منتدى التنمية

نحو إيجاد مناخ علمي وفكري يخلق الصلة والتفاعل بين أبناء المنطقة حول قضايا التنمية

اللقاء السنوي الثامن عشر
الكويت
20 ـــ 21 فبراير 1997

دول مجلس التعاون ودول الجوار

عبدالله يعقوب بشارة
جاسم خالد السعدون
د . شفيق ناظم الغبرا
د . عبدالخالق عبدالله

منتدى التنمية
دول مجلس التعاون ودول الجوار 1997

منتدى التنمية

اللقاء السنوي الثامن عشر

الكويت

20 - 21 فبراير 1997

دول مجلس التعاون ودول الجوار

عبدالله يعقوب بشارة

جاسم خالد السعدون

د. شفيق ناظم الغبرا

د. عبدالخالق عبدالله

جميع الحقوق محفوظة
لمنتدى التنمية
الطبعة الأولى
الكويت
1997
تنفيذ النشر : دار قرطاس للنشر
هاتف : 2656032 فاكس : 2656031
ص . ب : 35318 الشعب، 36054 ـ الكويت
تصميم الغلاف : راشد العجيل

منتدى التنمية

يتمثل الغرض العام للمنتدى في إيجاد مناخ علمي وفكري يخلق الصلة والتفاعل بين أبناء المنطقة حول قضايا التنمية ويكرس الجهود نحو دراسة أوضاع التنمية وتحليل عقباتها واستشراف حلول لها.

وفي سبيل تحقيق هذا الغرض العام يعمل المنتدى على ما يلي:

أ ـ توثيق أواصر الارتباط والاتصال بين أبناء المنطقة المعنيين بأمور تنميتها.

ب ـ خلق ذاتية التنمية في المنطقة بعيداً عن «التجارب المنقولة».

جـ ـ إثارة الرغبة والحافز لدى أبناء المنطقة في تناول قضايا ومشاكل البيئة من خلال حوار جامع بناء يضم المهتمين بالأمور العامة.

د ـ تعميق الوعي والإدراك من أجل تطبيق الأساليب والنظم العملية وتطوير إدارة التنمية بما يسمح للمنطقة الاستخدام الأمثل لمواردها.

هـ ـ تبادل الخبرات والمعرفة والاستفادة من التجارب الناجحة، وتفادي الازدواجية في النشاطات المختلفة، والعمل على ربط نشاطات البحث واستكمال الحلقات المفقودة فيها، والبدء من حيث انتهى الآخرون، والتوفيق بين وجهات النظر المختلفة في الأسلوب.

الإطار العام لمنتدى التنمية

دول مجلس التعاون
ودول الجوار

فهرس

إيران . . . ومجلس التعاون
عبدالله بشارة 9

العلاقة بين دول مجلس التعاون وإيران وتأثيرها على التنمية
جاسم خالد السعدون 51

الخليج ودول الجوار : حالة الكويت والعراق
د . شفيق ناظم الغبرا 83

علاقات اليمن بدول مجلس التعاون
د . عبد الخالق عبدالله 143

المناقشات 173

إيران... ومجلس التعاون

عبدالله بشارة

مقدمة

إيران... ومجلس التعاون

في مساء 16 ديسمبر 1996، وخلال الاحتفال بالعيد الوطني للبحرين، جاءني السفير الروسي ـ في الكويت ـ مندهشاً مما نشرته جريدة (السياسة) في عددها الصادر في اليوم نفسه حول خريطة الأهداف المختارة لقصفها في إيران إذا ثبت تورطها في العملية الإرهابية في الدمام في يونيو 1996، ويسأل السفير عن جدوى نشر هذه الخريطة، وعن دقتها، ثم يسألني ـ بطريقة لا تخلو من الطرافة ـ عن الوضع في إيران، ومسببات التخوف، وكان ردي بأن إيران دولة يصعب التفاهم معها ويصعب فهمها ـ وهي دولة انتقلت من الأوتوقراطية إلى الثيوقراطية بشكل سريع وعنيف، تبدلت أوضاعها الداخلية، وتسعى لتبديل أوضاعها الإقليمية، فيها خليط من البابوية، والإباليسية، والمسرحية العنترية، كلها بشكل جماعي تشكل لوحة سيريالية تقترب من «السوب أوبرا» SOAP OPERA.

وستظل إيران سائرة في هذا النهج لسنوات طويلة، وسيظل الشعب يعاني والمنطقة تعاني من «مأزق الدولة في إيران».

في 1977 ـ وصل عهد الشاه إلى أعلى أمجاده في الاندفاع نحو التحديث المؤدي إلى الاستغراب، بعد أن نجح الشاه في بناء جيش مسلح بأحدث فنون التكنولوجيا، وبعد أن تمكن من وضع أسس التفاهم مع الغرب ـ خاصة الولايات المتحدة ـ التي رأت في إيران الشاه دولة الترويض للعصاة والمشاغبين ومثيري المتاعب للمصالح الأمريكية لا سيما من النظام في العراق. كما وجد الشاه نفسه محمولاً على أكتاف تبارك منظور الشاه لدور إيران الإقليمي وما يرافقه من تحقيق امتيازات على حساب

دول الجوار في التوسع الجغرافي والتمييز الاستراتيجي والتفوق الدبلوماسي في الأندية العالمية.

وقد بدأ نهج التزاوج بين التفهم الغربي ـ والتميز الإيراني في أعقاب انسحاب بريطانيا من المنطقة في 1968 ـ وتمثل في احتلال إيران الجزر التابعة للإمارات في 1971، وسط مباركة غربية ظهرت بشكل فاضح خلال مناقشة مجلس الأمن للموضوع في ديسمبر 1971 عندما قدم العراق شكوى ـ رسمية لبحث الموضوع، فقد انتهت الجلسة اليتيمة بعد الاستماع إلى كلمات إيران، العراق، الإمارات، الكويت، ليبيا إلى تأجيل الجلسة إلى أجل غير مسمى. وظل الموضوع في ملفات الأمم المتحدة منذ ذلك التاريخ.

ورغم مظاهر الأبّهة الإيرانية فقد كان الفكر السياسي للشاه ساذجاً وبسيطاً وسينمائياً، فقد أصرّ ـ خلال زيارات لوفود كويتية ـ كنت من ضمنها أو اطلعت على تقاريرها، على أن اقتراب الشيوعية من دول الخليج العربية عن طريق الصومال واليمن الجنوبي يهدد إيران، ويقرن هذا التحليل غير الواقعي باستخفاف غير خاف بالأنظمة الخليجية التي كان يتصورها الشاه بأنها بيوت من الورق ستطير مع الزوبعة الأولى بما سيؤثر على أمن إيران الشاه ويعكر أحلامه.

ولم يستطع الشاه أن يتعرّف على المأزق الإيراني الذي جاء من عقدة الشاه في تحويل إيران إلى نظام شبيه بألمانيا القيصرية التي انتهت مع الحرب العالمية الأولى، فقد بنى وضعاً فضفاضاً تتنافس فيه الثعالب المستغربة التي ملأت الوزارات والقصور كقطيع مطيع ومستفيد لتحقيق الأحلام، وأدخل أساليب لا تستطيع معدة البؤساء من شعب إيران هضمها، ولا حتى التعايش معها.

جاءت ثورة إيران في 1978، كرفض شعبي جماعي لسياسة التغريب وتزايد النفوذ الغربي، واستهجان للمشروع الشاهنشاهي الذي لا يستند على جذور شعبية ولا على تراث قادر على التأقلم وإنما كان حصيلة طموح شخصي لا علاقة له بالواقع الإيراني.

وقد تمكنت القوى الدينية الأكثر تنظيماً، والأوسع قبولاً من اجتثاث النبت الغربي الذي أدخله الشاه بسهولة غير متوقعة وانهارت الأحلام تحت قوة المراس

التي قادها الزعيم الديني آية الله الخميني، مؤسس الجمهورية الإيرانية الأولى ـ التي استمرت من 1978 ـ حتى وفاته في يونيو 1989 .

الجمهورية الأولى
ومجلس التعاون

جاء الخميني من باريس ببرنامج يضم أفكاره الخاصة ويخلطها بنصوص مدينة قم لتشكل معاً نهج الثورة الذي طرحه زعيمها كدستور تسير عليه دولة الثورة، وجوهره نصرة المستضعفين، وتأديب المستكبرين ومواجهة الشياطين، في الداخل والخارج. وقد بدأت آلية التنفيذ بإنشاء مؤسسات تخضع للزعامة المطلقة لسيد الثورة، لا علاقة لها بمنطق الدولة الحديثة، ولا تعترف بقواعد السلوك الإنساني، ولا تهتم بالاعتبارات التي تراعيها الدول، ولا تعبأ بالقيم المعنوية للسلوك الخارجي، وتسخر من مضامين القوانين الحديثة.

بدأت الجمهورية الأولى، بإزالة كل ما خلفه الشاه من مؤسسات ولوائح وثقافة وسلوك. وقضت عبر محاكم كوميدية، على معاوني الشاه، وأزالت عناصر الفكر الليبرالي، وطاردت المعارضة في الداخل، والمحظوظ من فرّ إلى الخارج متنكراً.

وعبر حرس الثورة، وجنود الله، وأجهزة المخابرات، وجنود الجواسيس تمكنت الجمهورية الأولى من اصطياد المعارضة في الخارج بالاغتيال (بختيار) و(زعماء الأكراد في برلين) وبعض أبناء الأسرة الحاكمة.

ونجح الزعيم غير المنازع في بناء الجمهورية الثيوقراطية المعتمدة على حكم رجال الدين ومناصريهم، والمستلهمة المذهب الشيعي في إصدار اللوائح والقوانين وفي بناء الدولة الدينية الشيعية الأولى في تاريخ المنطقة الحديث.

ولم يترك الزعيم الروحي الشأن الخارجي للمختصين، فقد كان له برنامجه الخاص المعبِّر عن رؤيته في السياسة الخارجية، إقليمياً وإسلامياً ودولياً.

اتبعت الجمهورية الأولى في تعاملها مع دول الخليج والعراق خطاً قريباً من نهج

الشاه في الإصرار على التمتع بالامتيازات الإقليمية عن طريق التوافق، إن أمكن ذلك أو عن طريق الفرض إذا تعذّر القبول، مع الإصرار على أن يكون الأمن في المنطقة «الشأن المحلي» الذي تلعب فيه إيران الدور المميز، دون السماح لقوى خارجية بالتواجد، ودون الاعتراف بالترابط الأمني المركب بين المنطقة والأسرة الدولية.

كما جاء العهد الخميني بحق التغيير في دول الجوار في نظمها السياسية والاجتماعية والفكرية، معتبراً حق الشرعية الثورية الإيرانية في تقويض المنازل الخارجية في منطقة الخليج. ورافق هذا النهج حملات إعلامية تزدري أهل الخليج وتحثّهم على اللحاق بسفينة الإنقاذ الخمينية قبل أن يأتيهم طوفان الثورة ويقلهم إلى الجحيم، ويمكن أن نسمي هذا الطرح الدعوة إلى الولاء الإقليمي كما وضع الخميني ـ في الجمهورية الأولى ـ مسؤولية تاريخية ودينية على أكتاف إيران في تطهير المسلمين من الحكام الملوثين، وتخليص الشعوب من المستبدين ونصرتهم ضد شياطين الغرب وعلى رأسهم الشيطان الأكبر.

وأعطى للجمهورية الأولى حق التدخل في الشأن الإسلامي أينما وجد، وإذا كانت إيران خضعت للولاية فالعالم الإسلامي لا بد أن يمتثل للوصاية ـ عبر وسائل الإغراء أو الإضرار، وعبر علاقات خاصة متميزة مثل السودان، أو عبر إضعاف القوى المتصدية عن طريق الإرهاب كما حدث في البحرين، العراق، الكويت، لبنان والمملكة.

كما اتبعت جمهورية إيران الأولى أسلوب الشدة في التعامل مع القضايا الإقليمية الإسلامية مثل قضية فلسطين حيث زرعت ـ عبر المعاونين ـ حزباً موالياً يعمل كذراع لتحقيق أهداف الفكر الخميني في تقويض مفاوضات السلام وعرقلة الجهود، وخلق مناخ معاد لأجواء السلام، بالتفاهم مع بعض القوى الإقليمية التي تسعى للاستفادة من هيجانّ الثورة الإيرانية مثل سوريا وليبيا.

وفي المجال الخارجي، اتبعت الجمهورية الأولى ـ أسلوب الصدام الرأسي مع الولايات المتحدة ومع الغرب بشكل عام باعتبارهما مصدر الشقاء والتلوث الأخلاقي والمادي والتحلل الثقافي والفكري ـ ومصدر المآسي التي تعيشها شعوب

العالم الثالث، وأخيراً على اعتبار أن روحانية الإسلام وتعاليمه ومبادئه لا يمكن أن تلتقي مع الثقافة والحضارة الغربية المتصدرة للكوكب الأرضي.

لهذه الأسباب سادت المنطقة أجواء التوتر، خاصة وأن الحكم في العراق ـ يرتكز على نزعة فاشية قومية متطرفة، علمانية عازلة لدور الدين في الحكم، توسعية متعالية على الجيران، مقتنعة بحق العراق في امتيازات إقليمية على حساب دول الجوار، مؤمنة بالدور التاريخي (لعراق الثورة) في تأمين الأمن والاستقرار في منطقة الخليج، معتبرة أن الخليج امتداد نفوذ وطاعة للعراق.

جاء الخميني إلى الحكم من باريس، بعد أن طردته السلطات العراقية بعد ضغط من الشاه، وجاء بعد توقيع اتفاقية الجزائر 1975 ـ الذي أخذ فيها الشاه شيئاً ثميناً من كبرياء النظام المعتد بقوميته.

خلال الفترة ما بين قيام الثورة واندلاع الحرب العراقية ـ الإيرانية في سبتمبر 1980 ـ تصاعدت التحرشات بين الطرفين، فقد كانت الثورة الإيرانية تضغط على أعصاب النظام العراقي الذي رد بإجراءات عنيفة بطرد أكثر من نصف مليون إيراني ـ عراقي، وتقييد الزيارات على النجف، وتبني سياسة المواجهة ـ حماية لنفسه وسعياً لاستعادة ما فقده في اتفاقية 1975.

في سبتمبر 1980 ـ انفجر الوضع ـ كما كان متوقعاً ـ بعد أن فشل الطرفان في تطويق احتمالات الانفجار.

وقد كنت وقتها مندوب الكويت الدائم في الأمم المتحدة وشاهدت الإهمال الدولي للصراع بين الطرفين، حيث لم يكن للثورة الإيرانية عند الانفجار، أصدقاء يدافعون، أو أعزاء يهتمون، أو غيورون يبادرون.

ولم يكن النظام العراقي أيضاً مهتماً بالسعي الدولي ـ فقد كان واثقاً من النصر السريع، مستغلاً الفوضى الثورية وتآكل الجيش الإيراني وانهيار المؤسسات، والعزلة الخارجية، ليثأر لنفسه من إذلال اتفاق 1975، ويجلب لنفسه مجداً تاريخياً يمنحه التفوق.

لقد عقد مجلس الأمن جلسة واحدة في آخر سبتمبر 1980 ـ أصدر فيها قراراً

يطالب بوقف إطلاق النار ـ دون الدعوة للانسحاب أو دون آلية تعمل لتحقيق ذلك الهدف.

في 25 مايو 1981 ـ قام مجلس التعاون ـ وأصدر قادة دوله أول بيان عن القمة الخليجية الأولى ـ شمل فقرة عن الحرب بين البلدين، «وأيد أصحاب الجلالة والسمو الجهود المبذولة لوقف الحرب العراقية ـ الإيرانية ـ باعتبارها من المشاكل التي تهدد أمن المنطقة وتزيد من احتمالات التدخل الأجنبي فيها وأكدوا على ضرورة مضاعفة الجهود لإيجاد تسوية نهائية للنزاع».

ويلاحظ من البيان القلق الهادئ غير المتوتر، الواثق من مواقفه والمطمئن على مستقبله.

ويعود ذلك الموقف إلى سببين:

أولهما: أن الغاية من المجلس، والهدف الأساسي للدول هو الحفاظ على توازن القوى والتمسك بحدود المنطقة كما كانت عليه منذ الوجود البريطاني، وإقامة علاقات متكافئة بين الدول، قائمة على الاحترام المتبادل، دون التحرش الأيديولوجي التوسعي الإيراني أو العراقي.

وثانيهما: أن العراق منذ بدء الحرب وحتى نهاية العام 1981 ـ استبعد طلب المساعدة، وطالب فقط بالصمت، دون إصدار مواقف تؤثر على خطته.

كما كان المجلس مطمئناً أيضاً إلى أن الحرب لن تطول فهي حرب بلا هدف، لا يمكن السماح بانهيار العراق ولا يمكن للعراق أن يهزم إيران ـ فهي حرب عقيمة وغريبة.

في نوفمبر 1981 ـ عقدت القمة الخليجية الثانية في الرياض.

وجاء في البيان الختامي ما يلي:

«وناقش المجلس النزاع القائم بين العراق وإيران وما ينجم عنه من تهديد لأمن واستقرار المنطقة بأكملها، وعبّر عن أمله بأن تتوج المساعي السلمية بالنجاح مؤكداً دعمه لكافة المساعي ومن بينها المساعي الإسلامية المنبثقة عن المؤتمر الإسلامي

وجهود دول عدم الانحياز ومساعي الأمم المتحدة» .

ويلاحظ من البيان الختامي الثاني التحفظ المقرون بالشك تجاه الحرب بين نظامين يهددان معاً الخريطة الهادئة لمنطقة الخليج .

لكن هذا الحذر يخفي وراءه استراتيجية تؤمن بها دول المجلس جماعياً وهي تطويق الحرب وحصرها في البلدين ، والعمل على إنهائها ، والتصدي بفاعلية لتغيير خريطة الإقليم .

لم يكن مجلس التعاون راضياً عن تصرف العراق ، لكنه كان موقناً بأن العراق لا يستطيع التهام أراض إيرانية ، بينما كان الاهتمام بتأمين صموده لكي يقاوم الضغط الإيراني ويحافظ على الخطوط الاستراتيجية المتوارثة .

كما كان الحوار داخل المجلس مستمراً حول كيفية التعامل مع النصوص الإيرانية الثورية . كان البعض يرى إمكانية التحاور مع الحدة الإيرانية عبر التثقيف باستحالة فوز المنهاج الثوري في زعزعة الاستقرار الإقليمي وإضعاف البنية السياسية والاجتماعية لدول المجلس ، بينما يرى البعض الآخر بأن الحوار يجدي عندما يستند على قاعدة من الصلابة العسكرية والسياسية ، لكن الإجماع الخليجي يميل نحو التعرف على فكر الثورة الإيرانية والتحدث مع قادتها الذين اتبعوا خطاً خارج المألوف إقليمياً ودولياً . دون الدخول بالتزامات لا تتفق مع الأهداف الخليجية .

ولم يستمتع مجلس التعاون لفترة طويلة بالهدوء ، فقد حدث ما كان متوقعاً ، ومنسجماً مع الخطاب الثوري التصديري لمجموعة قم .

فقد شهدت المنطقة حدثين هامين في أواخر 1981 ، أثرا على سير العلاقات بين المجلس وإيران ، وفتحا عيون المجلس إلى طبيعة النظام الجديد في طهران .

في ديسمبر 1981 ، كنت في نيويورك عندما اتصل بي ولي عهد البحرين يطلب مني العودة إلى الرياض ، في أعقاب اكتشاف مؤامرة إيرانية لتقويض النظام في البحرين وفي ضوء الاعترافات التي قدمها المتهمون حول دور إيران في التدريب والتشجيع وتقديم التسهيلات .

وقد كان رد المجلس سريعاً ومباشراً حيث عقد وزراء الدفاع أول اجتماع لهم في الرياض في 25 يناير1982 وقرروا إرسال بعثة عسكرية إلى البحرين لتقف على الأوضاع هناك. وقد ذهبت البعثة خلال الفترة 14-28 فبراير ١٩٨٢ - وقدمت توصياتها إلى رؤساء الأركان الذين اجتمعوا في 15 مارس 1982 لتنفيذ قرارات وزراء الدفاع وللاطلاع على توجهات اللجنة العسكرية حول البحرين.

وقد قرر رؤساء الأركان تشكيل لجنة عسكرية دائمة برئاسة العميد يوسف مدني (من السعودية) لوضع أسس التعاون العسكري بين الدول.

كما عقد وزراء الدفاع اجتماعهم الثاني في أكتوبر 1982 - تمهيداً لوضع إجراءات البناء العسكري الذاتي بين الدول.

- لقد بدأ مجلس التعاون في تطوير آليات التعامل مع الثورة الإيرانية، فبعد الحذر الدبلوماسي وإعطاء إيران مزايا الشكوك، تبدل الموقف منذ ديسمبر 1981 - عملية التخريب في البحرين - وبرزت لأول مرة وبشكل عملي - نظرية الأمن الجماعي الخليجي ترجمة لأحاسيس أهل الخليج بالمخاطر التي بدأت تتراكم مع تصاعد لغة التهديد الإيرانية.

كما حدث تطور آخر في بداية 1982، وهو إعلان العراق سحب قواته من الأراضي الإيرانية، وقبوله قرار مجلس الأمن لوقف إطلاق النار دون شروط، وهو أمر ترفضه إيران التي قطعت كل علاقة لها بالمجلس الذي تصوره كمجموعة مطيعة للشيطان الأكبر.

ومن خلال هذه التبدلات، بدأت العلاقات الخليجية - الإيرانية تأخذ منحنى التوتر غير المريح، مع تصاعد الإسهام الخليجي في دعم موقف العراق سياسياً، وتوظيف الإمكانات الخليجية الهائلة لمصلحة العراق الذي صار قوة الوضع الراهن - المستغيث من قوة التبديل بالعنف.

ويتضح هذا الموقف المتطور في البيان الختامي الثالث لمجلس التعاون الذي عقد في البحرين في نوفمبر 1982.

«وناقش المجلس بقلق بالغ تطورات الحرب بين العراق وإيران... وإن

المجلس إذ يتابع هذه التطورات الخطيرة التي تمثلت في اجتياز إيران الحدود الدولية بينها وبين العراق، وما تنطوي عليه هذه التطورات من مخاطر ضد سلامة الأمة العربية وما تشكله من تهديد لأمنها، وانتهاكاً لسيادتها، وإذ يرى بأن هذه التطورات الأخيرة التي تمت في وقت تعمل الأمة العربية فيه لتأكيد تضامنها وحشد قواتها، من أجل مواجهة تزايد العدوان الصهيوني وما يتطلبه من تضافر جهود الدول الإسلامية، وتأمين مساعي اللجنة المنبثقة عن المؤتمر الإسلامي وجهود عدم الانحياز والأمم المتحدة، ويطلب من إيران التجاوب مع هذه الجهود».

- ويتضح من بيان القمة الثالثة، أن مجلس التعاون يعاني من سياسة إيران المتصلبة في ضوء إعلان الزعيم الروحي بأن قوات الإسلام لن تقف عند حدود، وقد يسعى إلى حشد جموع سياسية ودبلوماسية لتشكل ضغطاً على إيران.

في تلك الفترة كان السيد بالمة رئيس وزراء السويد هو الوسيط الدولي، وكانت هناك لجنة مساعٍ منبثقة من المؤتمر الإسلامي.

وكانت مساعي الجزائر التي تولاها وزير خارجية الجزائر بن يحيى، وهي المساعي التي ساندها مجلس التعاون وفوض خادم الحرمين للاتصال بالرئيس الجزائري بن جديد لإظهار الدعم للمبادرات الجزائرية.

وفي الوقت نفسه، فإن التطورات العسكرية على جبهة القتال زادت من اضطراب الوضع في المنطقة، وأدت إلى انقسامات وتداعيات عربية حيث صارت سوريا في موقف حيادي متعاطف مع إيران، واقتربت ليبيا من الموقف نفسه، وتبنى اليمن الجنوبي موقفاً مشابهاً، بينما صعد مجلس التعاون من تحركاته الدبلوماسية، وزاد من دعمه اللوجستيكي والمالي للعراق، بعد إخفاق مساعي الجزائر وتوقف اتصالات المبعوث الدولي، واتساع الفجوة بين دوائر التمحور العربي.

- في 16 أبريل 1983 عقد المجلس الوزاري لمجلس التعاون اجتماعاً طارئاً في البحرين، وفي 9 مايو 1983، اجتمع المجلس مرة أخرى في الدمام، ليستمع إلى تقرير من كل من الشيخ صباح الأحمد الجابر وراشد بن عبدالله، اللذين ذهبا إلى طهران وبغداد تعبيراً عن تصميم المجلس على مواجهة الوضع المعقد بإيجابية مباشرة.

ـ خلال عام 1983 ـ تمكنت إيران من أخذ المبادرة في المجال العسكري، واستغلت اختراقها للدفاعات العراقية لإطلاق المزيد من التهديدات ضد دول الخليج التي بدأت تشعر ـ لا سيما الكويت والمملكة ـ بقرب لهب الحرب وبخطورة النوايا الإيرانية التي لجأت إلى الإثارة الداخلية في الدعوة الصريحة ضد أنظمة الخليج.

كما أن العلاقات الثنائية الإيرانية مع دول المجلس تأثرت كثيراً نتيجة للدعم الخليجي للعراق وبسبب الاحتكاكات الإعلامية والدعائية والسياسية بين الطرفين، لا سيما بعد أن أخذت الفتاوى الإيرانية تشجع الحجاج الإيرانيين، وغيرهم لتحدي إجراءات الأمن السعودي حول حق الحجاج في ممارسة البراءة التي لها مكانة معينة لدى أصحاب المذهب الشيعي.

ووسط ذلك الجو الملبد بالغيوم، ضاعفت دول المجلس من جهودها الدبلوماسية على صعيدين متوازيين، إقناع الدول الكبرى والمؤثرة في دعم العراق ـ دولة الوضع الراهن ـ لكي يصد الهجمات الإيرانية وتوفير السلاح ووسائل الدفاع له، والخط الآخر العمل لتحقيق توافق دولي يسمح بتبني قرار جماعي من مجلس الأمن يتعامل مع الوضع الخطر في المنطقة من جميع جوانبه، لا يقتصر على وقف إطلاق النار، وإنما يعالج المشكلة بشكل جذري، معبراً عن رأي المجتمع الدولي في وقت الحرب وحل القضايا العالقة بالوسائل السلمية.

في 31 أكتوبر 1983 ـ تبنى مجلس الأمن القرار رقم 540 ـ بعد مفاوضات مكثفة ومجهدة.

وقد رفضت إيران القرار بينما قبله العراق.

وفي هذا الإطار جاء البيان الختامي للقمة الرابعة في الدوحة في 9 نوفمبر 1983 ـ حيث تدارس المجلس استمرار الحرب العراقية ـ الإيرانية، وأعرب عن (تأييده لقرار مجلس الأمن الصادر في 31 أكتوبر 1983، والذي يدعو إلى وقف جميع العمليات العسكرية في الخليج وعدم التعرض للمدن والمنشآت الاقتصادية والموانئ والوقف الفوري لجميع الأعمال العدوانية في منطقة الخليج، بما في ذلك جميع الممرات البحرية والطرق المائية، ولاحظ بارتياح موافقة العراق على هذا

القرار، ويدعو إيران للتجاوب مع هذا القرار وعدم التعرض لحرية الملاحة في الخليج، ومضائقه، بحكم ما لهذه المضائق من أهمية دولية، وبما يتمشى مع الاتفاقات الدولية التي تنظم الملاحة فيها، ويدعو المجلس الدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن أن تنهض بمسؤولياتها في اتخاذ الإجراءات الضرورية لتنفيذ هذا القرار).

ويمكن التعرف من هذا البيان الصادر في نوفمبر 1983 ـ على حجم القلق الذي كان يسيطر على ذهن المجلس ومن جراء تعرضات البحرية الإيرانية لبواخر النفط في مداخل الخليج بعد أن بدأ العراق في عمليات قصف منصات النفط الإيرانية في منطقة بوشهر، وتبني إيران سياسة النفط للجميع أو لا لأحد.

كما يمكن التعرف على الدعوة الحارة من قبل دول المجلس للدول الكبرى، لحماية الممرات المائية الدولية في الخليج في مضيق هرمز، لأن المسؤولية ليست محلية وإنما عالمية، ليس لأن تأمين حرية الملاحة في المضائق الدولية مسؤولية جماعية ودولية، وإنما تأتي من أهمية النفط كسلعة استراتيجية للأمن والسلم العالميين، وللاقتصاد الدولي المرتبط بتوفير هذه السلعة.

خلال السنوات الثلاث من 1983 إلى 1986 ـ لم تنقطع الاتصالات بين دول المجلس وإيران، رغم تزايد حدة المواجهة بين الطرفين سواء في تصاعد العمليات الإرهابية ضد المجلس، أو في مسعى الثورة الإيرانية لخلق ائتلاف معتمد على الطائفية في داخل دول المجلس، متوسلاً دعم بعض المنظمات الفلسطينية لتشكيل تجمع ضغط مؤثر على التوجهات الرسمية لدول المجلس وكبح جماح نزعة الإفراط في دعم العراق والتأثير على التصميم الخليجي في الحفاظ على صمود العراق ـ تنفيذاً لسياسة الحفاظ على الكيان الإقليمي دون تغيير.

ويمكن القول ـ مع التسامح في حدود المبالغة ـ بأن السنوات 1983 ـ 1986 هي السنوات العجاف في المواجهة الخليجية ـ الإيرانية، حيث دخلت هذه الدول ـ أو بعضها ـ لا سيما الكويت ـ فصل المعاناة من الإرهاب، وفصل الصراع الجدلي مع الثورة الإيرانية، وبالذات مع الفكر الخميني ـ أحد مؤسسي مدرسة تصفية أعداء الله ـ وهي الجماعة التي بدأت في الأربعينات والخمسينات عمليات الإبادة لخصوم

مشروع مدرسة قم في تحقيق الدولة الدينية في إيران.

ولم يأت تفاقم الصراع كمفاجأة، فقد بدأت دول الخليج تستشعر تدخلات الثورة الإيرانية، في شؤونها مع مولد العهد الجديد في طهران، عن طريق ممثلين، محليين روحيين لزعيم طهران.

في سبتمبر 1979 ـ أبعدت الكويت سيد عباس المهري مع 18 شخصاً من عائلته إلى طهران، وسحبت جوازات بعض الزعامات الشيعية، وردت إيران بحملات إعلامية عنيفة مع استعراض للعضلات العسكرية حين هاجمت طائرتان إيرانيتان مركز العبدلي الكويتي في نوفمبر 1980.

وقد أدى ذلك إلى تبني الكويت سياسة أمنية مشددة أبعد على أثرها أكثر من عشرين ألف شخص من مختلف الجنسيات.

ـ خلال تلك الفترة بدأت إيران باتباع سياسة التقويض الداخلي والدخول في مرحلة المواجهة المباشرة مع الكويت عبر أربعة أساليب ـ مسلسل الاغتيالات ـ وأكثرها جرأة ـ المحاولة التي تعرض لها موكب سمو الأمير الشيخ جابر الأحمد الصباح أمير دولة الكويت في 25/ 5/ 1985 (قتل 3 أشخاص وجرح 15 شخصاً).

ـ الهجوم على السفن الكويتية وبالأخص ناقلات النفط ومصادرة البواخر والقوارب. (أم قصبة عام 1981، كاظمة، بحرة).

ـ وضع المتفجرات في الأماكن العامة وفي المنشآت الكويتية ـ أبرزها الانفجار في المقاهي الشعبية 11/ 7/ 1985. (قتل عشرة أشخاص).

ـ اختطاف الطائرات الكويتية ـ كاظمة 4/ 2/ 1994، الجابرية عام 1988.

في تلك الفترة تبلورت سياسة مجلس التعاون تجاه الحرب العراقية ـ الإيرانية ـ عبر قرارات اتخذها المجلس الأعلى في دوراته الأربع في البحرين، والدوحة، والكويت، ومسقط (1982 ـ 1985) وتتمثل تلك السياسة في ما يلي:

ـ العمل على وقف الحرب بكل الوسائل، ونظراً لأن العراق يسعى إلى الهدف نفسه، فقد اتخذ المجلس قرارات بدعم العراق في توجهاته بشأن الحرب.

- العمل على أن يكون وقف إطلاق النار مرتكزاً على اتفاقية الجزائر وتأكيد أهمية الالتزام بها سعياً إلى العودة، للوضع الذي كان سائداً قبل سبتمبر 1980 .

- تصعيد التنسيق وتعميق التعاون العسكري بين دول المجلس .

- العمل على تحييد منطقة الخليج - بعيداً عن إسقاطات الحرب العراقية - الإيرانية .

- تأكيد مسؤولية المجتمع الدولي في تأمين حرية الممرات المائية في المضائق الدولية .

- تصعيد الدعم للعراق لتأمين تعاونه .

- استمرار الحوار والاتصال مع إيران دون يأس .

- استنفار الضغط العالمي من أجل تفعيل دوره في وقف الحرب .

- وتنفيذاً لهذا التوجه، عقد المجلس الوزاري اجتماعاً استثنائياً في الرياض في 17 مايو 1984 .

وقد درس المجلس الوضع في ضوء قيام الطائرات الإيرانية بقصف ناقلات النفط (أم قصبة) وبحرة الكويتيتين، وينبع السعودية، وما يشكله هذا العدوان من خرق فاضح للقانون الدولي، واتفاقات قانون البحار، واعتداء على سيادة وأمن الدول الأعضاء .

كما ناقش أهمية الاستقرار في الخليج لأنه شريان حيوي لمد المجتمع الدولي بالطاقة التي يحتاجها . وقرر :

- عرض الاعتداءات الإيرانية على مجلس الأمن وتقديم شكوى جماعية باسم الدول الأعضاء .

ويقدم مشروع قرار من قبل الدول الأعضاء، يطلب فيه أن تكف إيران عن تعرضها واعتدائها على الملاحة البحرية من وإلى موانئ الدول الأعضاء واحترام سيادة الدول الأعضاء، وسلامتها الإقليمية وممراتها المائية وموانئها ومنشآتها .

وقد اجتمع مجلس الأمن وأصدر قراره الذي يؤكد على (حرية الملاحة في المياه

الدولية للسفن في خط سيرها من وإلى كل الدول التي ليست طرفاً في العمليات الحربية وذلك في 1/ 6/ 1984 ـ القرار رقم (552) 1984).

وقد نجحت دول المجلس في تحقيق موقف دولي جماعي، بأنها ليست طرفاً في الصراع الإيراني ـ العراقي، وأن الممرات إلى موانئها، هي ممرات دولية تحظى بالحماية الدولية، ويظهر إيران كدولة عابثة بالأمن العالمي، لا تحترم الاتفاقات والمعاهدات الدولية، تعرض باعتداءاتها المصالح الدولية للخطر.

لكن إيران الثورة، التي طوعت المجتمع الإيراني وروضت المعارضين بالتنكيل والإبادة، لها مصطلحات سياسية خاصة بها، لا علاقة لها باللغة الدبلوماسية العالمية، ولا بالتنظير الفقهي الغربي حول التدويل والتحريم والتجريم ـ لم تتأثر بالموقف الدولي عبر مجلس الأمن، واستمرت في المغالاة في تحدي الأسرة الدولية بالتعرض للبواخر وناقلات النفط، غير عابئة بما يقال، قارنة التحدي بالاستهزاء والتعالي، كل ذلك حصيلة للنص الغيبي، الذي صار جوهر فلسفة الثورة الإيرانية، وهو النص المتمرد على النظام الإقليمي، الضارب عرض الحائط بكلّ ما يسمى بقواعد السلوك المتحضر، والمقتنع بالقدرة الخارقة التي يملكها لهزيمة الخصوم.

وهو فكر الخرافة الذي أدخلته غيبيات قم في السلوك الثوري الإيراني.

ومع كل الخصومات والعداءات التي خلقها الجانب الإيراني إقليمياً ودولياً، استمر في حرب المستحيلات التي دخلت مرحلة الانحرافات القاتلة، في السنوات الأخيرة من عمر آية الله الخميني والتي بدأت في فبراير 1986 ـ عندما اخترقت قوات الحرس الثوري ـ المشكلة من المفتونين بأوهام الانتصارات، أنظمة الدفاع العراقية في الفاو ـ وتمكنت من التحصن فيها، بما خلق تعقيدات سياسية وأمنية واستراتيجية مركبة لكل من الكويت والمملكة العربية السعودية ـ فضلاً عن العراق الذي لاحت في الآفاق احتمالات تجزئته.

وقد رافقت عملية احتلال الفاو، تصريحات نارية ملتهبة ضد دول الخليج لا سيما الكويت والمملكة، اللتين، اتبعتا المنظور الاستراتيجي الخاص بمجلس التعاون بمفاهيم الولاء والصدق المعبرة عن ترابط مصير الجزء الشمالي من الخليج

بأمن العراق لا سيما في جنوبه .

كما لم يتردد أصحاب الشأن في طهران بالتلويح بالتهديد حول مصير الكويت التي لن يراعي حرمتها جيش الإسلام المنتصر .

ورافق تلك التصريحات والتهديدات سعي إيراني لإثارة القلاقل الداخلية في الكويت وترويع المواطنين وتثبيط المعنويات ، وخلق دور إيراني في الشأن الكويتي يحث على مواجهة النظام السياسي ، مستخدماً المحتوى الطائفي للمجمع الكويتي .

ـ وخلال تلك الفترة الحرجة ، تعاظم التنسيق بين دول المجلس ، وصارت المشاورات والاتصالات روتيناً يومياً تفرضه حراجة الوضع ودقة الظروف .

من الأقلمة إلى العولمة
From Regionalization To Internationalization

ـ مع احتلال الفاو، ظهر الاهتزاز على أعصاب العراق الذي دخل في هجوم محموم على المنشآت النفطية الإيرانية والبواخر الإيرانية المحملة بالنفط في مياه الخليج ـ من أجل تعطيل آلية العمل الاقتصادي الإيراني، والتسريع في إنهاء الحرب، وإدخال العامل الدولي والبعد العالمي للحرب التي طوقتها الدبلوماسية الخليجية العالمية ـ في إطار البلدين.

وبدأ العراق في التشدد في طلباته السياسية والمالية واللوجستيكية من دول المجلس الذي يريدها شريكاً استراتيجياً وليس نصيراً سياسياً.

وقد بدأت ملامح الضيق من التردد والشح الخليجي وتنامي التجارة الإيرانية ـ الإماراتية. واتسمت اجتماعات الوفود الخليجية التي تذهب بعد كل قمة إلى بغداد لشرح قرارات القمم ـ بالهجوم اللاذع والعنجهية الصدامية التي صورت العراق حامي البوابة الشرقية والحامي لأنظمة الخليج من الخطر الإيراني.

واتبعت إيران سياسة الرد العشوائي على ضربات العراق الذي حصر اعتداءاته على المنشآت أو البواخر الإيرانية، بينما اتخذت إيران سياسة الانتقام المفتوح، الموجه ضد السفن الكويتية والسعودية والتي لم تكن طرفاً في الصراع مع إيران.

«بلغ عدد السفن التي هوجمت في عام 1986 (111 سفينة) وفي 1987 (181) منها 29 سفينة لدول المجلس».

ـ ومع تصاعد التوتر في المنطقة، ظهرت العصبية على النظام العراقي الذي استقبل مبعوث المجلس (وزير الدولة للشؤون الخارجية العُماني) لشرح نتائج قمة

1985، بفتور وعتب على دول المجلس، التي رأى العراق أنها أفادت إيران دعائياً وأوحت إلى العالم بأن هناك تدخلاً في موقف دول المجلس من العراق، لا سيما الفقرة التي أكدت استعداد دول المجلس باستمرار مساعيها مع الأطراف المعنية من أجل إنهاء هذه الحرب المدمرة، بما يكفل الحقوق والمصالح المشروعة للطرفين وصولاً إلى قيام علاقات طبيعية بين دول المنطقة.

وهي الفقرة التي ركز عليها العراق، بأنها تترك العراق في عزلة إقليمية في مواجهة إيران.

- ومع احتلال إيران لمنطقة الفاو - ذهب الشيخ صباح الأحمد، والأمير سعود إلى دمشق في 15 فبراير 1986 - لاستخلاص موقف سوري حازم ضد الاحتلال الإيراني للأراضي العراقية، وهو الموقف الذي كانت سوريا تردده في المؤتمرات في وقوفها ضد احتلال أراض عربية من قبل أية دولة.

كما وسع المجلس اتصالاته الدولية والعربية والإسلامية، في حملة سياسية وإعلامية مكثفة وظفت لحشد الدعم العالمي لوقف إطلاق النار.

فقد أصدرت الجامعة العربية لأول مرة بياناً جماعياً حول الحرب العراقية - الإيرانية يدين الاحتلال والتصرفات الإيرانية تجاه دول الخليج، ويؤكد التضامن مع العراق وذلك في أكتوبر 1986، كما لعب المجلس دوراً بارزاً في نشاط اللجنة السباعية التي ترأسها الشيخ صباح الأحمد والمنبثقة من مجلس الجامعة العربية، وتضم في عضويتها كلاً من الأمير سعود والسيد راشد بن عبدالله.

وقد ذهبت اللجنة إلى العواصم الكبرى، لكسب دعمها في تأييد المساعي لوقف إطلاق النار.

وقد لجأ المجلس إلى كل الخيارات المتاحة للحفاظ على أمن الدول الأعضاء، وإدخال العنصر الدولي في التعامل مع الحرب.

وعندما جاءت قمة أبوظبي في 2 - 5 نوفمبر 1986، كانت إجراءات «التدويل» مهيأة سياسياً وفنياً وإعلامياً.

وقد جاء في قرارات قمة أبوظبي:

ـ دراسة إمكانية تسجيل السفن باسم دول توفر لها الحماية اللازمة .

ـ حماية السفن في المياه الإقليمية وفق الإمكانات المتاحة في كل دولة من الدول الأعضاء ، كما جاء في البيان الختامي لقمة أبوظبي إشارة واضحة إلى التدويل :

«وأكد المجلس تصميمه على الحفاظ على المصالح المشروعة للدول الأعضاء في الحفاظ على حرية الملاحة من وإلى موانئ دول المجلس» .

وتعتبر هذه الخطوة ـ التدويل عبر قرار جماعي خليجي ـ نقطة في دبلوماسية المجلس الذي كان يرفض الاقتراب من خطوط النفوذ والاستقطاب الدولي ، ويرفض منظور التمحور والانتماء المقنن إلى أي من المعسكرين .

كما فصل المجلس ـ وبشكل واضح ـ بين مسؤولية الأمن في المياه الإقليمية ـ وهي مسؤولية كل دولة ـ وبين الممرات المائية الدولية ـ وهي شأن دولي ـ تتطلب المصالح الدولية في منطقة الخليج إعطاء جهد مناسب للتعامل مع مشكلة (حرب البواخر) .

ولقد بدأت الكويت ـ الأكثر اعتماداً على الممرات المائية ـ بتسجيل بواخرها أو باستئجار بواخر تابعة للدول الكبرى لنقل نفطها .

وليس من السهل على دولة مثل الكويت ـ التي ارتكزت على الدبلوماسية المثالية ـ أن تدخل الأوحال المزعجة لدبلوماسية الاضطرار Realpolitik ، وليس من السهل على دولة حشدت قواها منذ الاستقلال حول الخطاب المشكك بالذراع الأجنبية ، والمتيم بمنظومة التآخي العربي ، والمعتز بتراث الحياد ، أن يدنو نحو المظلة الأجنبية لتحقيق أمنه .

ومع كل ذلك ، فقد بدأت الكويت بالحديث مع الاتحاد السوفييتي حول استئجار بواخر روسية لنقل النفط ، وقد تم توقيع الاتفاق على تأجير 3 ناقلات نفط روسية ، في 19/ 4/ 1987 .

كما استأجرت الكويت ثلاث بواخر من بريطانيا ، وقد بدأت الولايات المتحدة في إظهار استعدادها لحماية السفن الكويتية وإنقاذها من التدخلات الإيرانية ، خوفاً من تعاظم النفوذ الروسي في منطقة غربية تاريخياً واستراتيجياً ، وبسبب العلاقات

الإيرانية ـ الأمريكية التي تدهورت منذ أول يوم للثورة، بالإضافة إلى ذلك، فإن الولايات المتحدة تملك الآلية، والخبرة، والقرار لاتخاذ إجراءات الردع.

وبذل الجانب الكويتي جهداً كبيراً لتصوير العملية «بأنها تجارية صرفة تهدف لضمان استمرار نقل البترول الكويتي لأسواقه والتزام الكويت بواجباتها التعاقدية».

كما كان الاستقبال الشعبي داعماً ومؤيداً وعارفاً بأحكام الضرورات السياسية، خاصة وأن الترتيبات هي قرار جماعي لدول الخليج.

في 19/ 5/ 1987 ـ بدأ تسجيل البواخر التي ترفع العلم الأمريكي وعددها إحدى عشرة سفينة، توافرت لها الحماية الأمريكية في الممرات المائية، وصارت تلك البواخر تدخل وتخرج من الخليج وسط مظاهرات قوة غلب عليها الطابع السينمائي، وسط تسابق كويتي للتقليل من أهميتها السياسية والاستراتيجية، ووسط ضجة إيرانية تهدد بالويل والثبور، بأسلوب فولكلوري، تضمن وضع بعض الألغام، ومحاولات استعمال صواريخ «السلكورم» تجاه أهداف نفطية أو ناقلات نفط ـ وقد سجل 16 حادث اعتداء وتحرشات بالسفن التجارية، كما رافق ذلك محاولات إرهابية إيرانية داخل الكويت.

ولم تكتف الولايات المتحدة بالتفرج، فدخلت في عملية تأديبية كتبت من خلالها الفصل الأخير من الحرب العراقية ـ الإيرانية، بعد أن تمكن العراق بفضل الأسلحة الكيماوية، من استعادة الفاو ـ واستعادة المبادرة وعودة الروح إلى المؤسسة العسكرية العراقية.

فبعد مناوشات متقطعة بين البحرية الأمريكية، وقوات الزوارق الإيرانية، المسلحة بالاندفاع الانتحاري، انتهى الأسطول البحري الإيراني في 14 أبريل 1988 بالاحتكاك بالأسطول الأمريكي، وفقدت إيران ست سفن، وظهر الإنهاك وانهيار القوى على القيادة السياسية العسكرية الإيرانية.

وطغى الإعياء على مقاومة إيران، وصار واضحاً أنها الجولة الأخيرة في الفصل الكاريكاتيري الإيراني. في أغسطس 1988 ـ انهارت القوى الإيرانية ووافق المرشد الروحي للثورة على وقف إطلاق النار مع العراق ـ عبر تصريح دخل أقوال التاريخ في تجرعه سم وقف الحرب.

ولم يستمر قائد الثورة بعد ذلك، حيث توفي في يونيو 1989 ـ تاركاً وراءه (أجندة) من الفوضى والصراعات الداخلية، وانهياراً عسكرياً، وتدهوراً اقتصادياً، ودبلوماسياً وعزلة، والثورة التي قادها لخير المستضعفين ـ صارت حكماً غريباً في فلسفته وسلوكه وتصرفاته، وفولكلورياً في نصوصه، ومسرحياً في طموحاته.

حماقة الجرأة وتفوق الندرة

The Absurdity of Fanaticism & The Supremacy of Scarcity

يمكن القول - دون مبالغة - إن إدارة الثورة الإيرانية لدبلوماسية الحرب مع العراق، كانت مزيجاً من الهوائية، وانعدام الخبرة، والاقتحامية الحماسية، والمسكرات الأيديولوجية، والذهنية المغلقة مع المغالاة في استعداء المحايدين، واستفزاز المعارضين، وإحراج المتعاطفين، والاسترخاء للوحشة الدبلوماسية.

ولم تحاول إيران الثورة ومؤسساتها المحاربة، التعرف على الواقع الدولي، والمصالح الاستراتيجية، والتساؤل عن استعداد الأسرة الدولية للحفاظ على هذه المصالح، ولم تقرأ الحروف المكتوبة على الجدار الخارجي لمجلس التعاون قراءة كافية تجعلها تتوقف عن الاستمرار في مشروع المستحيلات الذي تريد تحقيقه في الخليج، ولم تستطع أن تقترب من حجم التصميم الذي أظهرته الولايات المتحدة على وجه الخصوص، والعالم كله بشكل عام في الحفاظ على ترابط أمن الخليج بمنظومة الأمن العالمي، وتصورت المؤسسات الإيرانية بأنها قادرة على العبث بالأمن الخليجي - بمعزل عن أمن الأسرة الدولية - المعتمد على السلعة الاستراتيجية الكبرى التي تعطي لدول الخليج - ما يسمى - قوة الندرة - Power of Scarcity وهو الشأن الذي يحتاجه الجميع، ويملكه القليل، ولم يدر بخلد إيران بأن أمن المجتمع الدولي لا يمكن عزله عن أمن الخليج، وأن مذهب كارتر Carter Doctrine (1978) بإدخال دول المجلس ضمن اللوحة الاستراتيجية الأمريكية التي يدافع عنها البنتاغون بكل الوسائل، تحظى - إلى حد بعيد - بالقبول الدولي.

وشكلت الفترة من 1986 إلى 1988 - فصل الصدام بين حماقة الجرأة الإيرانية ومذهبية التعصف، وبين أحكام قوة الندرة، حين دخلت الولايات المتحدة - بقبول عالمي - طرفاً مؤثراً لصالح العراق - سواء في توفير المعلومات، أو في المواجهة

البحرية في مياه الخليج، أو في الدعم السياسي والدبلوماسية في المحافل الدولية.

ولهذا فقد واجهت إيران - في مرحلة الحرب الدقيقة - محوراً رهيباً - يضم الأشقياء في العراق والشركاء في دول الخليج والحلفاء وعلى رأسهم الولايات المتحدة.

وفضلاً عن جاذبية قوة الندرة، فقد أخفقت إيران في تقدير قيمة مجلس التعاون في الدبلوماسية العالمية والمساندة الصلبة التي يستحقها من المجتمع الدولي - لأنه يمثل فضيلة الاعتدال في منطقة يتحارب فيها الملالي مع الفاشيست.

ومن الطبيعي أن يعطي العالم تقديراً خاصاً لدول الخليج - التي قاومت التطرف الإقليمي خلال السنوات الثلاثين الأخيرة - والتي تمكنت في الثمانينات من عزل قوى المواجهة المتطرفة في العراق وإيران التي تسعى للصدام مع كل من اليابان، والمجموعة الأوروبية والولايات المتحدة ومهما يكن من أمر، فإن تدويل الشأن الخليجي، وبقاء علاقات مميزة مع التحالفات الدولية المؤثرة والوضع الاستراتيجي، كلها عوامل أتت برصيد الاعتبار الدولي لدول الخليج Treasure of International Esteem.

في القمة الثامنة التي عقدت في الرياض ما بين 26 - 29 ديسمبر 1987 - تبنى قادة الخليج لأول مرة - مجموعة من المبادئ كأساس للحوار مع إيران - بعد الاتصالات التي أجرتها الإمارات مع طهران - نيابة عن دول المجلس - هذه المبادئ:

- الرغبة الصادقة في حسن الجوار.
- الاحترام المتبادل.
- عدم التدخل في الشؤون الداخلية.
- عدم اللجوء إلى الأعمال التخريبية أو تشجيعها.
- احترام سيادة الدول الأعضاء واستقلالها.
- القصد من الحوار - هو وقف الاعتداءات والتهديدات الموجهة ضد دول المجلس.

- تخفيف حدة التوتر في المنطقة .

- الحفاظ على المصالح المشتركة في تأمين الاستقرار فيها .

- الحفاظ على سلامة وأمن الدول الأعضاء .

- مراعاة سلامة واحترام المصالح المشروعة لدول مجلس التعاون في مياه الخليج ، وعدم التعرض إلى السفن التي تتجه أو تخرج من موانئ هذه الدول .

كما أكد القادة تمسكهم بالاستراتيجية التي اتبعها المجلس منذ بداية الحرب - وهي الحذر ، وعدم الانزلاق في هذه الحرب ، ومقاومة إفرازاتها ، وعدم السماح بإمكانية اتساع رقعتها ، مع استمرار المساعي في إزالة المخاطر عن المنطقة وإبعاد التوتر عنها ، وصولاً إلى وضع نهاية سلمية لهذه الحرب .

كما جاء في بيان قمة الرياض - اتهام واضح لإيران بالتسويف والمماطلة والإرهاب - (وأشاد في هذا الشأن بقرار مجلس الأمن الدولي رقم (598) الصادر بتاريخ 20 يوليو 1987 بإجماع الدول الأعضاء ، ذلك القرار الذي يمثل إرادة المجتمع الدولي والذي رحب به الرأي العام العالمي لما يستهدفه من حقن للدماء ووقف الدمار ، وإذ يؤكد المجلس على قرار القمة العربية غير العادية الذي انعقد في عمان في شهر نوفمبر (1987) والذي يعبر عن الموقف العربي الموحد تجاه الحرب العراقية - الإيرانية ، والذي التزمت به دول مجلس التعاون ، ليعرب عن تقديره لموقف العراق الإيجابي من قرار مجلس الأمن رقم (598) والذي وافق على تنفيذه دون أية تحفظات . ويلاحظ المجلس بكل أسف محاولة إيران التسويف إزاء قبول القرار ويطالب المجتمع الدولي ، وفي مقدمته مجلس الأمن ، بأن يتحمل مسؤوليته باتخاذ الخطوات الكفيلة لتنفيذ قراره رقم (598) بأسرع وقت) .

(ونظر المجلس إلى أحداث مكة المكرمة والفتنة التي أثارها الإيرانيون بجوار بيت الله الحرام ، وما تعرضت له دولة الكويت من قصف بالصواريخ واعتداءات إيرانية تستهدف أمنها واستقرارها ، وما وقع من اعتداء إيراني على سفارتي دولة الكويت والمملكة العربية السعودية في طهران ، وحرب الناقلات البترولية والسفن التجارية المتجهة من وإلى موانئ دول المجلس في مياه الخليج ، يدعو إيران الالتزام بمبادئ حسن الجوار والاحترام المتبادل بما يكفل إعادة الأمن والاستقرار

للمنطقة).

وأعتقد أن هذا البيان الذي يضع النقاط فوق الحروف، ويتجاوز الحذر الخليجي المعتاد، يعبر عن حجم الضيق الذي تسببه إيران لدول الخليج، وعن طيش قادتها في الاستمرار في حرب لن تكسبها.

كما وقع القادة لأول مرة - مبادئ لا بد من الالتزام بها - لكي تنشأ علاقات جادة بين الطرفين.

كما يتضح - بعد أكثر من سبع سنوات من اندلاع الحرب، بأن دول الخليج راضية عن دبلوماسية التعامل مع الحرب وجوهرها حرب بلا نصر The Unwinnable War. وهي الحقيقة التي أدركها النظام العراقي منذ عام 1982 - ولم تدركها إيران إلا في أغسطس 1988.

وبموت الخميني - في يونيو 1989 - انتهت الجمهورية الإسلامية الإيرانية الأولى - وماتت معه أحلام الثورة، وماتت معه منظومة تحرير المسلمين، ونصرة المستضعفين وانكسار المستكبرين. ومات الخميني - وكانت التركة ثقيلة - لا حول ولا قوة لإيران بها.

وببدء وقف طهران النار، حققت دول المجلس النصر الاستراتيجي في الحفاظ على المنشأة الأمنية الخليجية بالنظام الموروث دون تغيير في ميزان القوى أو مكاسب جغرافية أو استراتيجية أو امتيازات إقليمية لأي من العراق أو إيران. لا شك أن النتيجة كانت إنجازاً تاريخياً في مسيرة المجلس.

الجمهورية الإيرانية الثانية
ودول المجلس

ومن المناسب الإشارة إلى تزايد الحوار الإيراني ـ الخليجي منذ أكتوبر 1987 ـ قبل وقف إطلاق النار ـ عن طريق دولة الإمارات التي كانت لها علاقات متطورة مع طهران أكثر من الدول الأخرى.

وقد كان وزير خاجية الإمارات (راشد بن عبدالله النعيمي) هو المسؤول الذي تولى مسؤولية دفة الحوار نيابة عن المجلس من تلك الفترة حتى أحداث أغسطس 1990.

ـ في فبراير 1988 ـ قبل وقف إطلاق النار بأشهر ـ عقدت في الإمارات اجتماعات بين الجانب الإيراني ـ والإماراتي.

ـ لم تسفر المفاوضات عن تطور دراماتيكي لكنها ساعدت في تخفيف التوتر، جاءت إيران باقتراح ـ عقد اجتماعات مباشرة بين إيران ودول المجلس ـ مجتمعة ـ ولم توافق دول الخليج على تلك الصيغة.

ـ وبدورها قدمت دول الخليج المبادئ التي أقرتها قمة الرياض ـ واتضح التباعد في المنظور الاستراتيجي للطرفين، حيث كانت المطالبات الإيرانية محصورة في سحب القوات الأمنية، وقف الدعم للعراق، التفاهم الثنائي الإيراني ـ الخليجي ـ دون اعتبارات للمسؤوليات الإقليمية والدولية.

ـ في قمة البحرين في ديسمبر 1988، والتي عقدت بعد وقف إطلاق النار ـ كانت الأجواء مختلفة ـ فقد صمتت المدافع، وبدأت الجهود ـ عبر الأمم المتحدة ـ لتنفيذ بنود القرار 598 ـ والبدء بإطلاق الأسرى بين البلدين.

- كما أظهرت دول المجلس اهتماماً خاصاً بالفقرة الثانية من القرار 598 والتي تنص على: (يرجو كذلك من الأمين العام، أن يدرس بالتشاور مع إيران والعراق، وغيرهما من دول المنطقة، التدابير اللازمة لتعزيز الأمن والاستقرار في المنطقة).

- وقد رأت دول المجلس، تحاشياً للانزلاق في الأراضي الصبخة بين البلدين، أن تراقب الوضع، وتأخذ موقفاً عندما يوقع البلدان معاهدة سلام - وهو أمر في خانة المستحيلات.

لكن قمة البحرين - جددت - الثقة في الاتصالات التي كانت تقوم بها الإمارات نيابة عن المجلس، ورحبت بالتحسن الذي طرأ على الإعلام الإيراني، والمبادرات بإيفاد مبعوثين من إيران إلى دول المجلس، وطالبت إيران بقبول قرار المؤتمر الإسلامي الذي عقد في الأردن - بتحديد عدد الحجاج والالتزام بعدم إثارة الشغب والقلاقل، وحددت أهمية رصد التصرفات الإيرانية لتقييم العلاقات على ضوء الحقائق التي تتسم بها تصرفات إيران.

- مع الرصد والمتابعة يتضح بأن إيران - الثورة - تعيش في تركة الخميني التي يتصارع عليها الراديكاليون ضد المعتدلين، والحرس الثوي ضد الانضباطيين، ومدرسة المرشد ضد التكنوقراطيين، فلم تستطع إيران - بعد الخميني - أن تطور الفقه الموروث نحو الأعراف المتبعة في الدبلوماسية العالمية.

فقد ترك الخميني مذهب التصحر العقائدي Ideological Ossification الذي أفسد أجواء الترطيب التي يظهرها الرئيس رفنسجاني - بين الوقت والآخر.

- ويمكن أن نسمي الفترة من أغسطس 1988 إلى أغسطس 1990 - الحوار الهش The Phoney Dialogue الذي لم يكن يستند إلى قرار واضح من الهيئة المالكة العليا في إيران.

فبينما تأتي الوفود الإيرانية، وتضخ من المجاملات وبروتوكولات التآخي، باستعراض كرنفالي، ظلت المادة الثورية «هي الأسلوب البارز في التعامل مع دول الخليج،» وقد لاحظ ذلك قادة دول المجلس في لقاء القمة في مسقط في 18 - 21 ديسمبر 1989 - «لاحظ المجلس بأنه رغم وقف الحرب - وهو السبب الذي كانت تدعي إيران أنه العقبة في تحسين علاقاتها ببعض دول المجلس، إلا أن سياسة إيران

تجاه المملكة - رغم توقف القتال - لم يحدث فيها أي تغيير بل العكس - فإن الإجراءات الإيرانية للإساءة للمملكة تتزايد بالرغم مما يتردد من أن هناك توجهاً جديداً للاعتدال، فالأحداث والوقائع تشير إلى عكس ذلك، فإن المملوس هو إجراءات إيرانية على أوض الواقع توحي بأنه ليس هناك تغيير في الموقف الإيراني تجاه المملكة، فهي ترفض التمشي مع قرار المؤتمر الإسلامي بشأن احترام قدسية الحرمين الشريفين، وتحديد عدد الحجاج وفقاً للترتيبات التي أقرها مؤتمر وزراء الخارجية الإسلامي السابع عشر».

كما لاحظ المجلس تزايد العمل التخريبي الإرهابي ضد المملكة وآخر ذلك الاعتداءات ضد الدبلوماسيين السعوديين في الخارج، وكذلك تصعيد لهجة الإعلام المعادية للمملكة.

- وبشكل دبلوماسي، حدد قادة دول الخليج «مأزق قم» و«مأزق رفسنجاني» ولم يعيروا دبلوماسية المساحيق Cosmetic Diplomacy الأهمية التي كان الرئيس رفسنجاني يتمناها - وهي قدرة إيران الثورة على العبور من التقويض الثوري إلى التعايش الدبلوماسي.

كما لم يعبأ القادة بأسلوب السكريات الذي مارسته إيران للتأثير على وحدة مواقف دول المجلس، Sugar - Coated approach، وأعلنوا بصراحة في ديسمبر 1989 - في القمة العاشرة في مسقط - أن على إيران «وقف التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأعضاء وإنهاء الجبهات التي تؤويها إيران - وإن الدول الأعضاء في الوقت الذي ترحب فيه بما يوضحه المسؤولون الإيرانيون من أن الحكومة الإيرانية لن تسمح لأي مجموعة أو أطراف أن تقوم بأعمال من إيران تخل بعلاقاتها بالدول المجاورة، إلا أنها تلاحظ أن هذه الإيضاحات لا تتفق مع ما هو واقع وملموس من ممارسات إيرانية، حيث لا تزال إيران تؤوي وترعى الجماعات التخريبية والإرهابية المناوئة، وتقدم لهم التدريب والمال والسلاح، وتسمح بالحملات الإعلامية ضد دول المجلس - وأنه لا بد أن تقوم إيران بنفسها بإثبات مصداقيتها في هذا الخصوص وإنهاء دعمها وإيوائها لمثل هذه الجماعات التخريبية».

ووفق هذا النص، فلن تجد سياسة إيران التي - تسعى لتحسين العلاقات مع

الإمارات، وعمان وقطر - بينما تواصل سياسة المواجهة وبالأخص مع المملكة - قبولاً من مجلس التعاون.

وانتهت الفترة القصيرة نسبياً - بالغزو العراقي لدولة الكويت في 2/ 8/ 1990 - ولم يتردد الرئيس رفسنجاني بإدانة الغزو، لأسباب استراتيجية ولمصالح وطنية ومنافع سياسية، وطالب العراق بالانسحاب من الكويت، وشدد على الطابع العدواني للنظام العراقي، كما تفهم رفسنجاني مبررات الوجود الأجنبي، وأعلن في اتصالاته مع الجانب الكويتي الذي زار طهران خلال الغزو برئاسة الشيخ صباح الأحمد - بأن يذهب الأجنبي بعد انتهاء الأزمة.

ولم يكن رفسنجاني في موقف سهل أمام المتطرفين الذين توقعوا منه معارضة أقوى للوجود الأجنبي، وبما يظهر عجز المتطرفين عن تقدير المزاج العام للشعب الإيراني الذي سئم الاقتتال.

ورحب رفسنجاني بعودة العراق إلى اتفاقية 1975 - كما جاءت في الرسالة التي بعثها صدام حسين إلى الرئيس الإيراني يدعوه فيها إلى التنسيق والتعاون لمواجهة الامبريالية، لكنه تمكن من عزل العلاقات الثنائية الإيرانية - العراقية عن أزمة الغزو العراقي لدولة الكويت، التي رأى فيها الرئيس الإيراني منفذاً للعودة إلى السلوك الدولي المسؤول، خاصة بعد أن رفعت المجموعة الأوروبية العقوبات عن إيران في أكتوبر 1990 - وبعد أن تحسنت العلاقات مع دول المجلس، لكن حملة وصايا الخميني - لم يعطوا الرئيس رفسنجاني فرصة ليتخلص من التركة المقيدة.

كما تحسنت صورة إيران بعد أن تسلمت الطائرات العراقية الحربية وأبقتها في حظيرة المصادرة مساهمة منها في إضعاف جارها الخطر.

وخلال القمة الحادية عشرة في الدوحة في ديسمبر 1990 - قدم الوفد العماني تقريراً عن اتصالاته مع إيران - وجوهرها - رغبة إيران في الإسهام مع دول الخليج، في بناء الأمن الإقليمي في إطار تعاون مشترك بعيداً عن وجود القوات الأجنبية في المنطقة - وأهمية دور إيران في تحقيق ذلك.

وكان قرار القمة هو الاستمرار في اتباع النهج نفسه، دون شروط ووفق المبادئ التي وضعت في قمة الرياض.

ـ خلال العميات العسكرية لتحرير الكويت، كان العنصر البرغماتي للرئيس رفسنجاني الدور الأكبر في انسجام إيران مع الاتجاه الدولي بالتحرير بالقوة، وكذلك في عدم اندفاع إيران في دعم الثورة في الجنوب في مارس 1991 ـ لأن حسابات الرئيس والمؤيدين له حول مستقبل العراق تختلف عن أهواء المتطرفين الذين يريدون العراق الضعيف المطيع لإيران.

وفي أعقاب تحرير الكويت في فبراير 1991، جاء إعلان دمشق في مارس 1991، الذي يشير إلى أهمية الأمن والاستقرار في منطقة الخليج للأسرة الدولية ودور دول المجلس بالتعاون ثنائياً مع مصر وسوريا في الإسهام نحو تحقيق ذلك الهدف، جاء الإعلان ليثير زوبعة في إيران ـ التي تؤمن بالأمن في الخليج لها ولشركائها في الساحل الجنوبي فقط ـ لا علاقة له بالعالم ولا بالدول العربية الأخرى، ويعمق الشكوك المتبادلة، إيران تريد خليجاً مغلقاً تقود فيه صيغة الأمن، ودول المجلس تريد خليجاً مرتبطاً بالأسرة الدولية، ذات المصالح الشرعية فيه.

وبعد أن أمنت إيران ـ من شرور النظام العراقي المنبوذ والعاجز، تبنت، منذ تحرير الكويت، وفي أعقاب التحالف الاستراتيجي الخليجي ـ الأمريكي، سياسة فيها الكثير من القلق والخوف والشعور بأن الولايات المتحدة تتصيد الفرص لضرب الثورة.

ووسط هذه الأجواء، اتخذت إيران، في أغسطس 1992 قراراً بطرد الأجانب من جزيرة أبوموسى ـ وبما يناقض الاتفاق الموقع مع حاكم الشارقة في 1971 ـ بتقسيم السيادة على الجزيرة ـ وفي عام 1994 شيدت إيران تحصينات عسكرية وقواعد إطلاق الصواريخ ـ الأمر الذي فسره المجلس ودول التحالف بالتهديد المباشر لحرية الملاحة في المياه الدولية، بينما تفسره إيران بأنها إجراءات احترازية ضد احتمالات ضرب إيران.

وفي القمة الثالثة عشرة في أبوظبي في ديسمبر 1992 قدمت الإمارات مذكرة عن الإجراءات الإيرانية، وأصدر الرؤساء الفقرة الثابتة ـ التي جاءت في البيان الختامي.

«يعبر المجلس عن أسفه الشديد وقلقه البالغ للإجراءات الإيرانية غير المبررة، لما فيها من إخلال بالرغبة المعلنة لتطوير العلاقات بين دول المجلس والجمهورية

الإسلامية الإيرانية، فإنه يؤكد على أن تطور العلاقات بين دول المجلس والجمهورية الإسلامية الإيرانية مرتبط بتعزيز الثقة، وبما تتخذه الجمهورية الإسلامية الإيرانية من إجراءات تنسجم مع التزامها بمبادئ حسن الجوار واحترام سيادة ووحدة أراضي دول المنطقة، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية. كما يؤكد المجلس بأن استمرار الاحتلال الإيراني للجزر الثلاث والإجراءات التي اتخذتها الجمهورية الإسلامية الإيرانية في جزيرة أبو موسى يمثل إخلالاً بتلك المبادئ وبالرغبة المعلنة في تطوير العلاقات بين الجانبين، ويطالب المجلس إيران بإلغاء الإجراءات كافة التي تتخذها في جزيرة أبو موسى وإنهاء احتلالها لجزيرتي طنب الكبرى وطنب الصغرى التابعة لدولة الإمارات العربية المتحدة.

ويؤكد المجلس الأعلى تضامنه التام وتأييده المطلق لموقف دولة الإمارات وبدعم الإجراءات والوسائل السلمية كافة التي تراها مناسبة لاستعادة سيادتها على جزرها الثلاث وذلك استناداً إلى الشرعية الدولية وانطلاقاً من مبدأ الأمن الجماعي».

ومنذ 1992 ـ تدهورت العلاقات الإماراتية ـ الإيرانية ـ التي كانت قبل ذلك أفضل الحالات خليجياً، وكانت الإمارات دولة الوساطة والمفاوض الموثوق به.

*** ما هي أسباب تلك الانتكاسة؟**

منذ اليوم الأول للثورة الإيرانية، تبنت القيادة في إيران صيغة «النهج المزدوج» Dual Policy بين حق الثورة وشرعيتها والنهج الإسلامي، وما يفرضه من الإظهار لدعم الشأن الإسلامي سياسياً ودينياً وثقافياً ـ وبين منطق الدولة، والالتزام بأحكام العلاقات الدولية والمساهمة في المؤتمرات والمحافل الدولية. وقد سبب هذا النهج المزدوج ـ صداماً ـ بين مصالح الدولة الإيرانية ـ وبين غريزة توسيع النهج الثوري الإيراني إلى خارج الحدود، من أجل تأمين وجود للثورة في الشأن الإسلامي وفي الشأن العالمي.

وقد عانت السياسة الخارجية الإيرانية ـ التي يتولاها علي أكبر ولايتي من استحالة التعايش بين الصيغتين، خاصة بعد 1992، عندما تمكنت القوى المحافظة من السيطرة على البرلمان، وبدأت بالمواجهة مع «العدوان الثقافي الغربي» ـ بدعم من

المرشد العام، وإزالة الأطباق من سماء إيران، ومقاومة كل مظاهر «الأمركة Ameri-canization بما فيها مشروبات الكولا.

كما سعت الثورة الإيرانية لتشجيع «الصحوة الإسلامية الدينية» في السودان وشمالي أفريقيا ودول الخليج - وأفغانستان وجمهوريات الاتحاد السوفييتي المنحل، من أجل تأمين «موقع مميز» للثورة الإيرانية في هذه المناطق، ومصدر للإلهام للحركات الإسلامية أينما وجدت.

وانسجاماً مع هذه المفاهيم الثورية، تتصدى إيران الثورة - لعملية السلام في الشرق الأوسط - عبر حزب الله بالمال والسلاح - وتدعم حكومة السودان، وتضعف نظام الحكم في مصر، وتدعم حماس وحركة الجهاد، وتقاوم عملية السلام بالعمل وبالندوات والمؤتمرات التي تعقدها وبدعم الحركات السياسية المناوئة للسلام في العالم العربي.

كما أن صيغة الثورة - والنهج التحدي - يفرض على إيران إفشال المشروع الأمريكي في بناء السلام وبناء الأوسطية، وغرس عملية مناطحة الولايات المتحدة كإحدى العلامات المتبقية من شرعية الثورة الإيرانية.

ومع نشوء التحالفات الخليجية - الأمريكية المؤسسة على مفاهيم استراتيجية مشتركة، وما رافق ذلك من تزايد الوجود العسكري الأمريكي، وإنشاء القواعد والتسهيلات، وبدء سياسة الحكم الديمقراطي (كلينتون) في الاحتواء المزدوج Dual Containment زادت عصبية إيران وتخوفها من صدام يحطم ما تبقى من بنيتها التحتية.

والغرض من الاحتواء المزدوج هو الضغط على العراق، لتغيير النظام، وعلى إيران لتعديل سياساتها وتبني السلوك العقلاني في علاقاتها مع العالم، وذلك من خلال - التخلي عن الإرهاب، ووقف التدخلات في شؤون دول الخليج، ووضع حد لتدريب الخارجين على القانون، ووقف معارضة مسيرة السلام، والامتناع عن اقتناء الأسلحة الهجومية أو الأسلحة ذات الدمار الشامل.

وكان الرد الإيراني هو التحدي ورفض التحاور، وعدم الخضوع للمطالب الأمريكية، وفي المقابل وسعت إيران علاقاتها مع روسيا والصين اللتين قدمتا

الأسلحة والصواريخ والغواصات - إلى - إيران - وكذلك وسعت تجارتها مع المجموعة الأوروبية التي تبنت بالتعاون مع اليابان سياسة الارتباط المؤثر "Constructive Engagement" للتأثير على إيران لتبديل مواقفها.

ومن الطبيعي أن يزداد التوتر في المنطقة، بعد تبني سياسة الاحتواء المزدوج، وتسعى إيران للحصول على صواريخ سلكورم Silkwarm من الصين، وثلاث غواصات من روسيا، بالإضافة إلى طائرات روسية مقاتلة تعاقدت عليها في 1990، مع محاولاتها بناء صناعة عسكرية محلية.

ومع هذه الأجواء، اهتمت إيران بتوسيع وجودها في الجزر، حيث بدأت في تشييد المستوطنات في أبو موسى وبناء قواعد الصواريخ، اتباعاً لاستراتيجية تخريب الملاحة في الخليج في حالة الصدام مع الأسطول الأمريكي.

ومن غير المتوقع أن تستجيب إيران لنداء الشيخ زايد بن سلطان رئيس دولة الإمارات - لحل مشكلة الجزر - بالمفاوضات المباشرة أو بالمساعي الدبلوماسية، أو بالذهاب إلى محكمة العدل الدولية.

الحالة الإيرانية تسيطر عليها الهستيريا خوفاً من ضربة أمريكية بحرية محتملة، والخليج هو الممر المائي الوحيد للصادرات الإيرانية، وهو المكان الوحيد الذي يعري العجز الإيراني أمام الأسطول الأمريكي المترقب للفرصة المنتظرة.

وأمام هذه الظروف، صعدت الإمارات من حملاتها الدبلوماسية ضد إيران في كل المحافل في مجلس التعاون، الجامعة العربية والأمم المتحدة، وجعلت من حل الجزر شرطاً لتحسين العلاقات الخليجية - الإيرانية.

فخلال ثلاثة أسابيع، صدرت إدانة قوية من مجلس التعاون - وأخرى من مجموعة إعلان دمشق - بما فيها الحليف السوري - تدين الإجراءات الإيرانية في الجزر الإماراتية.

وقضت على آمال إيران في إمكانية استجابة دول الخليج إلى دعوتها بإقامة ترتيبات أمنية إقليمية - بمنأى عن القوة الأجنبية - للحفاظ على أمن الخليج.

وجاء بيان قمة الدوحة في ديسمبر 1996 - متجاوزاً الدعم التقليدي للإمارات،

للتشكيك في حقيقة السياسة الإيرانية، في نواياها وفي أغراضها من وراء برامج التسلح التي بدأتها في التسعينات مع كوريا الشمالية، الصين وروسيا، للبحث عن صواريخ، وبناء صناعة محلية صاروخية وبرامج نووية.

«وقد عبر المجلس الأعلى عن قلقه الشديد من قيام الجمهورية الإسلامية الإيرانية بنشر صواريخ أرض - أرض في الخليج العربي، بما في ذلك نشرها لصواريخ على جزر الإمارات العربية المتحدة الثلاث المحتلة، مما يعرض دول المجلس ومنشآتها الحيوية للتهديد المباشر، وكذلك عن قلقه من سعي إيران المتواصل لاقتناء وبناء ترسانات من أسلحة الدمار الشامل، وقدرات تسليحية تقليدية وغير تقليدية تفوق الاحتياجات الدفاعية المشروعة، وجدد المجلس الأعلى دعوته المجلس الدولي والهيئات الدولية ذات العلاقة لبذل الجهود الفاعلة لجعل منطقة الخليج، لأهميتها الاستراتيجية العالمية، خالية من أسلحة الدمار الشامل».

وقد ردت إيران بعنف على البيان الخليجي، كما كان ردها أعنف على بيان مجموعة دمشق الصادر في 29/ 12/ 1996 والذي أعرب فيه الوزراء عن قلقهم الشديد من قيام إيران بنشر صواريخ أرض - أرض في الخليج العربي، بما في ذلك نشرها صواريخ على جزر الإمارات الثلاث مما يعرض دول مجلس التعاون ومنشآتها الحيوية للتهديد المباشر، وطالبوا الحكومة الإيرانية بالامتناع عن كل ما من شأنه تهديد أمن واستقرار منطقة الخليج العربي، وقد وصفت صحافة إيران - كما جاء في جريدة الشرق الأوسط - في عددها يوم الأربعاء في 1 يناير 1997 البيان - لا سيما الموقف السوري - بأنه طعنة في الظهر، وطالبت بتوجيه تحذير إلى هذه الدول لإفهامها، بأن قرارات دبلوماسية خطرة يمكن أن تتخذ إذا ما استمرت في مواقفها غير الودية.

- ونرى من هذا الواقع أن إمكانية تحسين العلاقات الخليجية - الإيرانية - تظل أمراً صعباً طالما استمرت الثورة الإيرانية - في اتباع النهج المزدوج - والتعامل مع الخارج بمنطقيه كما أن الخلافات الخليجية - الإيرانية ترتكز على تباين في المنظور في القضايا الاستراتيجية المحلية والعربية والدولية.

- يختلف الطرفان حول أمن الخليج، إيران تريده ممراً محلياً يخرج منه الأجنبي، والخليج يريده ممراً دولياً له مكانة مميزة في الاستراتيجية العالمية.

- كما يوجد خلاف حول أهمية الوجود الأجنبي الذي شكل الردع - الواقي من الفوضى والمغامرة.

- وهناك خلافات حول التدخل في الشأن الداخلي، والإرهاب، ومسيرة السلام، والسلوك المسؤول مع دول الجوار، والتوقف عن احتضان المخربين، فضلاً عن التباين في قراءة التطورات والمستجدات الدولية.

- وأخيراً الخلاف حول برامج التسلح الإيراني الباحث عن رادع نووي يقي الثورة من احتمالات التدخل الأجنبي، ويعطيها التميز الدولي International Prestige فإيران - في رأي المسؤولين - ليست أقل من باكستان، إحدى الدول الفقيرة المالكة للتكنولوجيا النووية، وليست أقل من العراق، الدولة التي شارفت على الحصول على التكنولوجيا النووية، وهي مهددة أكثر من أية دولة أخرى في المنطقة.

- من الصعب إقناع المسؤولين في إيران التخلي عن البحث عن التكنولوجيا النووية فهي جزء من مفهوم حماية الثورة، ومن العناصر المهمة لتحقيق أهداف الثورة، ولتوفير الاحترام للثورة.

*** ما هي احتمالات التطور التنموي في إيران؟**

- تفتقر إيران لرؤوس الأموال التي توظف في مشروعات تنموية، ولا تستطيع إيران الحصول على الاستثمار الأجنبي طالما استمرت في الزخم والبرنامج الثوري الذي تتبعه.

وكما تحتاج إلى التجارة، والتكنولوجيا، وللإدارة الحديثة، وبناء البنية التحتية، وبرامج التنمية الزراعية والصناعية التي تتبعها الدول المتقدمة.

ولا شك أن إعطاء الأولوية للتنمية أمر أساسي إذا ما أرادت إيران اللحاق بالتطور والانفتاح الذي يشهده العالم.

وإيران في ظل الثورة - لن تضع التنمية في صدارة الأولويات ولن تهجر

المسؤوليات الثورية لصالح التطور الاجتماعي والاقتصادي، وستواصل سياسة الارتجال Improvization ـ دون تخطيط ـ مع الحفاظ على الحذر من الأجنبي Xeno-phobia ـ ومواصلة النصوص الخمينية، مهما حاول الجانب المعتدل إدخال المساحيق لتحسين شكل النصوص.

وسيبقى التوتر في الخليج مستمراً، كما ستظل العلاقات الإيرانية ـ الخليجية تعتمد على الاتصالات الثنائية ولن يتحقق التفاهم الخليجي ـ الإيراني الجماعي في المستقبل المنظور.

العلاقة بين دول مجلس التعاون وإيران وتأثيرها على التنمية

جاسم خالد السعدون

مقدمة

العلاقة بين دول مجلس التعاون وإيـــــران وتأثيرها على التنمية

تكتسب منطقة الشرق الأوسط أهميتها من عنصرين أحدهما اقتصادي والآخر تغلب عليه الصبغة السياسية وإن نازعتها في الحقبة القليلة الماضية الصبغة الاقتصادية. واكتسب العنصران أهمية واتجاهاً خاصين بعد أحداث جوهرية كان ميدانها المنطقة أو العالم، وأعني بهما حربي الخليج الكارثتين وسقوط الاتحاد السوفييتي بشكل رسمي مع بداية العقد الحالي.

أما العنصر الأول ـ الاقتصادي ـ فهو حضانة المنطقة لمعظم احتياطيات النفط في العالم إذ يبلغ نصيبها منه نحو 65.5٪، ونحو 63٪ من الاحتياطي العالمي أو نحو 96٪ من احتياطي منطقة الشرق الأوسط تحتضنه الدول المطلة على الخليج، أي دول التعاون شاملة كلاً من إيران والعراق. وتنتج منطقة الشرق الأوسط نحو 30٪ فقط من احتياجات العالم اليومية من النفط أي أقل من نصف مساهمتها في احتياجاته مما يعني أن مساهمتها النسبية في الاحتياطي النفطي العالمي سوف تزيد بمرور الزمن إذا افترضنا ثبات المتغيرات الأخرى ـ حجم الاحتياطي، حجم الاستهلاك، أهمية النفط.. إلخ ـ وسوف تتعرض لضغوط مستمرة لزيادة حصتها في الإنتاج. وتتميز دول المنطقة بانخفاض معدلات استهلاك النفط فيها بالمقارنة مع إنتاجها مما يعني ارتفاعاً مستمراً في مساهمتها في التجارة الدولية وفي اعتماد العالم الجديد عليها، ويزيد من أهميتها تلك النزعة التي تسود العالم منذ نهاية

الحرب الباردة والتي تتنامى فيها غلبة المكونات الاقتصادية في أدوات الصراع في عالم في طور التكوين، عالم الكتل والقوى العظمى الاقتصادية.

وأما العنصر الثاني فهو دخولها وتداخلها مع منطقة الاهتمام المركز لقوى عظمى ضمن ما يجري من تسوية لنزاع الشرق الأوسط وهي تسوية تكتسب أهمية قصوى نتيجة فعالية النفوذ الإسرائيلي في سلطة اتخاذ القرار في تلك الدول العظمى، ومطلوب منها ـ دول الخليج ـ دور محدد يمتد طويلاً إلى ما بعد تسوية ذلك النزاع ويتعلق بخلق وتفعيل سوق شرق أوسطية.

وتدخل المنطقة تلك الحقبة الحافلة بالتغيرات والتي قد يترتب عليها بناء شامل لأساس جديد يحكم ويتحكم في مسار العالم لعقود وربما لقرون قادمة وهي في أضعف حالاتها التفاوضية. فهي منطقة شديدة الانكشاف من الداخل وللخارج، من الداخل دمرتها حروبها الداخلية بما ترتب عليها من تداعيات على بنيتها المادية ـ منشآت ـ وغير المادية ـ الأمن ومناخ الاستثمار وحركة الموارد البشرية والمالية والنمو البطيء والبطالة . . . . إلخ ـ، ومقابل الخارج تفصلها عن بعضها جبال من تركة بغيضة امتدت تداعياتها إلى مجمل العلاقات العربية وجعلت منها منطقة لا قول حقيقياً لها في صراع المصالح وربما حتى في الصراع عليها.

فصراع المصالح بين القوى العظمى الجديدة يتعامل في علاقاته بشكل مباشر مع الدول والكتل الأخرى ـ كان التعامل بالوساطة في معظمه أيام الحرب الباردة ـ ويعطيها بقدر وعيها وقدرتها على الدفاع عن مصالحها، والصراع على المنطقة يختزلها إلى خازن ومصدر للنفط بأي كمية مطلوبة وبأسعار منخفضة، ومستوردة لما عداه.

والمطلوب في هذه الورقة وضمن ذلك الفهم أن نحصر الكتابة في علاقة دول التعاون بإيران وآثارها على التنمية وهو جهد اجتهادي نظري لعدم وجود علاقة حقيقية إيجابية ذات آثار على التنمية يمكن ملاحقتها وتقويمها. فهي علاقة شك وتوتر مبرر في بعض الحالات وغير مبرر في معظم الحالات الأخرى، ولا يحكمه وعي بالمصالح المشتركة ولا يتفق مع النهج السائد في العالم حولنا والذي يستبدل العلاقات السلبية بأخرى إيجابية تقلل من احتمالات الصراع السلبي بتعزيز روابط

المصلحة على أنقاض الإرث السلبي لتلك العلاقات. يزيد من مثل هذا التوجه السلبي وجود مصالح في تعميق التجزئة ترعاها مصالح عظمى وتنظر إلى الأمر من زاوية الدفاع عن مصالحها ورفع مستوى قواها التفاوضية مقابل منطقة بالغة الأهمية الاستراتيجية. ويضيف إلى ضعفها في الزمن القصير على الأقل ترتيبات تجري لإعداد تسوية سياسية في الشرق الأوسط بين إسرائيل وجيرانها ولابد أن تتحقق بأقل قدر ممكن من المقاومة لضمان أكبر فرص النجاح لها، وإيران تبدو عقبة.

ولدى الكاتب قناعة بأن العلاقات السلبية ستكون آثارها شديدة السلبية على التنمية في المنطقة سواء من ناحية الانحراف في تخصيص الموارد، أو تصدير واستيراد العنف والتطرف السياسي والاجتماعي، أو فقدان المزايا التي تمنحها العلاقات الإيجابية وهو التوجه السائد في العالم حولنا. والمستقبل بأمنه واستقراره مرتبط بالأساس الذي نبنيه في حاضرنا، لذلك لا بد وأن يساهم كل من له رؤية إيجابية بدور في تغيير واقع العلاقة السلبية إلى الأفضل ولو قليلاً. ولعل دورنا كباحثين في شؤون التنمية يتلخص في توفير أكبر كم من المعرفة وتيسير مهمة الاستفادة من المعرفة بترجمتها إلى جملة مداخل وبدائل لعلاقات إيجابية. وعليه سوف تنقسم الورقة إلى جزأين، في الجزء الأول سوف نحاول أن نستعرض أكبر كم من المعلومات مع التركيز عى إيران لاعتبارات لها علاقة بطبيعة واختصاص الحاضرين والقارئين وهم في معظمهم من المهتمين بشؤون التنمية في دول التعاون. وفي الجزء الثاني سوف نناقش الهمّ المشترك لطرفي العلاقة من واقع استقراء أوضاعهما الحاضرة وإسقاطاتها على المستقبل لعلها تصلح إضافة على نمط من التفكير الإيجابي لمواجهة الحساسيات والمشكلات العالقة عن طريق ربط مصالحها المشتركة وهو نهج يقلل من احتمالات تبعات العلاقات السلبية بمرور الزمن.

«الجزء الأول»

معلومات أساسية

وسيكون التركيز بشكل أكبر على التعريف بإيران لاعتبارات لها علاقة بجمهور الحاضرين أو القارئين وسعة إدراكهم وإلمامهم بالمعلومات الأساسية حول الطرف الآخر للعلاقة ـ أي دول الخليج الست ـ ضمن منظومة مجلس التعاون. ولن يقتصر عرض المعلومات على البعد الاقتصادي وإن استحوذ على الصلب بحكم الاختصاص، وإنما سوف يستعرض بالإضافة إليه بعض المسح التاريخي السياسي والاجتماعي في محاولة ـ ولو مبدئية ـ لتقديم فهم أفضل. إذ إن جانباً من العلاقات السلبية سببه عدم فهم الطرفين لبعضهم بما يكفي وعدم تواصلهم مما يدفع إلى القفز إلى الاستنتاجات الجاهزة والعيش معها وربما توريثها لأجيال قادمة.

ولعل الخاصية الأولى التي تميز إيران هي توحدها ضمن كيان جغرافي كبير ومحدد وتحكمه سلطة مركزية موحدة، وهي خاصية قديمة إلى حد بعيد بدأت مع حكم الأسرة الشاهنشاهية السادسة أي أسرة الصفويين في العام 1501م.

وإمعاناً في التميز ـ وهي الخاصية الثانية ـ أعلنت الأسرة الصفوية التشيع على المذهب الإمامي وهو توجه يمكن أن يفسر في جزء منه ضمن نطاق إرهاصات الصراع على وراثة الدولة العباسية والذي خاضه العثمانيون بالوكالة منذ سقوط الدولة العباسية في منتصف القرن الثالث عشر الميلادي وكانت إيران ساحة رئيسية له. وكان بعض سلاطين الإلخانيين وهم بقايا سلالة هولاكو قد أعلنوا التشيع في إيران بعد وراثة دولة المماليك في مصر للدولة العباسية وكان ذلك من باب التميز ولكن تشيعها لم يصمد حينها.

أما الخاصية الثالثة والتي كانت وليدة التطور التاريخي الأخير ـ التشيع ـ هي

علاقة الدين بالدولة وهي علاقة قوية منذ ذلك التاريخ وفيها بعض التميز عن تلك العلاقة السائدة في الأقطار السنّية حتى مع الأخذ بالاعتبار دور الإخوان (الوهابيين أو الموحدين) في السعودية وأكثر تحديداً دورهم في نشأة الدولة السعودية الثالثة. فالإمام الغائب وولاية الفقيه في خواص المذهب الشيعي والاستقلال المالي لرجال الدين الشيعة يعطيهم مذهبياً ومالياً دوراً أكبر وأكثر استقلالية عن الحاكم والتصاقاً أكبر في عامة الناس وبالتبعية في إدارة شؤون الدولة، وهو دور مفتقد أو ضعيف لدى لرجال الدين السنّة.

ولو قمنا بمسح سريع لهذا الدور خلال قرن مضى فقط نجد أن رجال الدين في إيران دوراً رئيسياً في ما سمي بثورة التنباك في نهاية القرن الماضي عندما أعطى الشاه ناصر الدين شاه احتكاره لشركة أجنبية وأصدر آية الله محمد الشيرازي أكبر المراجع الدينية فتوى بتحريمه لدعم تجار البازار مما أدى إلى تراجع الشاه عن قراره.

ودعم كبار المراجع الدينية ثورة رئيسية بدأت مع بدايات القرن الحالي (1905) لتحقيق مطالب محددة مثل عزل مأمور الضرائب البلجيكي والحد من سطوة حاكم طهران والحد من إسراف الشاه، ولكنها تحولت إلى ما سمي بثورة الدستور (1906) أو «المشروطة» والتي أدت إلى تحول إيران إلى أولى الدول الدستورية في المنطقة. وكان لرجال الدين دورهم البارز (البهبهاني والنائيني) في مبايعة رضا بهلوي ملكاً على إيران في العام 1925بعد الفوضى التي أعقبت نتائج الحرب الأولى وإعلان تركيا جمهورية دستورية بزعامة أتاتورك وفصل الدين عن الدولة فيها وخوفهم من الأوضاع التي آلت إليها أحوال رجال الدين في تركيا.

وكان دعم آية الله الكاشاني لمحمد مصدق زعيم الجبهة الوطنية ـ القومية ـ عاملاً أساسياً في نجاح ثورة مصدق (1951 ـ 1953) وتأميمه لمصالح النفط الأجنبية حتى أطاح به انقلاب شوارتزكوف الأب بتعاون المخابرات الأمريكية والبريطانية مع الجنرال زاهدي في العام 1953 بسبب الأهمية الاستراتيجية للنفط الإيراني ونفط المنطقة. وظل ذلك الارتباط بين الدين والسياسة قائماً بعد عودة الشاه ومحاولته فصل الدين عن الدولة أسوة بالتجربة التركية، ولكنه فشل في ذلك رغم العنف وكان انفجار الشارع بقيادة الإمام الخميني في العام 1963 وهو يحمل المصحف في

يده ودستور 1906 في يده الأخرى البداية العلنية للتطورات اللاحقة التي وصلت بإيران إلى صورتها الحالية.

إذن نحن نتكلم عن دولة لها خواص ثلاث، أولاها التوحد الجغرافي على رقعة واسعة من الأرض، وثانيها التشيع وغلبة سواد المذهب الشيعي ـ أكثر من 90٪ من السكان ـ، أما الثالثة فهي العلاقة التاريخية بين الدين والدولة، وعلينا أن نتعامل مع تلك الخواص في الحاضر والمستقبل. وإمعاناً في تفصيل تلك الخواص الثلاث وإفرازاتها على أرض الواقع، فقد أفرزت الخاصية الأولى رقعة من الأرض تبلغ مساحتها 1.636 مليون كم2 وعدد سكانها نحو 65 مليون نسمة وبحجم اقتصاد يبلغ نحو 74 مليار دولار. تحتل الصحارى مساحة كبيرة من مساحة الأرض ولكن بمخزون مياه كبير وبإمكانات زراعية كبيرة و8.7٪ من احتياطي النفط العالمي. ويتوزع سكانها ما بين 51٪ فرس و25٪ آذريون والباقي يتوزع ما بين أكراد وعرب وبلوش وأقليات صغيرة أخرى ويتوحد أكثر من 90٪ في المذهب، وهي من هذا المنظور قوة إقليمية عظمى.

كما أفرزت قوى سياسية معظمها دينية تتنازع سلطة اتخاذ القرار ومن الصعب توحيدها لصعوبة اتفاقها على مرجعية واحدة كما كان حالها أيام الإمام الخميني، ومن الصعب ـ في الزمن القصير على الأقل ـ تصور مزاحمتها من قبل أي قوى أخرى.

والصورة الحالية لتوزيع القوى في إيران هي بين تيارين إسلاميين وهو إفراز للخاصيتين الثانية والثالثة، تيار محافظ يتزعمه رئيس البرلمان السيد ناطق نوري (جمعية روحانيات مبارز)، وتيار الليبراليين ـ G6 ـ وصلبه نواب الرئيس الأربعة ومحافظ طهران ومحافظ البنك المركزي ويتزعمه الرئيس رفسنجاني رئيس الجمهورية الحالي. وعكست الانتخابات النيابية في ربيع العام 1996 استمرار توق تيار المحافظين مع خسارته لأغلبيته المطلقة في البرلمان بفوزه بـ 110 مقاعد ـ كان له 140 مقعداً ـ من أصل 270 مقعداً وتحسن أوضاع التيار الليبرالي بفوزه بـ 100 مقعد وتوزع الـ 60 مقعداً الباقية لمجمل التيارات الأخرى مع غلبة ظاهرة للمستقلين. والترشيح للانتخابات في إيران ليس حقاً مطلقاً وإنما تخضع قوائم المرشحين لمراجعة من قبل لجنة أوصياء عليا تحدد ضمن شروط إذا ما كان المرشح مؤهلاً

ليمثل الأمة. والخلاف بين الفريقين ليس على المبادئ الأساسية التي تحكم الجمهورية الإسلامية، وإنما على درجة الانفتاح الاقتصادي والسياسي في الداخل وتجاه الخارج. إذ بينما يتعامل الفريق المحافظ بتحفظ كبير مع تغيير سياسات الدعم والتخصيص وأسعار الصرف والاستثمار الأجنبي والعلاقات مع القوى السياسية في الداخل وضبط التعامل مع الغرب والوجود الأجنبي وسلام الشرق الأوسط، يرى الجانب الليبرالي أن التعامل مع عالم متغير يتطلب خطوات عملية وأوسع تجاه ما تقدم من قضايا. وتشير كل التكهنات تقريباً إلى احتمال جمع المحافظين بين تفوقهم الهامشي في البرلمان ورئاسة الجمهورية بعد انتخابات يونيو 1997 بشخص زعيمهم ناطق نوري ولكن بسلطات أقل من توقعات سبقت نتائج الانتخابات النيابية الأخيرة.

وتقتسم السلطة أربعة مواقع رئيسية، الزعيم الديني وهو أعلى السلطات وهو المنصب الذي يحتله الآن آية الله علي خامنئي، ثم رئيس الجمهورية ثم المجلس النيابي ثم لجنة الأوصياء والتي تتولى إقرار مواءمة التشريعات للشريعة الإسلامية وتراجع قوائم المرشحين للانتخابات وتتكون من 6 أعضاء يعينهم الزعيم الديني و6 آخرين يعينهم مجلس القضاء ويراجعهم المجلس النيابي. وغير مسموح رسمياً بإنشاء أحزاب أو تجمعات معارضة وإن تم التغاضي عن نشاط «حركة إيران الحرة» وهي تجمع قومي يتزعمه إبراهيم يزدي والذي كان وزيراً في حكومة مهدي بازركان والاثنان تربطهما علاقة تاريخية بالزعامات الدينية وهما امتداد لتنظيم الجبهة الوطنية الذي تزعمه مصدق. ولا يبدو أن لقوى المعارضة على اختلاف مشاربها وتوجهاتها أي أمل بالمشاركة الفعالة في الساحة السياسية، وحتى «حركة إيران الحرة» والتي حاولت المشاركة في الانتخابات النيابية الأخيرة لم تتمكن من تمرير أسماء سوى 4 مرشحين من أصل 15 اسماً عرضت على لجنة الأوصياء. وتبقى حركات المعارضة القومية واليسارية الأخرى الإيرانية والكردية ـ مثل الحزب الوطني الإيراني ومجاهدي خلق وحزب تودة والحزب الشيوعي الكردستاني ـ في الخارج حركات ذات امتداد شعبي ضعيف.

ورغم الخلاف بين الفريقين الرئيسيين في الساحة السياسية وآثاره السلبية على ضعف السلطة المركزية والذي شجع على بعض التظاهرات في بعض المدن

الإيرانية ـ آخرها في ضاحية إسلام شهر قرب طهران في العام 1995 ـ نتيجة الظروف الاقتصادية الصعبة، إلا أن الوضع في إيران وضع مستقر مقارنة بحجم الضغوط الداخلية التي تتعرض لها. وإلى جانب الضغوط الداخلية، تتعرض إيران لضغوط خارجية تبلغ أقصاها من قبل الولايات المتحدة وهي إحدى هدفي نظرية الاحتواء المزدوج. وحجج الولايات المتحدة في موقفها من إيران تتلخص في دعمها للإرهاب وتطويرها لأسلحة دمار شامل ومعارضتها لسلام الشرق الأوسط والأخير يبدو أكثر الحجج إلحاحاً.

وفي ربيع العام 1994 طبقت الولايات المتحدة نوعاً جديداً من العقوبات يتعلق بطرف ثالث إذ حظرت على الحكومات والشركات الأجنبية الاستثمار في قطاع النفط الإيراني بأكثر من 40 مليون دولار وهو نوع شبيه بأسلوب المقاطعة العربية لإسرائيل من الدرجة الثانية والتي تم إلغاؤها. والعلاقة السلبية مع إيران وهي في صلبها اقتصادية يبدو أنها من أولويات السياسة الخارجية الأمريكية، وأي تعامل مع إيران من قبل طرف ثالث لا بد وأن يأخذ في اعتباره رد الفعل الأمريكي. وتتعرض إيران لنوع آخر من الضغوط الخارجية عبر حدودها وفي جميع الاتجاهات تقريباً، إذ يعيش في إيران نحو 3 ملايين لاجئ من الهاربين من العنف في كل من أفغانستان والعراق ولهذا الجمع كلفته المالية والسياسية. ومسار الأوضاع في البلدين المجاورين مفتوح أمام جميع الاحتمالات بما فيها التورط العسكري المباشر أو غير المباشر، أو على أقل تقدير، تبدو احتمالات تصدير عدم الاستقرار أكبر من احتمالات تطوير علاقات اقتصادية إيجابية لتخفيف حجم الضغوط الداخلية والخارجية الأخرى. وينسحب ما تقدم بدرجة أقل على جيران الشمال أو جمهوريات وسط آسيا من بقايا الاتحاد السوفييتي المنحل، وهي دول تعيش إرهاصات العودة للحياة والتحول إلى اقتصادات السوق وتحاول أن تتعايش مع معدلات تضخم بثلاثة أرقام ومعدلات بطالة برقمين.

وتحاول إيران تطوير علاقات إيجابية معها بخلق منظومة للتعاون تجمعها مع تركيا ومد خطوط للسكك الحديدية تربط تلك الدول بمياه الخليج وإقناعها باستخدام الأراضي الإيرانية منطقة عبور لصادرات نفطها وغازها، ولكن تلك المحاولات تلقى مقاومة عنيدة من الولايات المتحدة وبشكل غير مباشر من تركيا،

وانعكس ذلك الموقف ـ على سبيل المثال ـ على اتفاقات نفط أذربيجان أو مشروع الـ 7,4 مليارات دولار في بحر قزوين.

وتبقى تركيا يحكمها تاريخ الصراع مع إيران في الماضي وعلاقاتها وانتماؤها للغرب منذ ثورة أتاتورك ولا تمثل مخرجاً لتطوير حقيقي لعلاقات إيجابية. ولا تقدم باكستان الكثير من الأمل في هذا الاتجاه نفسه إذ تعيش باكستان ظروف صراع سياسي عنيف وقد يستمر بما له من بعض الإسقاطات الطائفية. وتسود علاقات الشك مع تركيا بكل إرث الصراع التاريخي وأثر الأساطير لدى شعب شديد التعلق بها والتي تصنف الترك في عداد أشد الأعداء، بالإضافة إلى ارتباط تركيا بالنفوذ الغربي.

تبقى هناك حاجة لبعض التفصيل في التعريف بالاقتصاد الإيراني وبعض مؤشراته لأنه المدخل الحقيقي لفهم الواقع والمستقبل، والأساس في ترتيب العلاقة غير ثابت وإنما تؤثر فيه حركة المتغيرات بمرور الزمن، وسيكون الاقتصاد والعلاقات الاقتصادية أهم عناصر تلك العلاقات. والاقتصاد الإيراني يختلف إلى حد ما في تكوينه عن اقتصادات أقطار الخليج العربية، إذ لا تتعدى مساهمة قطاع النفط والغاز في ناتجه المحلي الإجمالي 15٪ وهي أقل من نصف نسبة مساهمته في أي قُطر رئيسي في منظومة دول مجلس التعاون. كما ترتفع مساهمة قطاع الزراعة فيه إلى نحو 25٪ وتساهم الخدمات بنحو 48٪، ولعل الاقتصاد العماني هو الأقرب إلى ذلك التكوين. وتدنت مساهمة الصناعة فيه إلى نحو النصف (من 20٪ إلى نحو 11٪) ما بين العامين 1985 و1995 ربما بسبب القيود التي فرضت على الواردات لمواجهة نزف العملة الصعبة مما رفع من تكاليف الإنتاج إلى جانب ندرة رأس المال المتاح للتوسع في الاستثمارات الصناعية وهو مؤشر غير مريح. ويبلغ حجم الاقتصاد الإيراني في العام 1995 وبالأسعار الجارية (الناتج المحلي الإجمالي) نحو 74,5 مليار دولار وبسعر الصرف الرسمي للريال ـ دولار مقابل كل 3000 ريال ـ وهو سعر مدعوم، مما يعني أن نصيب الفرد منه نحو 1160 دولاراً أو نحو 14٪ من متوسط نصيب الفرد في دول الخليج العربية مجتمعة. وتواجه إيران مشكلتان رئيسيتان، أولاهما تفوق معدل النمو السكاني على معدلات النمو الاقتصادي مما يعني انخفاض متوسط نصيب الفرد منه بمرور الزمن ولذلك تداعياته السياسية،

وثانيهما ارتفاع معدلات التضخم مما يعني ضغوطاً مستمرة على نموه الحقيقي.

وبلغت تقديرات حجم السكان في العام 1995 نحو 64 مليون نسمة تبلغ نسبة الأمية في البالغين منهم نحو 35٪ والأهم أن نحو 46٪ من مجموع السكان عند 14 سنة وأقل. ومع معدل نمو سكاني يبلغ 2,5٪ ـ انخفض عن مستويات العقد الفائت عندما كان أكثر من 3٪ ـ علينا أن نتوقع تدفقات كبيرة إلى سوق العمل تفوق المستوى الحالي لحجم العمالة مما يترك إيران أمام خيار تبني سياسات اقتصادية حصيفة تركز على رفع معدلات التكوين الرأسمالية في القطاعات التي تستوعب عمالة، أو مواجهة مشكلة بطالة متفاقمة. وليست هناك أرقام يعتد بها لمستوى البطالة الحالي إذ قدرتها الحكومة في العام 1995 بنحو 11,8٪، ولكن معظم المصادر الأخرى تقدرها بين 20 ـ 25٪ بسبب طبيعة التوزيع العمري للسكان وضعف القدرة أو الرغبة في الإنفاق الاستثماري لخلق فرص عمل جديدة.

وتعاني إيران من مشكلة تضخم حقيقية إذ تبلغ معدلات الارتفاع في تكاليف المعيشة ما بين 40 ـ 50٪ سنوياً ويغذيها إلى حد ما سياسات نقدية توسعية لمواجهة اختناقات المدى القصير إذ يبلغ معدل النمو في عرض النقد ـ M2 ـ ما بين 20 ـ 30٪. وانخفض الهامش بين سعر الصرف الرسمي للريال وسعر السوق بعد تخفيض سعر الريال في العام 1995 من 1750 ريالاً إلى 3000 ريال لكل دولار بينما يراوح سعر السوق عند 4000 ريال للدولار. وتبلغ ديون إيران الخارجية نحو 23 مليار دولار أو نحو 31٪ من جملة الناتج المحلي الإجمالي وتحتاج إلى نحو 20٪ من حصيلة صادراتها لخدمتها كل عام، وتتعرض الحكومة لضغوط من البرلمان لتخفيضها. وحصيلة المؤشرات الاقتصادية لا بد وأن تثير قلق أي مراقب خارجي، وواضح من مضمون الخطة الخمسية الثانية أنها تثير قلق السلطات الإيرانية، ويبقى الاعتبار الأهم هو لإمكانات التطبيق.

مجلس التعاون:

ويمثل مجلس التعاون لدول الخليج العربية إطاراً اتحادياً على أقل تقدير إذ تقرر وثائقه الشروع في خطوات عملية نحو الاندماج الاقتصادي والسياسي، ولا يعكس واقع الحال منذ نشأة مجلس التعاون في العام 1981 أي تقدم ملموس في هذا

الاتجاه. ويعتقد على نطاق البحث على أقل تقدير أن الهاجس الأمني الناشئ عن صراع العراق وإيران والشعور بالتميز الناشئ عن بلوغ فوائضها المالية أقصاها بعد ارتفاعين رئيسيين لأسعار النفط في الحقبة ما بين منتصف السبعينات وبداية الثمانينات كانا وراء دافع إنشائه ولم يكن نتاج قناعة حقيقية بنهج اتحادي. وبينما تجمع الأقطار الستة حدود مشتركة، تفرقها إلى حدود الصدام أحياناً مشكلات حدودية عالقة تسببت في تغيب البحرين عن آخر اجتماعات القمة في ديسمبر الماضي. وينسحب ما تقدم على علاقاتها الخارجية تجاه إيران، فعلاقات قطر وعمان ـ وحتى مع النقيض الآخر أي إسرائيل ـ أفضل من علاقات الدول الأخرى بها، إذ بينما تقف الكويت وسطاً، تصل تلك العلاقة إلى أدنى مستوياتها مع البحرين، وربما تتمايز تلك العلاقات حتى داخل الدولة الواحدة مثل حالة الإمارات العربية المتحدة. لذلك قد يكون من الصعب الكتابة حول علاقة بين كيانين ـ إيران وأقطار الخليج الستة ـ فهناك حد أدنى من شروط تكوين الكيان الواحد قد تنطبق على إيران ولكنها قد لا تنطبق بالمثل على دول التعاون الست.

وتشترك الأقطار الستة في بعض الخواص فهي خفيفة السكان قليلة الموارد الطبيعية ولكنها تحتضن ـ بدرجات متفاوتة ـ نحو 43٪ من احتياطي النفط العالمي ومما يجعلها مجتمعة بالغة الأهميةالاستراتيجية. وتلك الخاصية تتزايد بمرور الزمن نتيجة زيادة تركيز ذلك الاحتياطي الناشئة عن مساهمتها المنخفضة في صادرات النفط ـ نحو 18٪ ـ وانخفاض مستوى الاستهلاك المحلي إلى الإنتاج نتيجة انخفاض مستوى الكثافة السكانية. وتتشابه أنظمة الحكم فيها مثل تركيز سلطة اتخاذ القرار لدى السلطة التنفيذية إذا استثنينا الكويت التي لديها نظام سياسي أكثر تقدماً، وتتشابه في انكشافها ومخاوفها ولديها عدد كبير من التجمعات السكانية المتداخلة. وتعتبر تلك الأقطار مجتمعة أو منفردة أعلى دول العالم إنفاقاً على السلاح وتقدر مصروفاتها على الأمن والدفاع بنحو ثلث مواردها المالية ـ وربما أكثر باحتساب مصروفاتها خارج الموازنات ـ، وكان ذلك صحيحاً في زمن الوفرة وفي زمن الشحة المالية.

وتبلغ تقديرات حجم الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية للعام 1996 نحو 220 مليار دولار، يبلغ حجم الاقتصاد السعودي فيه نحو 57٪، ويعتبر العام 1996

عاماً جيداً لارتفاع متوسط أسعار النفط بنحو 20٪. ومن المفروض أن تكون معدلات النمو الجاري قد تراوحت ما بين 4 ـ 9٪ أسوة بالاقتصاد السعودي الذي كان معدل نموه نحو 8,6٪، ولن تكون معدلان النمو الحقيقي أقل كثيراً من تلك المعدلات لانخفاض معدلات التضخم. ومعدلات النمو المذكورة والتي طالت إيران أيضاً قد لا تتكرر في العام 1997 وما بعد، ويجب أن لا تستخدم أساساً في التنبؤ بمسارات المستقبل إذ إنها حدثت نتيجة متغير خارجي تصعب المراهنة على استمراره أو تكرار معدلات الارتفاع فيه. ويبلغ حجم السكان للأقطار الستة نحو 25,5 مليون نسمة أو نحو 40٪ من حجم سكان إيران، منهم نحو 70٪ هم سكان المملكة العربية السعودية، ويبلغ نصيب الفرد فيهم من جملة الناتج المحلي الإجمالي نحو 8500 دولار أو نحو 7 أضعاف نصيب الفرد في إيران. ويبلغ نصيب الفرد أقصاه في كل من الإمارات العربية المتحدة والكويت عند ضعف المتوسط تقريباً ـ 16 ألف دولار ـ وأقل قليلاً في قطر ـ 13,5 ألف دولار ـ، وأدناه في عمان ـ 6 آلاف دولار ـ والسعودية ـ نحو 7 آلاف دولار ـ وعند المتوسط في البحرين.

ورغم الارتفاع النسبي في متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي مقارناً بمستويات دول العالم الثالث الأخرى، تبقى هناك مشكلات محتملة تهدد ذلك الارتفاع في مستوى المعيشة والاستقرار السياسي والاجتماعي بالتبعية. ذكرنا عرضاً إحداها وهي الاعتماد الرئيسي على صادرات النفط ومكرراته والتغيرات في أسعاره رغم مرور ما بين ربع ونصف وقرن من عمر صادرات النفط فيها. وتسبب عدم التوفيق في سياساتها الاقتصادية إلى تشويه هياكلها الاقتصادية وانعكس على قيم العمل وأنظمة ومستويات التعليم والتدريب وانعكس بدوره وبالسلب على أهمية وقيمة مواردها البشرية. وأصبحت الدول الصغيرة فيها حاضنة لمجموعة من الأقليات غير المتجانسة وهو خلل سكاني انعكس بشكل أكبر على الخلل في تركيبة قواها العاملة، وأوجد تمايزاً كبيراً بين الأجور والإنتاجية، وأضعف كثيراً من قدراتها التنافسية. وتسببت الوفرة النفطية في تشويه شكل الهرم السكاني للمواطنين من سكانها مما زاد كثيراً من معدلات النمو السكاني حتى أصبح نحو 43٪ من مواطنيها في سن 14 سنة وأقل وهي ضعف المعدلات السائدة في العالم المتقدم. وذلك يخلق خللاً محتملاً في ميزان العمالة، إذ يصبح القادمون المحتملون إلى سوق العمل ضعف الموجودين فيه خلال العقدين القادمين وهما عقدان يبدآن مع

تلاشي الفوائض المالية وبداية صعبة لعجوزات مالية داخلية وخارجية. ومع استثناء عمان التي استطاعت أن تخفض العمالة الوافدة في القطاع الخاص في العام 1995 بنحو 40 ألف وظيفة وتكسب بالمقابل 5000 فرصة عمل عمانية في القطاع ذاته مقارنة بالعام 1994، لا تبدو الدول الخمس الأخرى تولي أهمية كافية لتلك المشكلة وتبعاتها المحتملة. وتحتاج تلك الأقطار إلى خلق أكثر من 200 ألف وظيفة لمواطنيها سنوياً في اقتصادات يسيطر عليها قطاع عام ضمن مشكلة الخلل في بنائها الاقتصادي وهو قطاع متخم بفائض العمالة ـ بطالة مقنّعة ـ وقطاع خاص غير فاعل في معظمه. وتمثل مشكلة البطالة السافرة هاجساً رئيسياً وتعاني بعض الأقطار فيها حالياً من بطالة برقمين، والفاصل بين دولة وأخرى هو عامل الوقت وإمكانات حسن أو سوء استغلاله.

وتعاني هذه الأقطار من مشكلات عجز مالي حقيقي بدأت بشكل جوهري في العام 1986 مع انهيار أسعار النفط، وتشير مؤشرات أولية إلى أن العجز الإجمالي في موازناتها بلغ نحو 10,5 مليارات دولار في العام 1996. ولا تعكس الموازنات العامة حقيقة المركز المالي للبلد إذ لا تشمل ما بين 4 ـ 10 بنود في جانبي الإيرادات والمصروفات، ويقدر صندوق النقد الدولي العجز المالي السعودي بنحو 34 مليار ريال سعودي بينما تظهره الموازنة بنحو 18 مليار دولار. ورغم أن الموازنة الاتحادية لدولة الإمارات العربية المتحدة أظهرت فائضاً بنحو 900 مليون درهم في تقديرات العام 1995، إلا أنها لا تعكس المركز المالي الحقيقي إذ يقدر عجز إمارة أبوظبي في العام نفسه بنحو 14 مليار درهم. ورغم أن خمسة من الأقطار الستة تحقق فائضاً في موازينها التجارية بلغ في العام 1994 نحو 19 مليار دولار، إلا أن موازين الحسابات الجارية لأربعة منها حققت عجوزات بلغت نحو 9 مليارات دولار. والبحرين تحقق عجزاً في ميزانها التجاري وميزان الحسابات الجارية بينما تحقق كل من الإمارات العربية المتحدة والكويت فائضاً في الحسابين مع تفوق الأخيرة.

وتحولت دول المنطقة بسبب تلك العجوزات من دول صافي دائنة للعالم الخارجي بمبالغ تفوق المائتي مليار دولار في بداية العقد الماضي إلى دول صافي مدينة مع بداية العقد الحالي. وتبلغ الديون الخارجية في العام 1995 لخمسة أقطار

منها نحو 30 مليار دولار، بالإضافة إلى مديونيتها الضخمة المحلية والتي تمثل خدمتها عبئاً كبيراً وجديداً على جانب المصروفات في موازناتها. ويقدر فريق البنك الدولي أن تبلغ الديون الداخلية للمملكة العربية السعودية نحو 100 مليار دولار وأن تبلغ نحو 110٪ من حجم ناتجها المحلي الإجمالي في العام 2000، ولكن ربما يكون الواقع أفضل بسبب الارتفاع في الإيرادات النفطية في العامين 1995 و1996 وقيام المملكة بسداد بعض ديونها المحلية.

والتطور الحتمي لمثل تلك الأوضاع هو تآكل القدرة على الإنفاق الاستثماري وانحسار إمكانات خلق فرص عمل جديدة وزيادة احتمالات ارتفاع معدلات البطالة إلى جانب ضعف القدرة في السيطرة على التضخم ودعم ثبات أسعار الصرف بما يعنيانه من انخفاض مستويات الدخل الحقيقي.

وتمثل الخلافات الحدودية بين الأقطار الستة ودرجات التسخين التي تصلها بين الحين والآخر مدخلاً آخر لتبديد الموارد والشعور النفسي غير المريح لدى المواطنين وانعكاساته على مصداقية طروحات التعاون. ولا تكاد تخلو حدود مشتركة بين أي قطرين من خلافات مزمنة، وقد بلغ الأمر مداه في بعض الأحيان باستخدام القوة والاتهامات المتبادلة باستخدام أجهزة المخابرات والاستخبارات في التجسس. وقد بذلت محاولات لتسوية تلك الخلافات بعضها أصابه التوفيق وبعضها فشل، فالاتفاق القديم بين الإمارات والسعودية العام 1974 ما زال قائماً رغم إثارته لحقوق التنقيب عن النفط على جانبي الحدود بين الحين والآخر. واتفاق يوليو العام 1995 بين السعودية وعمان أنهى خلافاتهما الحدودية على امتداد 676 كيلومتراً بوضع علامات عليها، وتبعه اتفاق أبريل العام 1996 بين السعودية وقطر لاستمرار اجتماع لجنتهما الفنية وتعيين جهة لتخطيط الحدود بينهما. وبينما ما زالت هناك قضية تخطيط الحدود البحرية عالقة بين السعودية والكويت منذ الإعلان في العام 1995 عن بدء التفاوض حولها، وما زال تداخل الحدود قائماً بين عمان والإمارات، تبقى قضية الحدود البحرينية ـ القطرية القضية الأكثر خطورة. وعلى دول المنطقة حسم قضاياها الحدودية لأن الحدود الجغرافية عامل تتناقص أهميته مع طبيعة التغيرات في العالم حولنا وتكاليف الخلافات أكبر من القدرة على احتمالها.

وفي تلك الخاصية ـ خلافات الحدود ـ تشترك إيران وبعض دول المنطقة فيها، والخلاف الإيراني ـ الإماراتي يعتبر من أهم أسباب توتر العلاقات مع إيران، كما تشترك إيران في حقل غاز رئيسي مع قطر وحقل نفط رئيسي ـ المرجان وفريدون ـ مع السعودية، وحقوق الصيد وطرق النقل البحري مع كافة دول المنطقة. وكلها يمكن أن تتحول إلى بؤر صراع محتمل، وكلها يمكن أن تفتح آفاقاً للتعاون وذلك كله يعتمد على كيفية التعامل معها.

«الجزء الثاني»

العلاقات الإيجابية: الدوافع والمبررات

خلصنا في الجزء الأول من الورقة إلى التعرف على بعض خصوصيات الجانب الإيراني وإلى استعراض لأوضاع واقع الحال للطرفين، ولا بد لنا أن نستخدمها مدخلاً لاستعراض دوافع ومبررات الدعوة إلى علاقات إيجابية بين الطرفين. الحقيقة الأولى أن إيران دولة متاخمة يقطنها نحو 65 مليون نسمة وتقع على مساحة محددة المعالم جغرافياً منذ مئات السنين وهي من هذا المنظور دولة إقليمية عظمى. دولة تشيعت منذ نحو خمسة قرون وأن ذلك حدث في ظروف صراع مع ورثة الخلافة السنّية وأن ذلك يمكن أن يفسر في جزء منه من باب الرغبة في التميز وأن الصراع يزيد من شدة التباعد والتمييز بين المذاهب. والحقيقة الثالثة أن علاقة الدين بالدولة علاقة قديمة في جانب منها تتعلق بمصادر تمويل رجال الدين الشيعة ـ عامة والناس وليس السلطة ـ وتتعلق بطبيعة اختصاصهم المختلط، وفي جزء آخر يعتمد على المعتقد لدى معتنقي المذهب الإمامي والذي أدى إلى القبول بمبدأ ولاية الفقيه حتى عودة الإمام الغائب. تلك خصائص لا بد من فهمها وقبولها والتعامل معها، ذلك لا يعني بالتأكيد القبول بانطباقات ذلك الوضع على الطرف الآخر مثل الحديث في بدايات الجمهورية الأولى عن تصدير تلك الخصائص، ولكن القبول بانطباقاتها على إيران والتعامل معها. أما الحقيقة الرابعة، فهي ـ أي إيران ـ رغم ما تقدم لا تستطيع أن تواجه تداعيات المستقبل في ظل الظروف الاقتصادية التي تعيشها دون تكاليف باهظة تهدد استقرارها السياسي.

ولا نعتقد أن في مصلحتها أن تضيف إلى جملة الضغوط الخارجية التي تعايشها سواء من جانب دول عظمى ـ الاحتواء المزدوج ـ، وبحكم الجوار من دول تعيش إرهاصات تغيير جوهرية أو تداعيات حروب طاحنة، ضغوطاً جديدة لاستعداء أكثر

الأقطار المجاورة استقراراً ـ دول المجلس ـ أو قدرة على تبادل المنافع معها. وذلك كله لا يعني ـ ولا يجب أن يعني ـ أن تفهم الوضع في إيران وتحكيم المنطق في أين تكمن مصلحتها يلغي وجود أطماع لها يتبناها فريق فاعل على الجبهة السياسية سواء كان يمثل توجهاً دينياً أو قومياً يؤمن بتفوق الجنس الآري ـ الذي تنسب له تسمية إيران ـ ودونية ما عداه.

وفي الجانب الآخر، تعيش أقطار الخليج الستة إرهاصات تحول من زمن الوفرة المالية وهو زمن قامت خلاله الحكومات بدعم كل شيء تقريباً من فائض المالية، حيث دعمت الإنتاج والأسعار والعمالة مما خلق تشوهات هيكلية في اقتصاداتها هبطت بقدرات اقتصاداتها التنافسية إلى حدود يحتاج معها إلى ثورة قيم ومفاهيم لإصلاحها. وترتب عليها إخلال كبير في حجم وتركيبتها السكانية مما يجعل قضية الحصافة في تخصيص مواردها وتوفير مناخ استثمار ملائم وآمن قضية أساسية لو أرادت اجتناب قدر معقول من تكاليف ذلك الخلل في تركيبة السكان وأهم مؤشراته ارتفاع معدلات البطالة السافرة.

وتنفق دول المجلس الست في المتوسط نحو 60 ألف دولار على السلاح لكل عسكري وتلك نفقات تتزايد بازدياد التوتر في المنطقة، وتفقد تلك الدول من الموارد عليها ما يقوض أسس أمنها الوطني الأخرى، إذ تفقد في المتوسط نحو خمس فرص مدنية مقابل كل فرصة عمل عسكرية. ولعل أحد المبررات القوية ـ والتي ستظل قوية ـ في الدعوة الإسرائيلية إلى سلام الشرق الأوسط هي في اعتبار البؤس الاقتصادي أكبر عوامل العنف وعدم الاستقرار، واعتبار الوفر في نفقات الدفاع أكبر روافد تمويل التنمية واستبدال البؤس بالانفراج في الأوضاع المعيشية. ورغم مشتريات السلاح الضخمة، تظل أسس الأمن ضعيفة حتى من قبل الخارج أو بسببه، فالأقطار الستة لن تحتمل تداعيات الأوضاع في دول الجوار كثيفة السكان، إذ إنها محاطة من الشرق والشمال بنحو 85 مليون نسمة، ومن الجنوب ـ اليمن ـ بنحو 13 مليون نسمة. وأوضاع العراق معروفة وتداعيات الأوضاع في إيران واليمن محتملة، وحتى من زاوية النظر إلى الأمر من منظور أناني أي اجتناب استيراد العنف من خارج الحدود أو بالداخل والناشئ عن حالة عدم استقرار كبير في إحدى تلك الدول، يتطلب الأمر التفكير بشكل إيجابي لتحسين أوضاعهم. لقد حاولت

الولايات المتحدة عقاب كوبا ونجحت في ذلك، وكانت تبعاته غير المحسوبة هروب الكوبيين إلى الولايات المتحدة بشكل مشروع أو غير مشروع مما زاحم العمالة الأمريكية وتسبب في انتشار وتفشي الجريمة في شرقها وجنوبها. وعندما تدهورت أوضاع هايتي لم تنتظر الولايات المتحدة تردي الأوضاع أكثر حتى لا تتكرر مشكلة الهجرة الكوبية، وعدد سكان هايتي 7 ملايين نسمة ويفصلها عن الولايات المتحدة الدولة الأعظم بحر ويقطن الولايات المتحدة 260 مليون نسمة، وكان التدخل العسكري لإصلاح الأوضاع هناك. ودول الخليج خفيفة الكثافة السكانية والتي تتمتع بارتفاع متوسطات المعيشة، والضعيفة، لا تحتاج إلى خلق المبررات أو حتى دعمها للوصول بأوضاع تلك الدول إلى أوضاع طاردة لتلك المجاميع الكبيرة من السكان.

وبعيداً عن أوضاع إيران أو الأقطار الستة يبدو مع التطورات الحالية والمحتملة في العالم حولنا أن أي تفكير في علاقات سلبية يمثل قصوراً شديداً في متطلبات الحاضر والمستقبل، فعلى نطاق العالم وباستثناءات قليلة في أفريقيا ومنطقتنا، يسود تفكير منهجي بعلاقات إيجابية. واجترار الماضي وتركيب مكبرات صوت وصورة لاصطياد الظواهر السلبية في هذا المجتمع أو ذاك، لن تولد سوى الألم ومزيد من الانحراف والتخلف تاركين صناعة الحياة لكل ما عدانا وبتمويل من مواردنا الشحيحة وبتنمية للبؤس لدينا. ولم يولد الصراع العراقي الإيراني على السيادة على الحدود سوى قيادة المنطقة نحو ربع قرن إلى الخلف إذا أخذنا في الاعتبار مستوى البنى التحتية في البلدين وإشباع الحاجات الأساسية، ولم يؤد سوى إلى استنزاف الموارد وتحويل كل دول المنطقة إلى دول مدينة ولينتهي الصراع بأوضاع بدايته نفسها.

وغزو الكويت لم يتسبب سوى بكارثة عادت بالأمور إلى سابق عهدها أي بتحرير الكويت ولكن بعد خسائر مباشرة وغير مباشرة قدرت بأكثر من ألف وخمسمائة مليار دولار، وبجبال من الحقد والكراهية وبوضع تفاوضي لكامل المنطقة هو الأسوأ في تاريخها المعاصر. بينما تقدم أوروبا بعد تجارب أليمة نموذجاً يجتمع على المصالح أعداء الأمس القريب ـ ألمانيا، بريطانيا، فرنسا وإيطاليا ـ وربما في مواجهة حليف اليوم أي الولايات المتحدة. وحال آسيا لا

يختلف كثيراً عن أوروبا ولم يمنع التاريخ الاستعماري وحوادث احتلال ياباني لكوريا والصين من تعاون وثيق يجري بينها هدفه معدلات نمو وعمالة أفضل، وينسحب الأمر ذاته على مجمل دول آسيا الصغيرة نسبياً.

وأصبحت تلك المنطقة تنمو بمعدلات تصل إلى رقمين أو قريباً منهما وأصبحت بالتبعية الشريك التجاري الواعد حتى إن إمكانات منافستها كأولى وأكبر المناطق التجارية في العالم في القرن القادم باتت ضئيلة. القاعدة في علاقات الجوار إذن هي العلاقات الإيجابية وخيارنا إما المحاكاة والتقليد إذا لم يسعفنا وعينا، أو القبول بموقع متخلف وربما شديد التخلف مقارنة بعالم لا مكان فيه لمتخلفين، والظن أن هناك فريقاً لدى كل من الطرفين يعي تلك الحقيقة لا بد وأن يكبر ويقوى بمرور الزمن ويعمل على تعزيز الاتجاه نحو علاقات إيجابية.

وبين إيران ودول الجوار جملة من القضايا بعضها يشد في اتجاه التطور السلبي في العلاقات، وبعضها الآخر يصلح قاعدة للانطلاق نحو علاقات إيجابية، والاحتمال الواقعي أن تتعايش مع كليهما، والمهم في الاتجاه الذي تكون له الغلبة. وأهم القضايا التي تدفع في اتجاه العلاقات وجهة سلبية هي خلاف الجزر الثلاث بين إيران والإمارات العربية المتحدة، والاختلاف المذهبي، والإرث التاريخي وهو في حاضره ناتج من إرهاصات التغيير الثوري في إيران وشعارات تصدير الثورة وموقف دول التعاون المساند للعراق إبّان حربه مع إيران، وموقف الولايات المتحدة من إيران وهي دولة النفوذ الأعظم على دول المجلس.

ورغم قراءة مطولة في حجج وحيثيات موقف كل طرف من طرفي النزاع في قضية الجزر الثلاث، ورغم تحيزنا لموقف الإمارات في النزاع، إلا أننا لن نتولى الدخول في تفاصيل تلك القضية أو ربما تستحق أكثر من استعراض جزئي. ولكن مهما كانت وجهات نظرنا حولها يظل تصعيدها في غير صالح الطرفين، ولا يجوز أن يترك لأي طرف خارجي استغلالها لخلق مزيد من التوتر، فقد أمكن حل قضية النزاع حول البحرين في بداية السبعينات ـ وهي أكثر تعقيداً وسبق لإيران أن أعلنتها المحافظة 16 ـ بشكل ودي ومرض. ويمكن مع تطور العلاقات الإيجابية قبول إيران بالتحكيم الدولي وهو أمر ترفضه حالياً، أو القبول بتحويل الجزر إلى مشروع اقتصادي بيئي يدار بشكل مشترك ويتم اقتسام منافعه وإيراداته. ومع استحالة

اللجوء إلى النزاع بالقوة للمعرفة المسبقة بحجم التكاليف التي يمكن أن تترتب عليه، تبقى كل احتمالات الإبداع في إيجاد مخارج لتلك القضية مفتوحة، وتتزايد في حال تطور العلاقات بمجملها في الاتجاه الإيجابي.

والتباين المذهبي سيبقى ومن المؤكد أنه سيزداد وسوف يستخدم من قبل المغالين من المتطرفين لدى الطرفين كلما اتجهت العلاقات في منحى سلبي، والعكس كلما كان اتجاه العلاقات إيجابياً. وفي بعض أقطار مجلس التعاون هناك تباين مذهبي يتراوح ما بين أقلية صغيرة ـ قطر مثلاً ـ وكبيرة ـ مثل الكويت ـ وأغلبية مثل حالة البحرين. وقد مرت الكويت في وضع غير طيب من تأزم العلاقة بين المذهبين خلال فترة الحرب العراقية ـ الإيرانية وموقف الكويت منها، ولم تنفرج الأوضاع سوى بعد غزو الكويت وكان للحالتين تكاليف كبيرة. وتطوير العلاقات في الاتجاه الإيجابي يخفف كثيراً من حدة التعصب البغيض، وربط مصالح الناس تدريجياً ببعضها يخلق آلية يصبح معها من الصعب استخدام المذاهب أداة للتفريق بين الشعوب. وقد صلى أئمة السنّة صلاة جماعة في القدس خلف إمام شيعي في الثلاثينات من هذا القرن، وهناك دعوة جادة من متنورين من أئمة المذهبين لتكوين لجنة مشتركة للتقريب بين المذهبين، ويمكن لنواة هذه اللجنة أن تبدأ في المجتمعات المختلطة.

والإرث التاريخي في العلاقة ليس إرثاً طيباً، ولعلّنا في البداية قد ذكرنا أن التوجه إلى التشيّع في إيران وكان بلداً جل سكانه من السنّة، كان في جزء منه نتاج صراع ورغبة في التميّز بدأ مع الإلخانيين بعد سقوط الدولة العباسية، واستمر لاحقاً بسبب الصراع مع العثمانيين السنّة ونشأة دولة الصفويين. ولعل أهل فارس في أساطيرهم يذكرون بأن أشد أعدائهم خطراً هم التركمان، وكان لا بد من التميز عن ألد الأعداء، وكان خيار التشيّع الذي فشل في التجربة الأولى من الإلخانيين قد نجح في التجربة الثانية عندما بلغ الصراع أشده إبّان حكم الصفويين. ويمكن اجترار كل ذلك الماضي وإضافة وقود وفير له من تجارب العقود القليلة الماضية سواء أثناء فترة سيادة الفكر والزعامة القومية لدى الطرفين بعد سقوط مصدق وحتى سقوط الشاه في إيران، ومنذ ثورة يوليو 52 وحتى النكسة العام 1967، أو بعد شعارات تصدير الثورة والحرب العراقية ـ الإيرانية حتى غزو الكويت وما بعدها. وخلالها

يمكننا التذكير بمئات القضايا والحوادث والأحداث والتي تؤكد ـ تاريخياً ـ ضلوع هذا الطرف أو ذاك في تصرفات عدائية تجاه الطرف الآخر، وأعتقد أننا سنغرف من معين لا بد وأن ينضب.

ومع الاعتراف بقسوة وقع هذه التجارب وضرورة توثيقها وحصر حجم أضرارها من باب الإفادة الإيجابية من دروسها، تبقى عملية اجترارها دون تخطيها وتطوير علاقات عكسية تجاهها عملية لن تؤدي سوى إلى المزيد منها. وقسوة الظروف الاقتصادية المحتملة لن تؤدي سوى إلى البؤس وهو المناخ الملائم لمزيد من التطرف في محاولة الهروب من الواقع، وهو أمر حادث في الجزائر حالياً بين أتباع البلد الواحد والمذهب الواحد. والدفع في اتجاه المجابهة هو دعوة إلى تخصيص الموارد بشكل خطأ وتسريع في الاحتمالات غير الطيبة في الأداء الاقتصادي، أو بمعنى آخر هي دعوة لمزيد من العسكرة لمواجهة خطر خارجي، ومزيد من مصروفات الأمن لمواجهة حرب الدول على الجبهات الداخلية.

لقد صرفت دول الخليج مجتمعة نحو 82,5 مليار دولار على التسلح في الفترة ما بين 1986 ـ 1993، وهي مبالغ تكفي لتغيير صورة وضع مديونيتها الحالية ومواجهة مشكلات البطالة السافرة فيها لو صرفت على البناء المدني، ومن المعلوم أن تلك الأسلحة معدّة للمواجهات الإقليمية. ولا تملك المنطقة الكثير من مثل تلك المبالغ، وستكون أكثر شحة في المستقبل، وتخفيف حدة التوتر فيها يعني التوفير لزرع الحياة بدلاً من التبذير في شراء وسائل اجتثاثها.

وأخيراً، تبقى إرادة المنطقة مقيّدة بتوجهات إرادة لقوى عظمى، ولكن لا بد من الوعي بأن القيد على الإرادة يعني الحركة إلى حد أقصى معلوم ولا يعني إلغاء الإرادة كلية. وتتهم الولايات المتحدة إيران بتطوير أسلحة دمار شامل وبمساندة الإرهاب وبمعارضة سلام الشرق الأوسط وربما يكون الأخير أهمها، وتبقى تلك اتهامات قابلة للتحليل والجدل وحتى قياس ضررها ومدى تناسب ردود الفعل حيالها. ففي قضية تطوير أسلحة الدمار الشامل تخضع إيران وبشكل دوري نصف سنوي لتفتيش على برامجها من وكالات دولية، وحتى الآن لم يصدر عن تلك الوكالات إشارات حول عدم تعاون إيران أو شكوك حول ضلوعها في تطوير أسلحة دمار شامل، وهي حالة معاكسة لوضع إسرائيل. ولم تقدم الولايات

المتحدة أدلة كثيرة ووافية حول تورط إيران مؤخراً في حوادث إرهابية، فلا أحداث الأرض ـ أو كلاهوما وأتلانتا مثلاً ـ ولا حوادث الطائرات ـ TWA مثلاً ـ فيها ما يثبت أن لإيران ضلعاً فيها، ولا أحداث جرت مؤخراً لاغتيال سياسيين معارضين.

ويبقى سلام الشرق الأوسط وأحداث جنوبي لبنان وشمالي إسرائيل قضية لا يحكمها تماماً المنطق، فمن خذل التوجهات السلمية في الشرق الأوسط كان الناخب الإسرائيلي، ومن يحتل أراضي الغير ويفاوض على عدم إعادتها هو إسرائيل. ومعظم رد الفعل لا بد وأن يتناسب مع الفعل، والفعل الإسرائيلي تجاه قضية السلام أكثر سلبية من أي فعل آخر، ولا بد من الاعتراف هنا بأن إسرائيل طرف واعٍ وفاعل ولا تسمح بتحجيم إرادتها، بل ربما كان لها من الإرادة ما يحجم بفاعلية إرادة الآخرين وحتى العظمى منها. ورغم ذلك، لا بد لإيران أن تعي حدود إرادة الطرف الآخر، وأن تتعامل مع الواقع وأن تعي مرارة التجربة التي مرّ بها ذلك الطرف وأن لا تغالي في طلب المستحيل مثل طلب نبذه للتواجد الأجنبي، أو طلب اتخاذه مواقف حدية من سلام الشرق الأوسط. فالعلاقات الإيجابية تسمح بتباين المواقف تجاه الكثير من القضايا مثل ما يحدث بين دول أوروبا أو بين دول في أوروبا والولايات المتحدة، ويجب أن نقر بأن للدول العظمى مصالح حيوية في المنطقة وأنها تضغط وأحياناً بعنف يفوق كثيراً ما يمكن لإيران أن تفعله في الاتجاهين السلبي والإيجابي، وهذه المصالح لا بد من الوعي بها.

ولو نظرنا إلى الجانب الآخر، أي الاتجاه الإيجابي أو الهموم والقضايا التي يمكن أن تدفع بعلاقات دول المجلس مع إيران إلى اتجاهها الإيجابي بعد فهم واحترام خصوصيات كل طرف فيها، نجدها تفوق في العدد والأهمية تلك التي قد تدفعها إلى الاتجاه المعاكس. ففي جانب الهموم نجدها جميعاً وإن بدرجات متفاوتة تعاني من مشكلة بطالة سافرة ومن عجوزات داخلية مالية وخارجية، وهذه وتلك في جانب منها بسبب سوء تخصيص الموارد وبسبب طغيان العلاقات السلبية الإقليمية. وهي واقعة تحت ضغوط التصعيد في الخلافات المذهبية والأيديولوجية، ولتلك الخلافات تبعات سلبية على مناخ الاستثمار فيها مما يحرمها ليس فقط من استثمار مدخرات أجنبية، ولكن من هجرة رؤوس أموال قطاعها الخاص في زمن صراع يسود العالم لاستقطابها. ويكفي كما أسلفنا

الاستثناء الذي تعيشه المنطقة بسواد العلاقات السلبية في عالم تسوده علاقات تعاون إيجابية، وتلك خاصية لن نعايش أهم تبعاتها حالاً، ولكنها قد تؤدي إلى استثناء المنطقة من القدرة على المنافسة على البقاء بشكل لائق في المستقبل القريب.

ولعل كل القضايا التي يفترض أن تجمع الطرفين في علاقات إيجابية يمكن اختزالها في البحث عن المصلحة المشتركة، وطبيعة اقتصاداتها ومواردها الطبيعية وتجاورها يمكن أن تقدم الكثير من النماذج حول وجود تلك المصالح المشتركة. ولسنا هنا بصدد حصر تلك النماذج إذ إن أياً منها يمكن أن يكون موضوع ورقة، ولكننا بصدد استعراض لأمثلة من تلك النماذج والتي تستثني عن قصد الدخول في الصيغ النظرية للتعاون الاقتصادي، إذ من غير المبرر القفز إليها وهي لم تطبق بعد بين أقطار مجلس التعاون.

ولعل أولى القضايا العامة جداً هي في حجم الاقتصاد المشترك وتنوعه النسبي، إذ يبلغ حجمه نحو 300 مليار دولار أمريكي وبحجم للسكان يبلغ نحو 90 مليون نسمة وبحدود مشتركة بطول الخليج العربي وجانب من خليج عمان. وفي دول مجلس التعاون قوة شرائية كبيرة ولديها فوائض مالية مهاجرة كبيرة، ولدى إيران موارد كبيرة معطّلة وقدرة على الإنتاج المنافس لانخفاض تكلفة الإنتاج فيها. وبجهد تفاوضي موحد من دول مجلس التعاون يمكن ترتيب اتفاقات تجارية وأخرى للاستثمار المشترك تبدأ بالقطاع الزراعي والصناعات الغذائية لاعتبارات لها علاقة بعدم حساسية القطاع واستيعابه لعمالة فائضة في إيران ووفرة الأرض والمياه وتكاليف النقل، ولسد فجوة مائية غذائية في دول المجلس ولكن بالإفادة من ملكية المشروع. إذ تحتاج إيران إلى أسواق مفتوحة ذات قوة شرائية عالية وتحتاج إلى رؤوس الأموال الشحيحة فيها وتحتاج إلى علاج مشكلة البطالة، وتحتاج إلى إدارة متقدمة تُعنى بنوعية الإنتاج وتغليفه أسوة بأسواق التصدير الأخرى. وتحتاج دول الخليج إلى سد فجوة غذائية كبيرة وإلى بدائل تخفف من اتجاهها نحو سياسات زراعية غير رشيدة استهلكت الكثير من مخزون نادر للمياه وموارد مالية نتيجة دعم إنتاج زراعي لا يملك أي فرصة للمنافسة. ولكنها تحتاج في الوقت نفسه إلى توفير بعض الأموال نتيجة التدهور المستمر في موازينها

الخارجية وذلك ممكن أن يتحقق من خلال مشاركتها في ملكية المشروعات الزراعية ومشروعات الصناعات الغذائية في بلد المصدر مما يعني تحقيق دخل يعوض جانباً من تمويل وارداتها. والتعاون في هذا المجال لا يفترض دوراً كبيراً للحكومات خارج نطاق إعداد الاتفاقات التي تنظم تلك العلاقات والرقابة على تنفيذها، إذ يتولى القطاع الخاص التفاصيل والتعامل الصحيح مع متطلبات المستهلك النهائي.

وتحضن إيران ودول المجلس أكثر من نصف احتياطي النفط الثابت في العالم ـ نحو 55٪ ـ بينما تساهم بنحو 25٪ من إنتاجه ونحو 5٪ من استهلاكه، مما يعني تطوراً مضطرداً في أهميتها في سوق صادراته وبالتالي أهميتها التجارية والاستراتيجية. ففي السعودية وحدها نحو 261 مليار برميل احتياطي من أصل نحو 1017 ملياراً في العالم كما في نهاية العام 1995 أو نحو 26٪ من جملة الاحتياطي العالمي، وفي الإمارات نحو 9,7٪ منه وفي الكويت نحو 9,5٪ بالإضافة إلى كميات صغيرة نسبياً في كل من عمان وقطر والبحرين، بينما تحضن إيران نحو 8,7٪ منه. ومن مصلحة هذه الدول أن يتم التعامل مع تلك الثروة في الزمن القصير والمتوسط والطويل بما يعظم الإفادة منها إلى الحدود القصوى الممكنة، وذلك لن يحدث سوى بحد أدنى من التفاهم بينها مما يحفظ لها بعض القوة التفاوضية. ففي الزمن القصير تحتاج تلك الدول إلى سياسة ـ أي سياسة ـ لمواجهة ضغوط المنتجين والمستهلكين خارج أوبك بما لا يسمح بتدهور أسعار النفط وزيادة حجم الضغوط المالية والداخلية والخارجية وترجمتها إلى حالة من عدم الاستقرار السياسي الداخلي.

ولقد هيأ ارتفاع أسعار النفط في العامين 1995 و1996 بعض الوقت لتخفيف حدة الضغوط قصيرة الأمد وأدى إلى نمو اقتصادي جار مضاعف، وقامت بعض الحكومات بسداد التزاماتها العاجلة. ولكن كل ذلك حدّث دون جهد يذكر من دول الاحتياطي والتصدير الرئيسية، إنما حدث نتيجة النمو الاقتصادي في دول الاستهلاك والتوقعات الخاطئة بخصوص أسعار النفط لدى مؤسسات المخزون التجاري ومشكلات في مراكز إنتاج منافسة وأحوال الطقس. والمحافظة على مستوى الأسعار الحالي، وهي أدنى من أسعار النصف الأول من الثمانينات

وبمستوى الأسعار الحقيقية للنفط في بداية القرن أي أسعار غير مرتفعة، أمر غير مؤكد الاستمرار مما قد يعود بتلك الدول إلى مستوى الضغوط نفسها التي عانتها في العامين 1993 و1994 وجانب من العام 1995. ومع تراخي سياسات الإصلاح بعد تلك الزيادات، قد يكون من الصعب العودة إليها في الوقت المناسب، مما يتطلب تنسيقاً خاصاً بين تلك الدول لمنع هبوط الأسعار إلى مستويات غير محتملة، إن لم يكن من باب الوعي والود، فعلى الأقل من باب تخفيف الهمّ المشترك.

وفي المدى المتوسط والطويل تحتاج تلك الدول إلى استغلال عامل الوقت لاجتناب المنافسة الضارة والتي تؤدي إلى تدهور غير مبرر في الأسعار، إذ عليها مسبقاً الاتفاق على كيفية المواجهة التدريجية لارتفاع صادرات النفط العراقية. فالعراق ينتج حالياً نحو مليون برميل يومياً، نصفها للاستهلاك المحلي والنصف الآخر للتصدير عند مستوى الأسعار الحالي، وذلك نحو 30٪ من طاقته الإنتاجية في حدود السنتين القادمتين. وفي ظل معدلات النمو الحالي في الطلب على النفط واحتمال الزيادة التدريجية في الصادرات العراقية وفائض الإنتاج النفطي لدول أوبك والذي بلغ نحو المليون وربع المليون برميل في صيف العام الماضي، لن يكون من الصعب استيعاب العراق دون أثر كبير على مستوى الأسعار لو وحدت الدول الرئيسية في أوبك من نهجها ومن قوى ضغطها. وتحتاج تلك الدول إلى التنسيق في تعاملها مع شركائها التجاريين الرئيسيين في المستقبل، إذ إن معظم آسيا موحد تجارياً ويفاوض الآخرين بتكتل يتزايد تماسكاً وستكون من أكبر الكتل نمواً في وارداتها للنفط. إذ كان من المتوقع أن ينمو الطلب في اقتصادات تسع دول في آسيا شاملة اليابان والصين والهند وهي دول ذات معدلات نمو اقتصادي عال بأكثر من 800 ألف برميل سنوياً خلال 10 سنوات في الفترة مابين 1988و1998وهي معدلات تحققت.

وتنسيق المواقف بين أكبر الدول الحاضنة للنفط ولها ثقل سكاني وسياسي سوف يمكنها من الحصول على شروط تبادل أفضل سواء لنفطها الخام أو كل ما يتعلق به من صناعات متوطنة أو مهاجرة. وأخيراً تحتاج تلك الدول ذات المصلحة في الحفاظ على استقرار سوق النفط في المدى الطويل إلى استثمارات ضخمة لمواجهة الزيادة في تركيز الطلب على النفط من أسواقها إذا افترضنا ثبات

الفرضيات الأخرى، وقد تبلغ تلك الحاجة إلى عشرات من المليارات من الدولارات لتطوير وصيانة حقولها النفطية. وتعاونها وخلق مناخ استثماري آمن وملائم أمر ضروري لاستقطاب جانب من بضعة مئات من المليارات من الدولارات المهاجرة والخاصة بمواطنيها أو الأجنبية ولكن من موقف تفاوضي جيد، لا يعرضها لقبول اتفاقات مشاركة ظالمة تحت ضغوط الحاجة. وما ينسحب على النفط ينسحب على ما عداه من موارد طبيعية مثل الغاز والمعادن الأخرى والصناعات المرتبطة بها.

وتشترك تلك الدول بحوض ماء شبه مغلق فيه ثروة طبيعية ومائية كبيرة هي حق لأجيال كثيرة قادمة، ويتعرض في الوقت ذاته لتعامل لا يتفق ومعايير القياس المقارن مع مستوى الوعي البيئي الذي يسود العالم. فالتلوث الناشئ عن الحداثة وسوء الاستخدام سواء بصفته حاضناً للنفط أو ممراً لنقله أو مكاناً لرمي مخلفاته وغيرها أو حتى بزيادة نسبة تركيز الملوحة فيه بسبب مصافي التحلية المنتشرة على سواحله أو بسبب الصيد الجائر لأحيائه المائية. والأمر يحتاج إلى جهد مشترك ومخلص لحمايته، ولن يكون ذلك عملاً شديد الحساسية ولا باهظ التكاليف ولكنه سيكون عالي المردود بكل تأكيد، وربما يمثل مدخلاً لأعمال مشتركة يكون هو أو شواطئه ميدانها.

ونماذج التعاون تملك آلية التفريخ عندما تبدأ في مناخ معقول، وتملك آلية مواجهة الصعوبات وإيجاد المخارج ما دامت في حدود محتملة، ودور الحكومات هو وضع البنية الأساسي لو طورت تلك الحكومات وعيها في الاتجاه الإيجابي. والمدخل في العلاقات الإيجابية يتطلب الوعي بخصوصيات كل طرف والتعامل معها وليس نبذها ومحاولة تغييرها، ويتطلب الوعي بحركة المتغيرات في العالم حولنا والتفاعل معها بدلاً من السير عكسها، ويتطلب عدم إعطاء أوزان للعناصر السلبية أكبر من حجمها باجترارها وتضخيمها، وفي ذلك وحده ضمان لعدم انحراف كل ما تقدم بشكل سلبي شاملاً الخطأ في التعامل مع الخصوصيات وشاملاً السير بموازاة العالم حولنا وليس تحت أقدامه، وشاملاً تذويب المشكلات العالقة بمرور الزمن. وما تقدم يعني المساهمة تلقائياً في علاج مشكلات الاختناقات الاقتصادية مثل النمو والعمالة والتضخم والعجوزات المالية، ويعني بالتبعية

تخصيصاً أفضل للموارد الشحيحة وخلق مناخ استثماري جاذب.

خاتمة:

لا بد أننا جميعاً ندرك صعوبة القفز على الواقع حين الكلام حول علاقة إيجابية تقدم التعاون المبرمج بين إيران ودول مجلس التعاون، ودول المجلس ذاتها بعد 16 سنة من إنشائه ما زالت تتحدث عن احتمال توحيد التعرفة الجمركية بينها، فلا هي كتلة واحدة ولا ذلك النمط من التعاون الإيجابي المبرمج حقق نتائج ملموسة بينها. ولا بد أننا ندرك أن لدى الطرفين ـ إيران ودول التعاون ـ فريقين نافذين يدعوان إلى العكس، أي إلى تأزيم تلك العلاقة، إما بدون وعي ونتيجة تعصب مذهبي أو أيديولوجي، أو بوعي طلباً لبعض المكاسب السياسية الآنية أو غيرها، ولا بد من الاعتراف بأنهما فريقان فاعلان. ولا بد أننا ندرك أن الولايات المتحدة وهي الدولة العظمى في عالمنا المعاصر وصاحبة النفوذ القوي في العالم وبشكل أكبر في الخليج تضع إيران في أول سلّم أولويات المواجهة بالنسبة لها، ولها قدرة التأثير والفعل على حدود تلك العلاقة الإيجابية.

وعليه لا بد من الوعي بأن هدف الورقة محدود الطموح ويتركز على إمكانات المساهمة في تطوير قراءة أفضل للعلاقات الإيجابية مع إيران، لعل ذلك يساهم في دعم فريق عاقل لدى كلا الطرفين للدفع في اتجاهها. وبغض النظر عن المحاذير الثلاثة المذكورة في الفقرة الأولى أي عدم تقديم دول مجلس التعاون لنموذج ناجح بينها وقوة الفريقين للدفع في اتجاه معاكس ومعارضة الولايات المتحدة لعلاقات إيجابية مع إيران، لابد من ذكر حقيقة وهي أن ثمن العلاقات السلبية غير محتمل وتبعاته تعشش بيننا من نتاج كارثتين في أقل من عقدين من الزمن. ولعل الأهم هو، أن ثمن تلك العلاقات السلبية سيكون خارج قدرتنا على الاحتمال في المستقبل، وسيدفعه أكثر من نصف سكان الطرفين حالياً ممن هم دون سن الرشد، وآخرون أكثر لا يشاركوننا الحياة وربما لا نشاركهم فيها في المستقبل.

وتحت الوعي بحجم المعيقات، والوعي أيضاً بحجم التبعات حين التسليم بغلبة المعيقات، كان الاتجاه في تلك الورقة ـ وأخرى قبلها ـ إلى بذل محاولة والاستمرار فيها للمساهمة في خلق قاعدة لتطوير العلاقات مع إيران إلى وجهتها

الإيجابية. واقتصر الجزء الأول من الورقة على التعريف بخصوصية الحجم والتوحد لإيران، وخصوصية التوحد المذهبي، وخصوصية علاقة الدين الوثيقة بالدولة، والدعوة إلى فهم تلك الخصوصيات والتعامل معها كان تحت هاجس الخوف من أن عدم الفهم قد يقود إلى تبني المواقف السلبية المسبقة والتشنج في الدفاع عنها. وشمل الجزء الأول استعراضاً للأوضاع الاقتصادية لطرفي العلاقة ـ إيران ودول مجلس التعاون ـ للوصول إلى خلاصة مؤداها أن زمن الوفرة انتهى وأن ولوج الزمن الذي قد يعاني فيه الطرفان أمراض بعض دول العالم الثالث قد بدأ، وأن جانباً من علاج الأوضاع يدفع إلى حتمية العلاقات الإيجابية أي علاقات التعاون.

والجزء الثاني خصص لاستعراض الدوافع والمبررات لتلك العلاقة الإيجابية المطلوبة، فالفهم المشترك والمتبادل من كل طرف للآخر ضرورة ومدخل لمثل تلك العلاقات، والهموم المشتركة مبرر ودافع في الاتجاه ذاته. ولا يعني ذلك أن ليست هناك مشكلات عالقة، فهناك مشكلات حدودية وتباين مذهبي وضغوط داخلية وخارجية تدعو إلى اتجاهات معاكسة، ولكن هناك أيضاً قضايا لها وزن نسبي أكبر لو أحسنّا استقبالها أهمها البُعد التكاملي بين الاقتصادين مع القرب الجغرافي، والاشتراك في حضانة 55٪ من احتياطي النفط العالمي والاشتراك في مخزون مائي للموارد الطبيعية والأحياء المائية. وأخيراً، تبقى أهمية متزايدة لربط مصالح الناس التي تعيش ضغوطاً اقتصادية وتأمل بانفراجها هي العامل الأهم الذي يؤدي إلى تخفيف حدة التباين المذهبي أو العنصري أو الخلافات الحدودية ويحمل آلية لتعظيم المنافع متى بدأت.

الخليج ودول الجوار:
حالة الكويت والعراق

د. شفيق ناظم الغبرا

الخليج ودول الجوار:
حالة الكويت والعراق

مسودة بحث مقدم إلى منتدى التنمية الخليجي، 20/ 21 فبراير 1997، الكويت / فندق شيراتون. حقوق الطبع والنشر من حق الكاتب. ويتوجه الباحث بالشكر الجزيل لمؤسسة الكويت للتقدم العلمي على تمويلها لهذه الدراسة، كما يتوجه بالشكر لإدارة الأبحاث في جامعة الكويت على مساعدتها للباحث كما لوزارة الخارجية الكويتية وعلى الأخص العاملين في مكتبة الخارجية، ويتوجه بالشكر لجميع العراقيين المعارضين الذين أعطوا الباحث من وقتهم في مقابلات مطولة في الأردن وفي لندن.

شكّل العدوان العراقي على دولة الكويت حالة جديدة في العلاقات العربية ـ العربية. فهذه أول مرة تقوم دولة عربية باستباحة أراضي دولة عربية أخرى واحتلال عاصمتها وتشريد سكانها وإساءة معاملة شعبها على جميع المستويات. فبعد أن تمت عملية تحرير الكويت بوساطة التحالف الدولي بدأت مرحلة البحث عن حلول قصيرة وبعيدة الأمد تمنع تكرار هذا النمط من الاعتداءات. ويشكّل البحث في التاريخ والحقائق الحاضرة واتجاهات المستقبل وسائل تساعد على استنباط دروس وأسس تساهم في تفادي كوارث شبيهة في المستقبل. ولهذا فأي تفكير بمستقبل العلاقة بين العراق والكويت يجب أن ينطلق جزئياً من التاريخ، لكن في الوقت نفسه يجب الانتباه لعوامل الحاضر والمستقبل التي قد تكون عوامل الحرب وعناصر السلم فيها مختلفة عن العوامل السابقة.

لهذا يأخذ هذا البحث العراق والكويت منطلقاً للدراسة وبتركيز شديد على كل

ما يؤثر على الكويت ووضعها وأمنها من الجانب العراقي. ويهدف هذا البحث إلى دراسة أكثر من سيناريو واحتمال بخصوص العلاقات الكويتية ـ العراقية في المرحلة القادمة. إذ يتضمن ذلك استشفافاً للآفاق والمخاطر في ظل النظام الحالي في العراق، ثم الاحتمالات في حالة تغيره أو استمراره، وطبيعة القضايا التي قد تُثار مع الكويت في ظل سيناريوهات مختلفة. ويتساءل البحث عن الخيارات الكويتية تجاه العراق، وهل من سياسات يجب اتباعها تجاه الشعب العراقي أو تجاه النخبة العراقية المعارضة أو المحايدة؟ ويتساءل البحث أيضاً عن السياسة الكويتية والخليجية في ظل النظام الحالي وفي ظل تغيره أو اهتزازه أمام قوى عراقية داخلية نشطة؟ ويتضمن البحث تصورات قصيرة الأمد وبعيدة الأمد تتعامل مع العلاقات الكويتية ـ العراقية. وسوف نتساءل عن أفضل الوسائل للوصول بالعراق لالتزام حقيقي (غير الالتزام العلني الذي يقدمه في إطار الأمم المتحدة) بوجود الكويت كدولة مستقلة ذات سيادة وكيفية المحافظة على هذا الالتزام. لهذا فبين حالة الصراع الدائم مع العراق وبين إمكان سواد سلام دائم بين الدولتين هناك حقائق كثيرة استراتيجية ذات طابع سياسي واقتصادي وعسكري وثقافي يجب البحث عنها وعن آفاقها.

ولا نقلل من قيمة الدبلوماسية الوقائية التي تقوم بها الكويت ودول الخليج لحماية نفسها من الاعتداء، فالدبلوماسية الوقائية التي تقوم على الردع والاتفاقات الأمنية تسمح بترجيح فرص تفادي أزمة مباشرة أو التخفيف من انفجارها بشكل مدو. ولكن الإجراءات الوقائية لا تكفي لأن عوامل الصراع والحرب في المستقبل قد تكون مختلفة تماماً عن العوامل السابقة، كما أن مواقف واحتياجات الإدارات الأمريكية المختلفة قد تكون مختلفة في المستقبل، والظروف الإقليمية والدولية قد تكون هي الأخرى مختلفة. إن الدبلوماسية الوقائية صعبة، فصانع القرار يقوم بعمله في ظل معلومات متدفقة تجعل المقدرة على تحليلها صعبة. كما أن ميل المسؤولين السياسيين في جميع الدول للاستخفاف بالطرف الآخر قد يؤدي إلى ضياع فرصة تحجيم الأزمة. ولا شك أن كل أزمة تختلف عن سابقاتها وهذا مجال آخر للخطأ. وهذا يعني أن الدبلوماسية الوقائية مهمة وضرورية لكنها ليست كافية ولا تشتري الأمن على المدى المتوسط وبالتأكيد على المدى البعيد. إن المبالغة بالدبلوماسية الوقائية القائمة على القوة والردع قد تكون مقتلاً وسبباً للحرب والأزمة

القادمة. ووفق Timothy Trevan العامل كمستشار خاص لرالف إيكيوس ولجنة اليونسكوم الخاصة بنزع أسلحة الدمار الشامل العراقية في تعليقه على الكويت والعراق: «دورنا مؤقت في إبقاء العراق في إطار محدد ومراقبة محددة، لكن هناك مشكلة سياسية يجب أن تتصدروا لحلها في الكويت تضمن لكم عدم قيام العراق بالاعتداء مرة ثانية».

هل العراق دولة خليجية مختنقة؟

إن التعامل مع العراق وفهم موقعه وحالته يتطلب الانطلاق أولاً من موقعه الجغرافي السياسي في منطقة الخليج. فلو انطلقنا من أن العراق ليس بدولة خليجية وذلك بحكم إطلالته المحدودة على الخليج العربي وبحكم حدوده مع سوريا وتركيا نكون قد أصبنا بعضاً من الحقيقة، ولو انطلقنا من أن العراق دولة خليجية نكون قد أصبنا جانباً آخر من الحقيقة.

لنبدأ أولاً بتصور العراق كدولة مشرقية: فالعراق دولة تجاور العديد من الدول، إذ لها حدود مشتركة مع سوريا وتركيا والأردن. فمع سوريا تتنافس مع البعث الآخر في مرآة الصراع بين البعثين. وكان البعث قد نشأ في سوريا واستوطن في العراق وسوريا في الوقت نفسه. ومع الأردن يطل العراق على الصراع العربي ـ الإسرائيلي وآفاق السلام هناك ومن خلاله على الحالة الشعبية في الأردن وفي فلسطين. ومع لبنان، كان للعراق دور في شؤونه وضمن توازناته الخاصة حتى عشية الغزو العراقي لدولة الكويت. أما مع تركيا فيتنافس العراق معها في إطار يمس المياه والأكراد وقضايا القوة والضعف ولكنه أيضاً قادر على لعب دور تكاملي معها بحكم الجغرافيا وطبيعة العلاقة التاريخية في زمن الدولة العثمانية. إن هذا يجعل العراق دولة مرتبطة بالمشرق العربي وصراعاته وقضاياه، أي دولة قادرة على لعب دور في مجالات المشرق. وبالرغم من مساهمة موقع العراق المنزوي عن جغرافية الصراع العربي الإسرائيلي في الحد من مشرقية العراق لصالح الدور الريادي لمشرقية مصر، إلا أن العراق بقي لاعباً رئيسياً في الإطار المشرقي منذ البداية. لقد لعب العراق دوراً أساسياً في التوازنات العربية وفي مؤتمرات القمة العربية من الصمود والتصدي حتى مؤتمر بغداد في مايو 1990. إن أية نظرة لتاريخ العراق الحديث تؤكد

دوره المشرقي منذ إنشائه في العام 1920.

لكن وباللغة نفسها، إن لم يكن بلغة أقوى، العراق الذي تبلغ مساحته 170.000 ألف ميل مربع (440.300) ميل هو أيضاً بلد خليجي من حيث المعطيات التالية. إذ له حدود مع المملكة العربية السعودية والكويت وإيران. وإضافة لحدوده المشتركة هذه، يتميز العراق بكونه دولة نفطية، إذ إن النفط عنصر أساسي في واقع السعودية وإيران والكويت والإمارات. فكل من هذه الدول تمتلك احتياطياً يتجاوز المئة مليار. واحتياطي نفط العراق مرشح أيضاً للازدياد وقد يكفيه لعقود طويلة. لهذا فالعراق خليجي في نفطه وخليجي في موقعه. هذا من جهة، ولكن من جهة أخرى، فإن مساحته الكبيرة والتي تبلغ خمسة أضعاف مساحة البحرين الكويت وقطر والإمارات مجتمعة بالإضافة لعدد سكانه البالغين 18 مليون نسمة تجعله مع إيران والسعودية واليمن الثقل الأكبر عددياً ومساحة من بين الدول في إقليم الخليج. ولكن العراق يختلف عن السعودية في كونه كثيف السكان، ويختلف عن اليمن في توفر الماء والنفط والزراعة والخبرات. وللعراق تداخل قبلي وعائلي مع دول مجلس التعاون وعلى الأخص مع الكويت والمملكة العربية السعودية.

لهذا فمن الواضح أن للعراق بُعداً خليجياً عميقاً ودوراً خليجياً مرتبطاً به. ودوره الخليجي لا يحتاج للكثير من التفكير إذ يكفي استعراض توتراته أو علاقاته التاريخية مع كل من الكويت والمملكة العربية السعودية وإيران وبقية دول الخليج لنصل إلى هذه النتيجة. إن الدول التي تخوض حرباً وراء حرب في إقليم وترتبط بتوترات هذا الإقليم عند كل منعطف، وفي الوقت نفسه تمتص قدرات الإقليم وطاقاته من خلال حاجاتها الاقتصادية والسكانية أو مغامراتها العسكرية أو نمط قياداتها لا يمكن إلا أن تكون حالة واضحة في ارتباطها في هذا الإقليم. إن الحرب استمرار للسياسة والتفاوض والحرب كما أن السياسة والعنف أعمال متداخلة تعبِّر عن دور مختلف عليه لكنه دور موجود. هذا الأساس يؤكد لنا أن العراق إذن دولة خليجية، بل ربما يمكننا أن نؤكد بأنه دولة خليجية أكثر من كونه دولة مشرقية، وأن مستقبله وواقعه وحروبه وتوازناته الإقليمية أكثر ارتباطاً بالخليج مما هي في المشرق العربي. وهذا أمر تؤكده اهتمامات إقليم البصرة في زمن العثمانيين كما تؤكده اهتمامات العراق في الزمن الحديث، ولا نعتقد أن هذا الاهتمام سوف

يخبو، بل سوف يزداد ترسخاً وعمقاً مع الوقت. وهذه حقيقة سياسية يجب الالتفات إليها.

وسوف نجد أنه من الصعب على العراق أن يتقبل تقرُّب دول الخليج من إيران دون أن يتحرك ويستخدم بعضاً مما عنده للتأثير السلبي على التوازن الإيراني، فهذا بُعد مهم من أبعاد العلاقة العراقية ـ الإيرانية وهو أحد أساسيات التوازن الجيوسياسي في إقليم الخليج، وهو مرتبط أيضاً بتاريخ العلاقة بين إيران من جهة، والعراق وقبلها الدولة العثمانية من جهة أخرى. إن أي تدخل إيراني في جنوبي العراق سوف يقود لردود فعل عراقية وأيضاً خليجية واسعة النطاق. وهو مرتبط بتخوف دول الخليج من آفاق التوسع الإيراني على حساب الضفة الأخرى من الخليج، خاصة بعد الثورة الإيرانية وبعد أن خفت شعارات إسلامية الخليج لصالح فارسيته، وبعد أن توسعت إيران باتجاه جزر الإمارات وبعد أن بدأت تعمل بهدوء باتجاه بناء تنظيمات موالية لها خارج حدودها وفي منطقة الخليج بالتحديد. وقد بدا ذلك واضحاً بعد حرب تحرير الكويت عندما بدأت بعض المعلومات تتسرب عن حالة تدخل إيرانية في الانتفاضة في جنوبي العراق. وربما يمكننا القول إن بروز إيران كقوة إقليمية وكقوة عسكرية يساهم في إمكانية إعادة تأهيل العراق. بل إن كلاً من عُمان وقطر والإمارات، وكلٌ لأسبابه الخاصة، قد تفهموا مبكراً بعضاً من دواعي هذه التوازنات الإقليمية الخاصة بإيران وأهمية العراق، والخاصة أيضاً بتوازنات ثالوث القوة في الخليج: إيران، المملكة العربية السعودية، والعراق. بل إن أي مراجعة للسياسة القطرية وكذلك العُمانية والإماراتية تؤكد هذا التوجه الذي يجمع بين توترين، الأول: تأخر العراق بتطبيق القرارات الدولية في ظل وضع دولي متأثر ومتخوف من نظام صدام حسين من جهة، والتعامل من جهة أخرى، مع الحقائق الجيوبوليتيكية والإقليمية الضرورية.

ولقد ظل العراق، وفي ظل التوازنات الإقليمية والخليجية التي تؤثر به ويؤثر بها، يشعر باختناقين رئيسيين لعبا دوراً كبيراً بأزماته السياسية المتتالية. العامل الأول وهو تركيبة العراق الداخلية، أما الثاني فهو محدودية إطلالته على الخليج العربي. وفي الحالتين يمكن القول إن الموقع الجغرافي لم يخدم العراق كما أن التقسيم الاثني لم يخدم العراق. في الحالتين ساهم هذا الوضع بفرز قوى سياسية

قمعية وشديدة المركزية، وفي الوقت نفسه ساهم هذا في عقدة المغالاة في الدور والقوة تجاه الجيران. في الحالتين شعر العراق بأنه مخنوق من الداخل كما شعر بأنه مخنوق من الخارج مما ساهم ببروز قيادات مغامرة ومخنوقة هي الأخرى.

وبينما كانت ممارسات العهد الملكي تعبِّر عن حالة عدم إيمان بالدستور والبرلمان ناتجة عن سوء استخدام الديمقراطية من قبل الأحزاب العراقية إلا أن ممارسات الحكم العسكري منذ 1958 خلقت هي الأخرى حالة عدم إيمان حتى بالقضاء والعدل. فقد حلت منذ العام 1958 الشرعية الثورية مكان الدستورية في العراق. وهذا عنى حرية التصرف وفق ردود الفعل بعيداً عن القانون والدستور. وفي الوقت نفسه وقع العراق ضحية مجموعات حاكمة ريفية تحتقر المدينة وحضارتها، وسعى بكل قوة لتحجيم المدينة وعقليتها العالمية بينما فرض على نظامه السياسي قادة ريفيين يؤمنون بالتسلط كأسلوب عمل مارسوه ضمن عشائرهم.

ونتيجة لهذا أصبحت الوتيرة الداخلية في العراق من قبل الدولة قادرة دوماً على تحويل المقرَّبين إليها إلى أعداء والعاملين معها إلى خصوم. إنها دولة مفاجآت وبهذا هي دولة بلا سياسة وبلا مساومة إذ سادت حالة تصفية الرأي الآخر، وساد الاستخفاف بحياة الآخرين وقيمهم. بل بدأت تبرز في العراق حالة دولة لا تختلف في طريقة إدارتها وعلى الأخص قوانينها عما كان معمولاً به في زمن ما قبل الميلاد على صعيد قرارات عشوائية، وقرارات غريبة تصادر أملاكاً وتكشف مؤامرات وتفتعل معارك مع قوى داخلية وهمية. وقد عزز هذا الأمر سطوة القائد الفرد وسطوة الحزب المسخر للفرد. وقد أدى كل هذا إلى دخول الروح العسكرية إلى المجتمع العراقي، وتراجع التعليم، وسقوط الجو البحثي العلمي في الجامعات. لقد انقلب كل شيء في العراق منذ انقلاب 1958، وأصبح رمز القوة والسطوة هو لابس الزي العسكري. بل بدأت سطوة المخابرات والجيش تجعل أحسن العائلات العراقية تصاهر ضباطاً صغاراً من أصول بسيطة. لقد أنتج هذا هجرة جماعية إلى خارج العراق بلغت 3 ملايين خلال أربع سنوات منذ حصول الثورة العام 1958. وهي أكبر هجرة في تاريخ العراق.

إن الاختناق الداخلي الذي يقسم العراق إلى فئات ثلاث: سنَّة وشيعة وأكراد،

في ظل غياب تجربة موحدة لهذه الفئات الثلاث ضمن دولة حديثة قبل العام 1920، ساهم هو الآخر في سيطرة فئة من السنَّة على الفئات الأخرى وتجييرها لمصلحتها. عقدة الخوف من الداخل لازمت العراق الحديث تجاه الأكراد وقد وقعت حروب عديدة معهم. ولازمت نفس هذه العقدة العلاقة تجاه الشيعة إذ استخدمت السلطة معهم القمع والتفرقة والتميز والقوة. لهذا يأتي الحديث عن الشعوبية في العراق كتعبير مكثف عن ترابط الاختناق الخارجي بالداخلي وكتعبير عن الخوف.

وفي العراق ومنذ أمد بعيد تطرح قضية الشعوبية الغامضة، وهي قضية تحوي في طياتها اتهاماً لفئة شاملة من العراقيين الشيعة مشككة بولائهم وارتباطهم. فالشعوبية تهمة في العراق يمكن أن تطلق على مفكر أو كاتب أو أديب كأن يُقال إن شعره شعوبي أو أدبه شعوبي. والمعني هنا هو بالتحديد تلك العلاقة المذهبية التي تربط بين أبناء المذهب الشيعي في كل من إيران والعراق. ولهذا فأي شعر يتحدث عن المزارات في إيران والعراق، وأي أدب يتذوق أمراً ما في إيران، وأي استخدام للغة يخرج عن خط محدد أو أي ترجمة لقصيدة لها جذر إيراني من السهل أن يلقب بالشعوبي. وهناك كتب من شاكلة كتاب عبدالعزيز الدوري «الجذور التاريخية للشعوبية» (1962)، حيث يتحدث عن غزو اللأقوام الشرقية التي تترك «وراءها مجموعات بشرية تبقى فيه. ولهذه المجموعات جذورها الثقافية وهي جذور خارجية» ولا تزال قائمة وموجودة.

ومنذ الثورة الإيرانية نجد أن هذا الأمر في ازدياد، فإشكاليته تقوم على حقيقة اتهام الشيعة في العراق بولاء مزدوج. هناك إشكالية تجاه هذا الأمر، فالشيعة في العراق قاتلوا بشراسة ضد إيران وضد محاولاتها اختراق الحدود العراقية، وفي الوقت نفسه استمر العراق ينظر لأغلبيته الشيعية، وكأنها غير عربية أو كأنها أقل عراقية من بقية العراقيين. وعندما قامت الانتفاضة العراقية ولجأ الكثير من الشيعة العراقيين إلى إيران عانوا من معاملة قاسية من قبل الإيرانيين الذين ذكروهم بقتالهم لإيران إبّان حرب 1980 ـ 1988.

إن هذا الخوف من الشيعة ليس خوفاً عراقياً فحسب، بل هو أيضاً خوف جيوسياسي وإقليمي تتشارك فيه دول الخليج مع العراق: إنه الخوف من دولة شيعية في العراق تطرح ولاية الفقيه وتأخذ العراق باتجاه التعصب الديني من النمط

الشيعي. والحقيقة أن هذا الأمر يحتاج للكثير من التوضيح والبحث، إذ إن الشيعة في العراق ينتسبون لقبائل عربية، كما أن ذوي الخلفيات غير العربية منهم أقلية صغيرة. بل إن هذه الأقلية أصبحت عربية بكل معنى الكلمة فثقافتها عربية ولغتها عربية فهم في هذا مثل السنّة من الشركس والأفغان وغيرهم ممن وفدوا للأراضي العربية. والخطأ الأكبر الذي ارتكبه العراق منذ بدء النظام الجمهوري العام 1958 هو تجاهل هذه الأغلبية وحقوقها، ثم العمل على إقصائها رغم شعورها العربي والتزامها العراقي. كما أن الشيعة في العراق لديهم مرجعية عراقية، ومرجعيتهم اختلفت منذ البداية مع إيران ومع الإمام الخميني في مسألة ولاية الفقيه. إن هذا الاختلاف الذي جسّده الإمام أبوالقاسم الخوئي المتوفي العام 1992 يعكس حقيقة التمايز بين شيعة العراق وشيعة إيران. وهذا أمر يتطلب الكثير من البحث والمعالجة إن كان للاختناق الذي يعاني منه العراق في هذا الجانب أن يزول.

وفي المقابل نجد أن السنّة في العراق يشعرون بعقدة الأقلية بين الأغلبية الشيعية، ولكنهم يشعرون في الوقت نفسه بعقدة التفوق بحكم ارتباطهم بالأمة العربية السنّية وبحكم تاريخ العراق السنّي. وهذا يعني بالنسبة للأقلية السنّية المغالاة بالطرح القومي والعروبي، والمغالاة في السعي لضم المزيد من العرب السنّة واستيعابهم في العراق. إن هذه المسائل تشكل إشكالاً كبيراً في العراق الحديث، وهي ما زالت مرتبطة بنظامه الداخلي ومركزية نظامه السياسي وإعلامه وخطابه المقرون بضعف مرونته أمام المستجدات وفشله في بناء إجماع وطني طوعي يتضمن كل العراقيين. إن النظام الذي طرد ما لا يقل عن 200 ألف من الشيعة العراقيين مع بدء التوتر مع إيران وذلك استناداً على التبعية الإيرانية حتى الجد الخامس في زمن العثمانيين يعكس مدى الاختناق الذي يمر به في علاقاته الداخلية.

إن أي متابعة دقيقة لواقع النظام وكيفية قمعه للانتفاضة الكردية والجنوبية الشيعية التي اندلعت بعد حرب تحرير الكويت العام 1991 توضح مدى مركزية المركز في العراق. ففي العراق نظام مكون من كتل اجتماعية توحدت في إطار العراق الحديث ولكنها تنافرت في ظل سياسات الدولة. فالشيعة في الجنوب كما في بغداد شكّلوا أغلبية السكان ولكن السنّة استأثروا بالقرار والحكم، والأكراد بقوا على الهامش

وفي حالة ثورة دائمة. التوتر في الحياة السياسية العراقية أبقى العراق في حالة حكم مركزي شديد الاختناق استند إلى غياب المعادلة التي تتحكم بعلاقة صحيّة بين الفئات الثلاث، كما أن ذلك أدى إلى نفي العلاقة الصحّية عن العلاقات ضمن كل كتلة وطائفة وفئة. بينما من الطبيعي أن نقول إن العراق دون السنّة، وهي فئة نوعية في دورها وتاريخها بالعراق، لن يستوي، إلا أنه من الطبيعي أن نؤكد بالقدر نفسه أن العراق بلا الشيعة والأكراد أيضاً سوف ينقصه الكثير ولن تستوي أموره وتستقر. ولهذا فمن دون نجاح العراق بتحديد طريقة مختلفة تقوم أساساً على التعايش والاقتسام سوف يبقى التوتر شكلاً من أشكال الحياة السياسية الدائمة في العراق.

إن التنافر في السياسة العراقية والهشاشة والاختناق ساهمت في انقلاب 1958، كما أن التنافر أدى لعدم الاستقرار من ذلك الوقت، وساهم في بروز سلطة صدام حسين التي أنتجتها عوامل موضوعية وعوامل ذاتية عراقية مرتبطة بحاجة العراقيين لقوة فوق انشقاقهم. فصدام لم يكن بالضرورة وليد صدام ومقدرته بل يمكن القول إنه نتاج سعي الكثير من العراقيين في مواقع الدولة والحزب وفي تكريت وضواحيها نحو بناء هذا النمط من الشخصية في إطار الاختناق الذي يشعر به العراق. هناك في العراق تعطش لهذا النموذج، وهناك فئة من الناس ساهمت في بنائه تماماً كما يراهن البعض على خيل فائز في سباق. الذين نفخوا في هذا النمط من البناء وعظموا في قدرات الرئيس أرادوا الحكم من خلاله. ولكنهم أنفسهم أصبحوا أول ضحايا سياساتهم. فالمجتمعات الشديدة التنوع والتي لا تجربة لها مع الدولة وشؤونها تنتج فوضى مستمرة بين الدولة والمجتمع، ولتفادي هذه الفوضى نجد أن هذه المجتمعات تنتج الاستبداد الذي يفرض نفسه بالقوة على شؤون الجميع. وهذا ما حصل في العراق. بمعنى آخر أن ظاهرة صدام في العراق هي ظاهرة نمت على أرضية عراقية موضوعية تقع في صُلب البنيان الاجتماعي والسياسي العراقي. بل إن صدام ضمن منذ مجيئه ألاّ يكون في العراق انقلاب واحد كما كان الأمر في الفترة بين الأعوام 1958 ـ 1968. وما نقوله حتى الآن يؤكد: أن هذا النمط لديه الأرضية للاستمرار ولديه الأرضية لتجديد النفس والذات ولإعادة التوالد. ولكن في الوقت نفسه إن الفرصة قد تتوافر في المستقبل للسعي نحو قطيعة مع الماضي الدموي وهذه الفرصة ستتطلب الكثير من التعديل والتغير في العراق.

لهذا افالأمر لم يختلف كثيراً عندما قمعت الانتفاضة في ربيع 1991. بل تبين في تلك الأحداث حالة استمرارية مع ذلك التاريخ المركزي الذي يؤكد نتيجة سياسية أساسية. من الصعب تقسيم العراق، ومن غير الواقعي تفتيته، والمركز لن يقبل بانسلاخ الأكراد أو الشيعة عنه. بل إن المركز في العراق لديه قدرة كبيرة على المناورة. فمثلاً عندما تمت عملية قمع الانتفاضة قام النظام بالعفو عن الفارّين من الجيش وذلك ليكسب الشيعة بالتحديد، وقام في الوقت نفسه بتعيين سعدون حمادي (الشيعي) رئيساً للوزراء والبدء بمفاوضة الأكراد وذلك لشق صفوف المعارضة. وقد نجح في مفاوضة مسعود برزاني أحد أهم قادة الأكراد وكاد أن يوقع معه اتفاقاً لولا موقف جلال طالباني المنافس للبرزاني، وفي الوقت نفسه استغل العراق خوف الخليج والسعودية من إيران وتدخل إيران لدعم الثورة في الجنوب وآفاق أن يؤدي هذا لقيام دولة شيعية في الجنوب. وكانت النتيجة كسبه لموقف مؤيد له في قمع الانتفاضة وسط مراقبة جميع الدول. وفي الوقت نفسه رفع النظام مخصصات الجيش، وفاوض إيران، وقدّم وعوداً لا حد لها للمجتمع. وكانت عملية اجتياح قواته لمنطقة أربيل في سبتمبر 1996 تأكيد هذا المنطق في السياسة العراقية. التأكيد هنا أن النظام في العراق يتميز بمقدرة كبيرة على المناورة في ظل الاختناق، بل إن الاختناق هو بحد ذاته أحد نقاط قوته وأحد عوامل استقراره وسيطرته على المجتمع. فإن كان النظام يجدد أزمته بعد كل مناورة، إلا أنه أيضاً يطيل من عمر بقائه بينما ينتظر أن تخدمه الظروف السياسية والجغرافية نفسها التي خدمته في السابق.

ثقافة الضم في العراق

إن المنطق الداخلي في العراق هو نفسه الذي انعكس على الخارج، إذ إن الفشل في بناء سلام داخلي ساهم في الفشل في بناء سلام خارجي. وبما أن السلطة في الداخل هي سلطة عسكرية، فقد أدى هذا إلى جعل تصور العراق للعلاقة مع دول الجوار أيضاً تقوم على السلطة العسكرية، وتقوم أيضاً على تصدير الأزمة الداخلية للخارج، فتصدير الأزمة وفق تصورات النظام يشعر العراقيين بالخطر الموحد، وتصدير الأزمة يؤدي لبناء قوة الجيش وتبرير سلوكيات الضغط الداخلي. ولهذا لم يكن مستغرباً أن يصدِّر النظام أزمته الداخلية إلى الخارج، وذلك بحثاً عن الابتعاد عن لب المشكلات والتوجه لحلها حلاً صحيحاً. فالمعروف الآن من سلوكيات الدول وعلى الأخص التي تواجه تحديات كبيرة في الداخل، إنها من السهل أن تبحث عن عدو خارجي وعن دولة أخرى توجه لها سهام المسؤولية عن شقاء البلاد، وأخطاء الإدارة. هذا التوجه مارسه العراق مع إيران، ومارسه مع دول الخليج المحيطة.

ولكن من جهة أخرى يتميز العراق بوجود ثقافة ضم، وهي عبارة عن ثقافة تسعى لضم فئات سنّية وعربية انطلاقاً من خوفها من الأغلبية الشيعية. إذ إنها تسعى بأي طريقة لرفع نسب الأقلية السكانية من خلال الضم. وهي فكرة تتعمق في العراق عندما تلتقي مع أزمة داخلية ومع أجواء قومية حادة. ويمكن القول إن رشيد عالي الكيلاني وصدام هما أبرز تعبيرين عن هذه الثقافة. فملف الضم في العراق ملف غير مكتوب لكنه يخرج فجأة. والجدير بالذكر أن العراق لم يقف ضد محاولات الهند ضم كشمير، أو المغرب ضم الصحراء.

لكن في المقابل إن الرغبة بالضم في العراق لم تترجم إلى الشارع العراقي

الشعبي. فلقد خلت الانتفاضات والثورات وبرامج التيارات والأحزاب العراقية في العراق من أي إشارة للكويت. وفي المقابل ذكرت البرامج العراقية الحزبية قبل العام 1925 أنها تسعى لتخليص الموصل من الأتراك. لقد تواجدت في العراق في عهد الانتداب البريطاني عشرة أحزاب، ولكن الكويت لم تكن جزءاً من برنامج أي منها. بل نصت برامج جميع هذه الأحزاب بأن غايتها هي «المحافظة على استقلال العراق التام بحدوده الطبيعية» ولم تذكر هذه البرامج الكويت ضمن تلك الحدود.

ومن الضروري أن ننتبه بأنه ما من إشارة لا بالدستور العراقي الصادر العام 1970 أو في الدستور المؤقت أو في مشروع الدستور الدائم الذي نشر في العام 1990 إلى أن الكويت جزء من العراق. ونجد أيضاً بأن دستور حزب البعث ونظامه الداخلي لا يشير أبداً إلى أن الكويت جزء من العراق. وحسب التقارير السياسية وتقارير كل المؤتمرات من العام 1963 حتى العام 1990 لا إشارة بأن الكويت جزء من العراق.

إن المشكلة بين العراق والكويت لم تكن في السابق قضية وجود ولكنها كانت على الدوام تعبِّر عن إشكال متعلق بعلاقات الجوار بين دولة كبيرة وأخرى صغيرة حول قضايا النفوذ والصلاحيات والحقوق والمرور والمنفذ المائي وموقع العراق على الخليج، وموقع العراق في العالم العربي، وهذا أمر متضمن في السياسة العراقية منذ زمن رئيس وزراء العراق نوري السعيد حتى الآن.

ومن هنا تناقض السياسة العراقية تجاه الكويت، ولهذا السبب سوف نلحظ أن موضوع الكويت كموضوع الخليج والارتباط بمياهه وسياساته يعبر عنه في العراق بخطابين أحدهما معلن بينما الآخر غير معلن ومستتر. فمسألة الخطاب العلني والخطاب الضمني قوية في الخطاب العربي بشكل عام. وهي تعكس شكل المتناقضات التي تضبط الوضع العربي وتؤثر به باستمرار. فكل دولة ملتزمة علناً بالحدود وكل دولة تطرح ضمناً قضايا الحدود، وكل دولة ملتزمة بالحريات وكل دولة لديها أزمة مع الحريات، وأيضاً كل دولة تتعامل مع الغرب ولديها صراعها معه. وكل دولة ملتزمة بالوحدة وتمارس نقيضها، هذا التناقض بين العلني والضمني، بين سياسة الإخوة المبالغ بها وبين ممارسة نقيضها عند أول منعطف هي من الأمور التي تؤثر سلباً على الوضع العربي. هذه الباطنية موجودة بكثافة أكبر وباختناق أعمق في الخطاب العراقي وقد عبّر عنها الحكم العسكري منذ 1968. ولو

دققنا أكثر لوجدنا علاقة متداخلة بين الأزمة في العراق خاصة في الشأن الاقتصادي والسياسي وبين طرح مشاريع كبيرة من شاكلة أن الكويت جزء من العراق. فمستوى الرفاه في العراق كان جيداً قبل الحرب مع إيران. لقد بدأت الفكرة تبرز بهدوء منذ نهاية الحرب في ذهن بعض القياديين العراقيين وفي ذهن الرئيس العراقي.

لكن وجود نظام سياسي من النمط الذي يقوده صدام حسين ساهم في تعقيد الأمور. فصدام مصاب بإشكالية النفوذ والإطلالة على البحر وموقع العراق في العالم العربي. لهذا كان من السهل أن يربط صدام الأمور ببعضها البعض وأن يفتش عن التاريخ فينشر عن الملك غازي ومطالبه السابقة وإذاعة الزهور ودورها. بل نشر صدام بعد غزوه للكويت بلاغ الرئيس العراقي عبدالكريم قاسم العام 1961 الذي عين به أمير الكويت قائمقاماً لقضاء الكويت. هكذا لأول مرة منذ 1968 ـ 1990 تنشر الصحافة العراقية خبراً إيجابياً عن قاسم، بعد أن سموه إرهابياً ودكتاتوراً. بل أول مرة يذكرون دوره كرئيس للوزراء. إن إعادة خلق الماضي وفق إسقاطات ورغبات حاكم فرد أمر سهل في مجتمعات تخضع لرغبات هذه الفردية. وبالمنطق المتسرع نفسه اعترف العراق بعد 8 سنوات من الحرب في 15/8/1990 باتفاقية 6 آذار 1975 والتي سبق لصدام حسين أن مزّقها قبل بدء الحرب العراقية ـ الإيرانية.

إن هذا يدل على أن الخطاب العلني في ثقافة الضم هو غير الخطاب الضمني، وأن الخطاب الضمني هو خطاب جاهز يخرج وقت الحاجة أو في زمن الأزمات، بل قادر هذا الخطاب الضمني على استقطاب الرأي العام وتأجيج الجماهير وكسب تعاطفها إذا ما تحول للعلن. إن خطورة الخطاب الضمني أنه قادر على امتصاص طاقات الناس في ظل العلنية وأن هذا يعني نسفاً لاتفاقات وتغييراً لتاريخ وإرساء لوقائع لم تكن قائمة أنه قلب لكل شيء إبّان لحظات.

إذن يمكن الاستنتاج بأن ثقافة الضم لها جذورها السياسية في العراق، وعلى الأخص في صفوف صانع القرار العراقي. فهو يحمل في فكره وحاسته السياسية مشاعر الاختناق تجاه الداخل كما تجاه الخارج، فيولد بين الحين والآخر أزمات تعكس تلك الاختناقات. فمن عقدة الشعوبية إلى عقدة الأقلية إلى مشكلات الاختناق البحري والاستراتيجي أمام العراق وأمام الخليج، إلى الارتباط بالصراع

العربي ـ الإسرائيلي والابتعاد عنه جغرافياً ومكانياً ترتفع حدة العنف والخوف المرتبط بالطموح للدور الذي يتجاوز الاختناقات فيقع أسيراً لها. وفي كل هذا تبرز صيغ مغامرة تعالج المشكلات وفق أساليب غير مؤاتية مما يؤدي للمزيد من التحديات والانهيارات. وقد نتساءل: ما الذي تستطيع عمله الدول المجاورة لتخفيف هذا الاختناق ولتليين هذا التشدد؟ وسيبقى هذا الأمر سؤالاً دائماً مطروحاً أمام المفكرين والسياسيين الاقتصاديين والاستراتيجيين، إنه سؤال سوف يتطلب عناية خاصة من مجتمعات ودول ومؤسسات الخليج، وهو ما يجب أن تقوم به أيضاً كل الدول المهتمة بهذا الإقليم وبمستقبله.

العراق والكويت: أحد تعبيرات الاختناق الدائم

ومنذ أن نشأ العراق الحديث أصبح للبحر وللميناء مركز خاص يقود التوتر والصراع بين العراق ومساحته 440.300 ألف كيلومتر مربع والكويت ومساحتها 17818 كيلومتراً مربعاً بما فيها المنطقة المحايدة. فلأسباب عديدة سنوضحها في هذه الدراسة أصبحت الكويت تختزل بالنسبة للعراق جميع الاختناقات الداخلية والخارجية العالمية والمحلية، إذ أصبحت الكويت بالنسبة للعراق سبب المشكلة ومفتاح الحل في الوقت نفسه. هكذا ربط القدر الكويت بالعراق وربطت الجغرافيا البلدين بحدود بعضهما بعضاً، وربط التاريخ الشعبين في الماضي كما في الحاضر. إذ أصبح هذا الرابط مصدر الأزمة ومصدر العنف وفي الوقت نفسه أصبح مصدراً للتداخل. فهو تداخل غير مدروس، وترابط غير مقصود، فالظروف التي ربطت الكويت بالعراق هي الظروف نفسها التي ربطت كل دولة عربية بالدولة التي تجاورها. التوأمة العراقية ـ الكويتية هذه عنت أن مصير البلدين بحكم الجغرافيا وبحكم موقع الكويت البحري ودورها التجاري وبحكم أن في الكويت موانئ ازدهرت من خلال التجارة مع العراق وبحكم موقع العراق المحدود على الخليج الذي يشعر من خلاله بالحاجة لتوسيعه، وبحكم أن ما هو قائم في العراق يهدد الكويت كما يشكل عمقاً لها، هذه التوأمة التي فشلت بالانتقال من الحالة السلبية إلى الحالة الإيجابية أصبحت محكاً للصراع الذي توج أخيراً بكارثة الغزو وتداعياتها المسيئة.

إن أصل المشكلة العراقية ـ الكويتية مرتبط بأصل النزاع بين كل جار وجاره، وهو مرتبط أيضاً بطبيعة المجتمعات الحديثة العهد والتي تنتظم في دول حديثة العهد أيضاً. ويمكن القول إن الحسم في مسألة نهاية حدود دولة بداية حدود دولة

أخرى في منطقة الخليج أمر صعب لأسباب تتعلق بحداثة الدول والحدود في مجتمعات الخليج والجزيرة العربية. ومن هنا إشكالية الحدود في العالم العربي كما في الخليج. ولكن الإشكالية تتعقد عندما تكون الحدود مليئة بتضاريس تسبب التوتر أو تتوافر فيها انعطافات تسبب الاختناق. ومن هنا يمكن القول إن العراق يتمتع بإطلالة بحرية محدودة لا تتجاوز 19 كيلومتراً مربعاً نسبة للمملكة العربية السعودية التي لديها 500 كيلومتر ونسبة للكويت التي تمتلك ساحلاً طوله 200 وإيران 1200. هذه الإطلالة المحدودة بالنسبة للعراق والمترافقة مع اختناقات وأزمات العراق منذ أن تكوَّن في كيان حديث العام 1920 والتي تتحكم بها حالة التوازن العراقي ـ الإيراني كما تتحكم بها حالة التنافر العراقية الداخلية أصبحت مع الوقت عنصر توتر دائم في السياسة العراقية تجاه الكويت التي هي نقطة التوسع الوحيدة بعد إيران. وبما أن إيران دولة قوية وبما أن مساحة شط العرب محدودة فإن التوسع باتجاه إيران، كما تؤكد الحرب الإيرانية ـ العراقية محفوف بالمخاطر والمخاسر. لهذا فإن الكويت هي نقطة التوسع الوحيدة للعراق بحراً. لقد كان هذا الأمر بالماضي، وما زال وسيكون في المستقبل، وهو سيتطلب من الكويتيين الكثير من النباهة والحكمة في التعامل معه.

إن موضوع الحدود اكتسب حساسية كبيرة في العلاقات الكويتية ـ العراقية منذ أن وجد العراق الحديث حتى اليوم. بل يمكن التأكيد أن أوساطاً عراقية كثيرة ترى أن جزءاً من الكويت على الأقل تابع لها. إذ تنطلق هذه الأوساط من أنها «منفذ بحري اقتطع من العراق بقرار بريطاني». وكما أكدنا في هذه الدراسة لم ترد هذه المسألة في أدبيات الأحزاب العراقية كما هو الأمر بالنسبة لفلسطين وعربستان، إلا أن هذا الأمر كان حاضراً في العقلية السياسية العراقية.

البحث عن منفذ للبحر قديم في العراق وهو بقدم نشوئه. وقد بدأت القصة منذ زمن بعيد يعود أولاً للاتفاق البريطاني العثماني العام 1913 والذي لم يقر من قبل العثمانيين بسبب اندلاع الحرب العالمية الثانية. لكن الاتفاق تحول إلى الأساس الذي استندت إليه كل الوثائق اللاحقة. إذ أقر العثمانيون في هذا الاتفاق بأن وربة وبوبيان جزء من الكويت وذلك مقابل قبول بريطانيا بأن الكويت تابعة للدولة العثمانية. كما أكد الاتفاق بأن الدولة العثمانية لن تتدخل في الشأن الداخلي

لمبارك. وقد تضمن الاتفاق اعترافاً بريطانياً باتفاقية 1899 بين الشيخ مبارك وبريطانيا ووعد بريطاني بعدم تحويل الكويت إلى محمية بريطانية مع تعهد العثمانيين بعدم التعرض لأملاك الشيخ مبارك في البصرة. والجدير بالذكر أن الاتفاق لم يلقَ قبول الشيخ مبارك في البداية. بل اضطر المندوب السياسي شكسبير الذي صحبه إلى اللقاء المندوب السياسي السابق في الكويت نوكس للتحدث مع الشيخ مطولاً لإقناعه. ولكن يبقى الأهم في اتفاق 1913 أنه وضع الأساس لحدود الكويت الحديثة كما نعرفها مع العراق الذي كان آنذاك الدولة العثمانية.

ويمكن القول إن الحدود لم تكن شأناً محلياً، وإن الدول الكبرى التي أسست لبنان وسوريا والأردن وفلسطين ضمن حدود محددة وجدت القوى المحلية والاجتماعية المؤثرة التي رعت مشروع الحدود في إطار نمو كيانات لدول حديثة في الشرق الأوسط. لهذا ففي العودة إلى مؤتمر العجير التاريخي في ديسمبر 1922 والطريقة التي أدار بها بيرسي كوكس المعتمد البريطاني في العراق ذلك المؤتمر الذي حدد الحدود العراقية ـ الكويتية ـ السعودية نجد أن مهمة كوكس لم تكن سهلة، فهو عمل على إرضاء عبدالعزيز السعود وحرص على إرضاء العراق والكويت في الوقت نفسه، ولكنه لم ينجح في تحقيق قناعة كاملة في الحدود الجديدة لكل طرف. لقد وقّع الشيخ أحمد الجابر على اتفاق العجير على مضض خاصة وأنه شعر بالظلم من جراء إعطاء عبدالعزيز بن سعود أراضي شاسعة يعتبرها الشيخ تابعة له، وغضب عبدالعزيز السعود من جراء إعطاء العراق أراضي اعتبرها ملكه، وبالتأكيد لن يكون العراق مسروراً لو علم بشكل الاتفاق السري بين بريطانيا والكويت الذي أخذ بموجبه الشيخ أراضي اعتبرها ملكاً له كما سبق أن أكدها الاتفاق العثماني ـ البريطاني للعام 1913. فالشيخ أحمد الجابر الذي هاله ما حصل لأراضيه في الجنوب طلب تفسيراً لوضع حدوده مع العراق. فالحدود الشمالية لم تكن واضحة في اتفاق العجير. لهذا فعندما أكد الشيخ أحمد الجابر للمعتمد البريطاني مور بأن وربة وبوبيان والمنطقة الواقعة شمال أم قصر وجنوب صفوان هي مناطق كويتية، وافقه السير بيرسي كوكس المندوب السامي البريطاني في العراق. وقد كتبت رسالة من كوكس إلى الشيخ مبارك يؤكد نصها هذا الأمر، وقد أصبحت الرسالة وثيقة رئيسية تدل على الأمر الحدودي بين العراق والكويت. وقد بقيت هذه المراسلات بين بيرسي كوكس والشيخ سريه لمدة تسعة أعوام حتى العام 1932

عشية استقلال العراق.

ثم عادت قضية الحدود بين العراق والكويت للبروز مجدداً عندما اقترب موعد استقلال العراق العام 1932. فمع حلول موعد الاستقلال كان من الضروري إقرار حدود العراق وذلك ليتسنى للعراق نيل عضوية عصبة الأمم المتحدة، وبلا هذا الإقرار كان سيتأخر أو يتجمد استقلال العراق. وقد أدى هذا إلى قيام المندوب السامي البريطاني في العراق بالكتابة لرئيس وزراء العراق حول الحدود مع الكويت مؤكداً تفاهم 1923 وموضحاً الحدود كما ذكرت في ذلك التفاهم. وكانت النتيجة إعادة طباعة الرسالة نفسها من قبل رئيس وزراء العراق بالوكالة جعفر باشا، وقد وقّع على هذه الرسالة نوري السعيد رئيس الوزراء، وتم إرسالها للمندوب السامي البريطاني في 21 يوليو 1932. وقد تضمنت الرسالة تأكيداً على الحدود العراقية ـ الكويتية الواقعة جنوبي صفوان وأم قصر مع وقوع وربة وبوبيان وبقية جزر الكويت ضمن الحدود الكويتية. إن هذا التفاهم الجديد كان له هدف واحد محدد: نيل استقلال العراق وضمان عضويته في عصبة الأمم. بل كانت بريطانيا تخشى كل الخشية من إثارة هذا التفاهم على الصعيد الشعبي العراقي لدرجة أن العديد من الإداريين البريطانيين في العراق لم يعرفوا بنص هذا الاتفاق.

إن مشكلات الكويت مع العراق وقعت فور استقلال العراق، وهذا يؤكد مدى جدية الأمر، فمع كل منعطف في العراق أو في الكويت منذ ذلك التاريخ سوف تشهد العلاقة بين البلدين توتراً جديداً. فمع وفاة الملك فيصل في سبتمبر 1933، خلفه ابنه غازي. ورغم تأكيد نوري السعيد أن وربة وبوبيان كويتيتان، إلا أن قضية إطلالة العراق على الخليج والوضع الجغرافي لأم قصر العراقية وخور عبدالله استمر يشغل عقل المسؤولين العراقيين منذ اليوم الأول للاستقلال. العراقيون منذ البداية أرادوا منفذاً على البحر. فأحاديث غازي في إذاعة قصر الزهور وتحريضه على الشيخ قامت على شعارات: وحدة الكويت مع العراق، ووحدة الهلال الخصيب مع العراق وتحرير الشعوب العربية من الغرب. لقد سعى غازي باتجاه الضم ليعبِّر عن طموحه بالإطلال بقوة على مياه الخليج، بالإضافة إلى طموحه بتحقيق الزعامة على الصعيد العربي.

وطوال تلك الأزمة بين الكويت والعراق التي استمرت منذ مجيء الملك غازي

للحكم تم تحذير الملك من قبل السياسيين العراقيين ومن قبل نوري السعيد رئيس وزرائه بالتحديد من إثارة قضية الكويت وأكدوا له أن الحدود تم الانتهاء منها من خلال توقيع نوري السعيد قبل استقلال العراق. بل قبل موت الملك غازي بفترة بسيطة وأثناء سفر رئيس الوزراء نوري السعيد إلى خارج العراق في مهمة عمل أمر الملك غازي رئيس الأركان العراقي بتحضير الجيش على الفور وذلك لاحتلال الكويت، وقد أثار هذا الأمر ضجة كبيرة في بغداد، واضطر بناءً عليها نوري السعيد للعودة بسرعة للعراق وذلك ليثني الملك عن عزمه. إن هذه التطورات في الملف الكويتي جعلت بريطانيا وعلى الأغلب نوري السعيد يفكران بطريقة للخلاص من الملك غازي. وقد انتهى كل شيء بمقتل الملك غازي بحادث سيارة لا يزال يكتنفه الكثير من الغموض. والأرجح أن الملك قُتل بسبب فتحه للملف الكويتي بطريقة واضحة ومغامرة.

ولكن قضية الحدود لم تنته بمقتل الملك غازي، إذ استمرت عناصر الاختناق نفسها بعد وفاته، واستمرَ الهمّ الحدودي يفرض نفسه على كل من الكويت والعراق، ولكن هذه المرة في ظل أجواء تتميز بنسبة أعلى من الهدوء. لهذا سعت بريطانيا لترسيم الحدود في مايو 1940، وقد طرحت حلاً لصالح العراق في منطقة أم قصر وذلك مقابل قبول العراق بالترسيم النهائي للحدود. ولكن العراق رفض ذلك الترسيم بينما وافق الشيخ أحمد عليه. وحاولت بريطانيا مرة ثانية إثارة موضوع الترسيم مع العراق في فبراير 1941، ولكنها لم تنجح. بل إن العراق كان يتوقع أن يعرض عليه عرضاً أفضل يتضمن جزيرتي وربة وبوبيان. وأثير الأمر من قبل بريطانيا مع وزير الخارجية العراقي الجديد سيد العمري مع نهاية الحرب العالمية الثانية العام 1945 إلا أنه وصل لطريق مسدود أيضاً. فبالرغم من الطرح السخي بأن يأخذ العراق خور الزبير كاملاً، إلا أن العراق لم يرسم لأن وزارة الدفاع العراقية أرادت أن تضم جزيرتي وربة وبوبيان.

واستمرت قضية الحدود دون انقطاع. إذ روى فاضل الجمالي (رئيس وزراء العراق ووزير خارجيته لمرات عديدة إبّان العهد الملكي) أن الأمير عبدالإله الوصي على عرش العراق (وولي العهد فيما بعد) استدعاه العام 1949 حين كان وزيراً للخارجية وأعطاه طلبات عديدة لإثارتها مع الحكومة البريطانية كان من بينها:

«مطالبة الحكومة البريطانية بإعطاء العراق جزيرتي وربة وبوبيان للحاجة الملحّة لهما ولأنهما امتداد للساحل العراقي ودونهما لن يكون بمقدور العراق الاستفادة من هذا الساحل لينفتح على المياه الدولية في الخليج». وقد طرح أمر ترسيم الحدود ثانية في عهد الشيخ عبدالله السالم في 18 ديسمبر 1951 لكن الرد العراقي بالرفض جاء بعد ستة شهور إلا إذا وافقت الكويت على التنازل عن وربة للعراق. والعام 1954 اقترح العراق إعطاءه وربة مع 4 كيلومترات من الحدود باتجاه الجنوب حتى يستطيع تنمية أم قصر «مقابل أن يقدم العراق للكويت المياه العذبة بوساطة خط أنابيب من شط العرب». واستمر طرح المشاريع على هذا الوزن لمدة سنتين.

ولندل على مدى عمق هذا الخلاف وتأصله وعلى مدى ارتباطه بالشأن السياسي للكويت وللعراق سوف نجد أن التحالفات الأمنية المطروحة في منطقة الشرق الأوسط كانت مجال جدل. فعندما بدأ حلف بغداد الذي رعته بريطانيا العام 1955 بين العراق وإيران وتركيا وباكستان طرح نوري السعيد رئيس وزراء العراق على بريطانيا أن تقوم الكويت بتحمل النفقات المالية للحلف. ولكن أمير الكويت الشيخ عبدالله السالم الذي تحلى بآراء عربية وقومية رفض الفكرة التي رأى فيها محاولة لتحميل الكويت نفقات حلف بريطاني يعارضه الشعب الكويت كما تعارضه كل الشعوب العربية. ففي تلك الفترة كانت المظاهرات المعادية للحلف تعم العالم العربي وكان الرئيس عبدالناصر قد أخذ موقفاً واضحاً منه. كما تمت دعوة الكويت للانضمام للوحدة الفيدرالية بين العراق والأردن في فبراير 1958. وقد حضر الشيخ عبدالله السالم دعوة عشاء في بغداد مع الملك حسين ملك الأردن والملك فيصل ملك العراق. وقد طلب منه الملك فيصل أن ينضم للوحدة. بل إن محمد فاضل الجمالي اقترح على نوري السعيد أن يصبح الأمير في الكويت ملكاً وينضم للاتحاد العربي العام 1958. ولكن بريطانيا لم تكن مع الخطوة التي تضمنت دوراً كويتياً مالياً في نفقات الوحدة. كما أنها لم تعتبر أن الكويت بوضع يسمح لها بالإقدام على خطوة بحجم الوحدة مع العراق والأردن خاصة أن الكويت لم تكن قد نالت استقلالها بعد. كما أن الشيخ عبدالله لم يكن يريد تلك الوحدة غير المتكافئة بين البلدين، خاصة أنها كانت تسير باتجاه معارض لمصر بقيادة عبدالناصر، كما أن المملكة العربية السعودية عارضتها بحكم أنها وحدة هاشميين وقد تتحول عن أهدافها المعلنة. وقد ذهب نوري السعيد لبريطانيا لأخذ موافقة بريطانية على

الوحدة، بل إن العراق سرّب بأنه مستعد للقبول بالترسيم وأي شيء لقاء دخول الكويت بالوحدة الفيدرالية. ولكن الأحداث كانت أسرع من الوحدة إذ وقع الانقلاب الذي أدى لنهاية الحقبة الملكية في 14/ 7/ 1958 وبدأت حقبة جديدة.

وبعد يوم واحد من استقلال الكويت في يونيو 1961 طالب عبدالكريم قاسم بالكويت واعتبرها جزءاً من العراق. فالأزمة هذه المرة كانت أعمق من مجرد التهديد العسكري، بل إن المداولات لمنع عضوية الكويت في الأمم المتحدة من قبل العراق يعكس مدى حدتها. ورغم هدوء الأزمة إلا أن قاسم أعاد تهديده في ديسمبر 1961 وقام بسحب سفرائه من عدة دول اعترفت باستقلال الكويت. إن تلك الأزمة أكلت من العلاقات العربية ـ العربية إذ عمقت الفجوة بين العراق من جهة، وبين القاهرة والمملكة العربية السعودية ودول أخرى عربية من جهة أخرى، ووجد عبدالكريم قاسم أنه معزول وخاسر.

إن سقوط نظام عبدالكريم قاسم في انقلاب عسكري ومجيء عبدالسلام عارف خلق وضعاً جديداً وقدّم فرصة لحل مشكلة الحدود بين الكويت والعراق. ففي فبراير 1963 تم سحب جميع الوحدات العربية من الأراضي الكويتية. وفي 14 مايو ـ 1963 دخلت الكويت الأمم المتحدة بعد محاولة متواضعة من مندوب العراق لمنع عضويتها. وفي 4 أكتوبر ـ 1963 وضع رئيس الوزراء الكويتي الشيخ صباح السالم ورئيس الوزراء العراقي أحمد حسن البكر النهاية للطموحات العراقية بالكويت وذلك عبر اتفاق جديد وقّعه رئيسا الوزراء. إذ اتفقا في هذا الاتفاق على اعتراف بغداد برسالة رئيس وزرائها نوري السعيد الموقّعة العام 1932. وهذا يعني تخلي العراق عن مطالبه التاريخية في وربة وبوبيان. كما أن الاتفاق الجديد الموقع العام 1963 أكد اعتراف العراق باستقلال الكويت. وقد وقع رابط بين اتفاق أكتوبر 1963 مع أحمد حسن البكر وبين تقديم مساعدة مالية كبيرة للعراق في الشهر نفسه. وبينما ادعى العراق العام 1990 بشخص صدام حسين بأنه لم يجر التصديق على اتفاق 1963 إلا أن الاتفاق تضمن فقرة اعتبرته نافذاً منذ لحظة التوقيعَ عليه. ولا نخفي بالتأكيد أنه كان للاتفاق الجديد معارضون في بغداد، ولكن الأساس أنه أقر وتم التوقيع عليه ودخل حيِّز التنفيذ.

ولقد وقّعت الكويت منذ ذلك الاتفاق سلسلة اتفاقات شاملة في مجال الاستثمار

والتعاون الاقتصادي مع العراق. وتميزت العلاقة العراقية ـ الكويتية بسلميتها وتوازنها العام رغم المصاعب وظروف الشد التي ميّزت بعض الفترات. وقد وافق العراق على خطوات لتطبيق الالتزام العراقي، وأنشأت لجنة ترسيم حدود في يونيو العام 1966. وبدأت هذه اللجنة بالعمل في أكتوبر 1967 بعد تأخر دام سنة ونصف السنة. لكن كل شيء تجمد بعد أن اجتمعت اللجنة لمدة أربعة أيام دون أن تصل إلى نتيجة تذكر. إذ أصرّ المشاركون العراقيون على أنهم لا يملكون صلاحيات تسمح لهم بإقرار اتفاقات الحدود وفق اتفاقات ومراسلات 1913، 1923، 1932، 1963، ولهذا بقي الوضع مجمداً حتى فبراير 1970. إذ أصبح من الواضح أن العراق غير مستعجل لترسيم الحدود مع الكويت. بل إن رئيس الوزراء العراقي في تلك الفترة ناجي العلي ذكر في مذكراته أنه كان يحترم دائماً استقلال الكويت، لكن الخلاف تمركز حول ترسيم الحدود خاصة في طريقة تفسير اتفاق 1932. بل كان العلي يرى ضرورة عمل خط حدودي جديد في صفوان والباطن.

هكذا استمرت الطموحات العراقية، ولكن هذه المرة في ظل نظام عراقي أكثر عسكرية وأكثر اختناقاً وفي الوقت نفسه أكثر ذكاءً في التعامل مع الشأن الحدودي الكويتي. فتحت تأثير ضغط عراقي كبير وافقت الكويت في أبريل 1969 في زمن شاه إيران على طلب عراقي لوضع قوة على الأراضي الكويتية لحماية ميناء أم قصر من هجمات إيرانية محتملة. بل تحول ذلك التفاهم إلى اتفاق غير مكتوب بين البلدين سمح بموجبه للعراق بوضع قوة بعمق كيلومترين داخل الأراضي الكويتية جنوبي أم قصر. بل إن القوات العراقية عبرت الحدود قبل الاتفاق. وقد بقيت القوة العراقية في الأراضي الكويتية. وفي مايو 1972 عرض مرتضى سعيد الحديثي وزير خارجية العراق آنذاك وخلال زيارته للكويت إمكانية إبرام صفقة شاملة بين البلدين يكون موضوع الحدود جزءاً منها وتشتمل على بناء علاقات اقتصادية وسياسية مميزة والاستجابة لطلب بغداد الحصول على منفذ أوسع على الخليج بما فيها حق استخدام واستئجار جزيرتي وربة وبوبيان لمدة 99 عاماً. ولقد رفضت الكويت الأمر واعتبرته يؤثر على سياستها. فمن يسيطر على جزيرتي وربة وبوبيان يسيطر على الكويت.

وتتالت الضغوط، ففي ديسمبر 1972 بدأت فرقة إنشاءات عراقية ببناء طريق

ضمن الأراضي الكويتية. هكذا بدأ العراق منذ 1972 بتطوير قاعدة بحرية في ميناء أم قصر بعد أن كانت المنشآت العسكرية في الميناء بضعة أبنية متناثرة تقدم خدمات لعدد قليل من زوارق خفر السواحل. لهذا بدأت فكرة تطوير قاعدة بحرية عسكرية تعمل في الخليج انطلاقاً من أم قصر وتقع ضمن الأراضي الكويتية. بل بلغ الاهتمام بهذه القاعدة في العام 1972 أرفع المستويات عندما ترأس الرئيس أحمد حسن البكر اجتماعاً في وزارة الدفاع ضم شخصيات عسكرية وسياسية، مركزاً على ضرورة استعجال الخطوات لإكمال بناء قاعدة للصواريخ في ميناء أم قصر وذلك بمساعدة الخبراء السوفييت والكوريين. بل وصل الأمر بالعراق أنه قدّم للكويت مسودة اتفاق تعطي العراق حقوقاً شاملة بما فيها حقوق تصدير النفط من تلك الأراضي الكويتية. وقد رفضت الكويت العرض فوراً لأنه مرتبط بسياسة عراقية تهدف إلى السيطرة بالمحصلة على الجزر الكويتية بكل ما قد يؤدي هذا من استخدامات عسكرية وردود فعل إيرانية ودولية.

ولقد برر الضباط العراقيون في اجتماعهم مع الرئيس البكر عدم مقدرتهم تكملة مشروع بناء الميناء العسكري في أم قصر بوجود رقابة أمريكية وإيرانية من الجزيرتين (هذا أمر لم يكن قائماً وقد يكون مفتعلاً). لهذا اقترح الضباط خطة عسكرية في حالة عدم التوصل لاتفاق مع الكويت. والخطة وفق البزاز تقوم على الاندفاع عبر الشريط البري الكويتي المحاذي للبحر جنوبي ميناء أم قصر. واقترح البعض إبّان الاجتماع تطوير الخطة لعمليات عسكرية داخل الكويت. غير أن الرئيس البكر رد قائلاً: «هذا يعني الحرب... والبدء بالحرب سهل أما إيقافها سيكون عملاً معقداً ومكلفاً... لا أريد أن يُقتل عربي بسلاح جندي عراقي في كل الأحوال». هذا وبعد نقاش دام لعدة ساعات وافق البكر على خطة عسكرية محدودة: هذه الخطة هي التي أدت لحادثة الصامتة في مارس 1973 والتي نتج عنها صدام عسكري أدى لمقتل عسكريين كويتيين بالإضافة لوقوع عدد من الكويتيين في أسر العراق. وقد حولت الكويت الأمر لجامعة الدول العربية. وبعد وساطة عربية من قبل السعودية وسوريا وسكرتير جامعة الدول العربية، ومع مطالبة العراق بالانسحاب من الصامتة، قبل العراق الوساطة لكنه أعلن أن الأمر الحدودي بين البلدين يحل بين الدولتين.

لكن لحادثة الصامتة أهمية خاصة، إذ شكلت بالنسبة للعراق الامتحان الأول لمعرفة مدى قدرة الكويت على مقاومة التوسع العراقي بلا مساعدة بريطانية. إذ وقعت حادثة الصامتة في وقت كانت بريطانيا قد بدأت تنسحب من منطقة الخليج. وقد أكدت حادثة الصامتة أن الاتفاق غير المكتوب بين الكويت والعراق تحول إلى أول نجاح عراقي بتغيير الحدود التي أقرّتها بريطانيا في الأعوام 1913، 1923، 1932 والتي لم يسمح لهم بتغييرها لمدة 60 سنة. وبالرغم من انتهاء الأزمة بحل عربي إلا أن العراق نجح في توسيع نسبي لحدوده، كما أن فكرة الحل العربي أعطت العراق فكرة أكبر لسيناريو أخطر العام 1990. لقد انسحبت القوة العراقية نتاج الوساطة العربية في أبريل 1973 لكنها احتفظت بمواقع جديدة وهذا أكد في الوقت نفسه أن الأمر الحدودي لم ينتهِ.

واستمرت الدعوات لحل الأمر الحدودي، ولكن في ظل سعي العراق لاستخدام تفوقه العسكري للضغط على الكويت، وتم هذا أيضاً في ظل عدم الثقة الكويتية بالنوايا العراقية تجاه الأراضي الكويتية. إذ دعا العراق الكويت بعد حادثة الصامتة في 28/ 4/ 1973 لنقاش حول الحدود دون أن يشير للاتفاقات السابقة، وردت الكويت في 5/ 5/ 1973 بأن الاتفاقات السابقة ملزمة وأن الكويت على استعداد للتفاوض في إطار تلك الاتفاقات. وفي 17 مايو 1973 رفض العراق برسالة موجهة للكويت الاتفاقات السابقة حول الحدود بحجة أنها لم تُصدَّق وأنها ليست صحيحة.

وبعد اتفاق العراق مع إيران العام 1975 زار ولي العهد السعودي العراق للتوسط بين الكويت والعراق، لكن العراق لم يكن مهتماً بالوساطة. وفي يوليو 1975 أكد البرلمان الكويتي «سيادة الكويت على جميع الجزر ضمن حدودها كما تؤكد الاتفاقات الدولية». وأبدى أكثر من مسؤول كويتي الاستعداد لمساعدة العراق في المجال الاقتصادي، بما في ذلك تنمية المنطقة على الحدود للجانبين بشرط عدم التنازل عن الجزيرتين لاستخدامات عسكرية. وفي هذا الطرح الكويتي محاولة للبحث عن حلول مشتركة تلبي الحاجة العراقية كما تؤمن للكويت متطلبات أمنها. لكن العراق كان يطمح لأكثر من مجرد تعاون ومنفذ مائي مقبول على البحر. إذ أكد وزير الخارجية العراقي سعدون حمادي في يناير 1976 قبول بلاده بـ «الحدود

المحددة إذا سمحت الكويت للعراق باستخدام وربة والنصف الشمالي من بوبيان لأسباب دفاعية ضمن تأجير طويل الأمد. بل أكد حمادي في معرض حديثه عن الجزر بأنهما ليستا كويتيتين ولا قيمة لهما للكويت. وقد دفع هذا الأمر الكويت لأن تصرّ على حقوقها، فبدأت ببناء بعض الأبنية في الجزيرتين. وأكدت الكويت بأن الجزر تشكل ربع مساحة الكويت، وأن سيطرة دولة أخرى على الجزر يهدد استقلال الكويت ويدخلها في صراع مع إيران.

ومن الملاحظ أن اتفاق الجزائر الذي وقع بين العراق وإيران قد زاد الضغط على العراق وقد نتج عن هذا الأمر أن العراق وجد مرة ثانية في الكويت مخرجه ونقطة تركيزه. إذ تبقى الكويت بالنسبة للعراق بلداً ضعيفاً بالإمكان التوسع على حسابه وبالتالي تعويض المخاسر التي سببتها إيران للعراق. هكذا كان من المتوقع أن يسعى العراق للسيطرة على القنوات التي تؤدي لأم قصر وأيضاً باتجاه شواطئ الكويت. وفعلاً بدأ العراق منذ 1975 بزيادة الضغط الدبلوماسي على الكويت، وقد شهدت تلك الفترة ارتفاعاً ملحوظاً في حوادث الحدود. وقد نتج عن كل هذا محادثات حدودية متقطعة العام 1978 ووافق الجانبان على منطقة عازلة على الحدود بعمق 2 كيلومتر.

والواضح في تلك الحقبة التي تتميز بسلميتها العامة مع وقوع حالات توتر محدودة من شاكلة حادثة الصامتة، هو غياب أي نظام أمني عربي أو خليجي قادر على حسم المشكلة وتوفير ضمانات حقيقية لجميع الأطراف. لهذا فمهما كان الحديث عن الحل العربي عبر جامعة الدول العربية إلا أن الجامعة ظلت تعكس حالة الانقسام العربي ـ العربي بأكثر من مقدرتها على تأمين مظلة أمنية لأعضائها. فلنتذكر أنه في السبعينات تركز الهمّ العربي على أسعار النفط ومسح آثار العدوان الإسرائيلي وحرب 1973 وإمكانات التسوية السلمية مع إسرائيل. لهذا فالقضايا الحدودية والخليجية لم تكن ذات شأن، والمسألة الأمنية لم تكن ذات اهتمام من قبل الدول العربية والخليجية. في تلك الفترة إذن لم يكن هناك آلية أمنية تحمي دول المنطقة وتؤمن لها وسيلة للتعامل مع خلافاتها. الأهم أن آلية الثقة التي تتجاوز الابتزاز في العلاقات العربية ـ العربية لم تكن متوافرة. فبين الطموحات العراقية ذات الأبعاد العسكرية والطموحات الكويتية في الحفاظ على السيادة والارتقاء

تنموياً كان التناقض يزداد حدة تحت نار هادئة دون أن ينجح أحد في تخيل أزمة أكبر تدمر كل شيء. وفي تلك الفترة أيضاً كانت بريطانيا قد خرجت من الخليج، وكانت الولايات المتحدة تتحدث عن الاعتماد على قوى محلية إقليمية (شاه إيران) مع الإقلال من التدخل المباشر. كان هذا انعكاساً لمبدأ نيكسون الذي نتج عن هزيمة أمريكا في فيتنام.

إن اندلاع الثورة الإيرانية العام 1979 قلب الأوضاع رأساً على عقب، كما أن دخول الثورة في حمى تصديرها أخاف دول الخليج. ومع اندلاع الحرب العراقية ـ الإيرانية، بدأت الكويت وبالتأكيد دول الخليج تواجه بحكم حجمها الصغير ضغوطاً كبيرة من العراق ومن إيران. لقد وقعت الحرب العراقية ـ الإيرانية في وقت كانت إيران مشتعلة بحمى تيارات الثورة وتطرح آفاق تصديرها. وبينما كان دعم دول الخليج للعراق محدوداً في بداية الحرب، إلا أن سعي العراق ـ بعد نجاح إيران في تحرير عبادان ـ لوقف الحرب والخروج من ورطته لم يلقَ أذناً صاغية في إيران حيث غاب القرار في زمن حمى تيارات الثورة وصراعها على السلطة. لهذا ازدادت مخاوف دول الخليج والكويت من آفاق تصدير الثورة، وترسخت هذه القناعة عندما نجحت إيران في استعادة خورمشهر في مايو 1982، وبعد انسحاب العراق للحدود الدولية. فمن الواضح بأنه منذ مايو 1982 لم يحتل العراق سوى مواقع صغيرة في الأراضي الإيرانية، كما أن إيران تابعت الحرب لمعاقبة العراق وصولاً لنجاحها باحتلال الفاو ثم محاصرة البصرة. في ظل هذه الأجواء فإن دعم دول الخليج للعراق ارتفع، كما ازدادت حالة الدعم الدولية للعراق، هذا الدعم هو الذي بنى قدرات صدام حسين وساهم في قوته، ولكن لم يكن أحد يمتلك خياراً أفضل.

في ظل كل هذا كان من الطبيعي أن تواجه الكويت ومعها دول الخليج ضغوصاً تتزايد مع تزايد التراجعات العراقية أمام إيران. ففي أوائل 1982 حاول العراق استئجار جزيرتي وربة وبوبيان مع عرض لترسيم نهائي للحدود، لكن إيران هددت بأن تحول الحرب إلى الكويت لو تم هذا. بل هددت إيران بأنها قد تأخذ فيلكا لو تم ذلك. وبعد ذلك عرض صدام فكرة استئجار بوبيان لوحدها، وذلك لبناء قاعدة بحرية تقوم بحماية الكويت وأن يكون الاستئجار 20 سنة بدل 99. وأمام الضغوط

المتزايدة والمخاوف الحقيقية من إيران بدأت الكويت تمد العراق إبّان الحرب، وكانت أول دولة أعطت العراق قرضاً بلا فوائد بـ2 مليار دولار في أبريل 1981 من خلال مجلس الأمة. ومع ذلك يمكن القول إن الكويت ودول الخليج لم تنتقل إلى حالة دعم شاملة للعراق إلا بعد أن انتقلت إيران للهجوم المعاكس وباتجاه الأراضي العراقية وبعد رفضها لدعوات العراق إيقاف الحرب. حينها بدأت الكويت تخرج عن حيادها التقليدي ووقعت الكويت مع العراق اتفاقاً يعطي العراق امتيازات ووسائط في ميناء الشويخ الكويتي. إذ تحول ميناء الكويت في فترة الحرب وذلك بحكم الضرورة لميناء عراقي يمده بالبضائع والمواد والأسلحة. كما أن المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات وقطر لحقوا الكويت في دعمهم للعراق، إذ بلغت قيمة القروض الخليجية وأساساً السعودية ـ الكويتية إلى العراق 40 مليار دولار. ومع العام 1987 قدمت الكويت 15 مليار دولار للعراق.

وبينما سعت الكويت في الثمانينات لبناء مراكز جديدة ومنشآت نفطية في أراضيها بما فيها بداية بناء جسر مع بوبيان لتأكيد السيادة على الجزيرة، إلا أن الكويت أيضاً لم تكن عدائية تجاه العراق، إذ استمرت في تعاطفها معه، وفي تأييدها له، وفي دعمها لمجهوده الحربي وفي إعطائه التسهيلات الكثيرة والضرورية. واستمرت على كل صعيد لتضمن عدم حصول انتصار إيراني على الحدود. ومن جهتها لم تسعَ الكويت لاستغلال وضع العراق الضعيف لتطالب بالترسيم، إذ كان المنطق الكويتي ينطلق من أن الصداقة بين البلدين تمنع قيام الكويت بطلب الترسيم بينما يخوض العراق حرباً وطنية.

نهاية الحرب وعودة الاختناق إلى العراق

لكن العراق وبسوء تقدير من قيادته انفرد هذه المرة في دفع النظام العربي والدولي إلى الهاوية. إن سوء فهم العراق للمتغيرات الدولية الجديدة وعدم تقديره لحجم ونوعية البنى الجديدة التي كانت في طور النشوء بعد التغيرات التي تمت في العالم نتج عنه استخدامه لإمكاناته في الموقع والزمان والطريقة الخطأ. إن السياسة العراقية المتصادمة جذرياً مع الترتيبات الدولية، والتي كان بإمكانها أن تتفاعل معها عبر التصادم بأمور والتلاقي بأمور أخرى، هذه السياسة دفعت بالعرب لحصد نتائج المغامرة. لقد وجد الرئيس العراقي، في ظل الوضع المتوتر دولياً وإقليمياً، والأزمة الاقتصادية في العراق، ومصروفات برامج التسلح العراقية، وفشل العراق في تحقيق أي تقديم يذكر حول الحدود مع إيران بعد الحرب، ضالته في تطوير مشروع المنفذ البحري ليتحول إلى احتلال الكويت وادعاء ملكيتها وتبعيتها له. ولقد تكلف العراق في الحرب مع إيران قرابة 300 بليون دولار، إضافة إلى ألوف من القتلى والجرحى. وتبين أن وعود الرفاه للعراقيين بعد الحرب فشلت، والتضخم وصل 40٪، والطبقة الوسطى بدأت تشعر بالتهديد. فقد خرج العراق من الحرب بديون فاقت 80 ملياراً، كما أنه فقَدَ كل مدخرات العراق في الخارج والتي تقدر بحوالي 35 مليار دولار. ووجد نفسه غير قادر على تسريح الجيش وتعداده المليون إذ خشي أن ينقلب ضده. وفي الوقت نفسه رفض صدام المساومة على برامجه العسكرية وعزل مدير البنك المركزي لأنه أراد الحد من شراء الأسلحة، كما رفض العراق إعادة مناقشة ديونه مع العالم. وتخبط العراق مالياً بعزل وزير المالية العام 1989 بعد أن سعى لإيجاد مخرج للعراق عبر إعادة جدولة الديون.

هكذا في ظل كل هذا الوضع اختزل صدام حسين بلحظة تاريخية قاتمة كل

مشاكل العراق بعمل سحري وحيد: غزو الكويت. وقد عزز توجهه هذا قناعة عراقية بأن ما تم في أوروبا الشرقية قد يكون في طريقه للحصول في العراق. إن إحياء هذا المشروع القديم ـ الجديد الذي طالما أحياه العراق في أوقات الأزمات والتخبط السياسي، ارتبط مع عدم قدرة العراق على فهم نتائج هذا العمل وسلبياته على بلاده ودوره وحكمه.

ومن الطبيعي أن تكون جميع الدول بما فيها العراق مخلصة لمصالحها الأمنية والإقليمية التي تبلورت بعد حرب العراق مع إيران والتي توقفت العام 1988. وقد تصرفت الكويت بعد الحرب من وحي علاقة حسن الجوار، بل اعتبرت أن تأييدها للعراق إبّان الحرب يساهم في حل مشكلتها القديمة في ترسيم الحدود معه. وقد شكلت مسألة الحدود قضية رئيسية في الكويت نظراً لمدى استغلالها من قبل العراق. وفي المقابل لم يكن العراق مهتماً بترسيم الحدود. بل سعى منذ 1990 للمزيدمن الدعم المالي إذ طالب بأكثر من 8 مليارات دولار كما طالب بأراض كويتية (جزيرتي وربة وبوبيان الاستراتيجيتين) ووضع الكويت في خانة عدمً المقدرة على تلبية الشروط القاسية لاستمرار حسن الجوار. فقد بدا واضحاً للعيان أن العراق يسعى بعد فشله في تغيير الحدود مع إيران لعمل شبيه مع الكويت التي بدت أمامه ضعيفة وغير قادرة على الرفض. والكويت لم تكن تستطيع هي الأخرى التنازل عن أراض تابعة لها لأسباب داخلية كما لأسباب إقليمية. فالتنازل عن الجزر وهي تغطي 1/3 منً مساحة الكويت لم يكن ممكناً داخلياً لأسباب تتعلق بالسيادة وأثر ذلك على مستوى الشارع الكويتي والعلاقة بين الحكومة والمعارضة، أما خارجياً فكان هذا التنازل صعباً لأنه يطيح بسياسة الكويت المتوازنة في الخليج كما على الصعيد الإيراني والدولي.

إن ما حدث مع العراق بخصوص الخلاف حول حقل الرميلة أمر مطروح في الاتفاقات الدولية. فالرميلة حقل مشترك بين الكويت والعراق، ووفق القانون الدولي يسمح لكل طرف بالحفر تحت أرضه ضمن مسافة محددة من الحدود، وهذا ما قامت به الكويت وما قام به العراق في السابق وهذا ما تم أيضاً قبل الحرب العراقية ـ الإيرانية بين العراق وإيران. ووفق عصام الجلبي، وزير النفط العراقي في تلك الحقبة، فإن الأمر كله كان مفتعلاً من قبل الرئيس صدام حسين. فاتهام

الكويت بسرقة النفط العراقي كان مفاجأة للجلبي. فبالرغم من زياراته الدائمة لحقول النفط وكونه وزير النفط فهو لم يسمع في السابق عن أمر كهذا. لهذا طلب الرئيس العراقي من وزير النفط أن يخلق شيئاً من لا شيء، وأن يعرض خرائط وهمية. لقد كان كل هذا مفاجأة كبرى لموظفي وزارة النفط العراقية.

أما الأمر الخاص بالأسعار والأوبيك وقول العراق إنه كان يخسر مليار دولار مع كل هبوط يساوي الدولار بقيمة سعر البرميل الواحد فهو أمر آخر. فكل الدول كانت تتجاوز السقف، وهذا ما فعله العراق في الأعوام 1987 ـ 1988. بل إن الخلافات تحل عادة من وراء الأبواب المغلقة وينتج عنها اتفاقات شبه ملزمة للأعضاء. والجدير بالذكر أنه لم تكن تلك هي المرة الأولى التي تنتج فيها الكويت أو الإمارات أو المملكة العربية السعودية فائضاً محدداً عن حجم الإنتاج المخصص لهم وفق حصص الأوبيك. لقد كانت هذه مشكلة قديمة منذ نشوء الأوبيك وقد مارستها جميع الدول وفق احتياجاتها وإمكاناتها على الإنتاج. إن الكويت لم تكن في تلك المرحلة أكثر الدول إنتاجاً للفائض النفطي. ولكن كانت المفاجأة في الكويت والإمارات هي تحويل هذا الخلاف الدائم إلى العلن. إن حديث العراق عن سقف الإنتاج كان عشوائياً. بل لقد عالجت الكويت والإمارات العربية موضوع زيادة الإنتاج النفطي في يوليو 1990 في لقاء عاصف عُقد خصيصاً في المملكة العربية السعودية وحضرته دول الخليج إضافة لوزير النفط العراقي «عصام الجلبي». لقد أراد العراق وسط وضعه الاقتصادي المتدهور رفع الأسعار لتصل إلى 25 دولاراً للبرميل الواحد، وهذا كان شبه مستحيل، وقد نجح لقاء الأوبيك المنعقد في جنيف في 25 تموز 1990 في رفع السعر من 16 دولاراً إلى 21 دولاراً للبرميل. وبدت حينها الأزمة الخاصة بالأسعار والمرتبطة بالعراق وكأنها قد هدأت. لهذا فبالرغم من التزام الكويت بحصتها في مؤتمر الأوبيك المنعقد في 25 يوليو 1990 في جنيف، ورغم علاج المملكة العربية السعودية لكل ما يتعلق بالديون السعودية للعراق، ورغم عدم مطالبة الكويت بأي من الديون العراقية، فقد وجد العراق أنه قادر على نسف المعادلة بالكامل عوضاً عن السعي لتحسين شروطها. الإشكال في جله كان في سوء تقدير العراق للأوضاع الدولية وفي عمق التعصب الناتج عن الاختناق الداخلي والخارجي وفي اقتناعه بوجود طريق غير التفاوض وتحقيق مكاسب تتعلق بالديون أو الاقتصاد أو النفط.

ترسيم الحدود: إشكالات وتحديات

ولقد أنهى القرار 687 الحرب وبناءً عليه طلب مجلس الأمن من العراق والكويت احترام الحدود فيما بينهما بما فيها الجزر الكويتية وفق الوثيقة الموقعة بين بغداد والكويت في أكتوبر 1963 . كما نادى القرار 687 على الأمين العام للأمم المتحدة لمساعدة كل من العراق والكويت في ترسيم الحدود. وبالفعل أنشأ السكرتير العام لجنة مهمتها ترسيم الحدود مكونة من خمسة أعضاء: ممثل عن الكويت، وآخر عن العراق وثلاثة خبراء مستقلين عيّنهم الأمين العام. وتؤخذ قرارات اللجنة بالأغلبية، وهدفها الوصول لترسيم حدود طولها 120 كيلومتراً. وعلى هذا الأساس اعتمدت اللجنة على اتفاق 1963 كونه أوضح الاتفاقات بين دولتين مستقلتين وكونه يستند على كل ما سبقه من مراسلات بين الكويت والعراق. هكذا نجد أن ترسيم اللجنة الدولية اعتمد على بروتوكول 1963 بين حكومة الرئيس عبدالسلام عارف وحكومة الشيخ صباح السالم الصباح. واعتمد اتفاق 1963 بدوره على تعريف 1932 للحدود بين البلدين، والذي اعتمد هو الآخر على مراسلات 1923 المستندة إلى اتفاقية 1913 بين العثمانيين والبريطانيين.

وقد احتج العراق على الترسيم مؤكداً أنه لم يصدق على اتفاق 1963، إلا أن العراق في العهدين الملكي والجمهوري أعطى رؤساءه وملوكه الحق بعمل المعاهدات والاتفاقات. بل إن الدستور العراقي المُقر بعد ستة شهور من اتفاق الكويت مع العراق يؤكد «بأنه يحق لرئيس الجمهورية الموافقة وتصديق الاتفاقات الدولية والمعاهدات، ومهما افترضنا من حقوق للعراق في الكويت أو من حقوق للكويت في العراق فإن اتفاق 1963 ينهي كل شيء، وأن الترسيم الأخير قد صاغته

الأمم المتحدة ووافق عليه العراق».

عملية الترسيم بحد ذاتها أثارت الوضع العراقي مجدداً، وعاد الخطاب الإعلامي العراقي يتحدث عن الكويت بصفتها مرتبطة بالعراق. واستمر ذلك إلى أزمة أكتوبر 1994 حيث اعترف بعدها العراق بالحدود الجديدة. ولكن الأمر بقي على صعوبته في الوسط العراقي. هناك رؤية تؤكد أن العراق في ظل الوضع الجديد من حيث الترسيم وأبعاده قد تقلص باتجاه الخليج، وأن ميناءه بعد خسارته لقاعدة ميناء أم قصر لن يستوعب حاجاته، فساحل العراق المتبقي له ضيق للغاية. إن العراق يعاني من إشكالية جغرافية ناتجة عن محدودية موقعه البحري نسبة لحاجته للتوازن مع إيران. وهو لكي يحافظ على التوازن مع إيران مضطر لموقع على البحر.

فوفق صلاح عمر العلي، أحد الأعضاء البارزين في مجلس قيادة الثورة وعضو قيادة الحزب في الأعوام 68 ـ 70، ومندوب العراق في الأمم المتحدة حتى 1982 «أن الحدود الكويتية وحدود العراق تعبِّر عن دول حديثة النشأة والتكوين، وهذه الحدود لم تحدد بشكل جيد. لهذا فإن استغلال حرب 1990 لفرض الحدود على العراق يعبِّر عن إشكال كبير، إذ لا تقام حدود بهذه الطريقة. إن موضوع الحدود مؤجل الآن، ولكنه سوف يكون مطروحاً في المستقبل. ولكن هذا يتطلب مجيء نظام ديمقراطي تعددي تبادلي في العراق، حينها ستخف النزعة العدوانية، وقد تطرح قضية حل الاختلاف بالطرق السلمية. حينها قد يعطي العراق الكويت مساحة من أراضيه لقاء منفذ على البحر. العراق خسر مليون قتيل ليضمن شط العرب، وبلا ممر مائي سيبقى العراق يتحين الفرص للتوسع.

ويؤكد البزاز أن واحدة من نتائج الترسيم أن مساحة ميناء أم قصر قد تضاءلت وأن هذا الميناء بإمكانه أن يكون «مثل الميناء البولندي الصغير الذي أشعل الحرب العالمية الثانية». فالإصرار الدولي على تطبيق القرار 833 بخصوص الحدود بين العراق والكويت بغياب قبول عراقي حقيقي له سوف يُثير إشكالات مستقبلية. ويؤكد المحامي والعامل بمجال حقوق الإنسان في المعارضة العراقية د. شعبان «بأن أي نظام قادم في العراق سوف يسعى للتخلص من هذا القرار ومن غيره بأسرع ما يستطيع. ولكن أي نظام ديمقراطي في ظل أوضاع سلمية طبيعية بإمكانه أن

يبحث العلاقة مع الكويت ودول الخليج بشكل هادئ بما يضمن مصالح البلدين والشعبين».

ولا شك لدينا واستناداً إلى تاريخ العلاقة الكويتية ـ العراقية أنه سوف يبقى أمر واحد لا يتغير بالوطنية العراقية ألا هو مطلب مخرج ومنفذ على البحر. فهذا الأمر الحدودي سيعود للواجهة وهذا أمر يجب أخذه مأخذ الجد. ووفق المعارض العراقي ليث كبة العامل مع مؤسسة أبوالقاسم الخوئي الخيرية:

«حتى لو قامت المعارضة بإعطاء الكويت كل العهود ووقعت على مواثيق عديدة لن يكون هناك تطمين حقيقي بخصوص الحدود. فمن الطبيعي أن الجيل القادم من العراقيين سيثير مسألة الحدود وشرعيتها والطريقة التي فرضت بها. والتخوف الأكبر أن هذا الأمر يمكن استغلاله كحجة لإثارة الأمر الوطني العراقي برمته وبهدف حشد الجماهير وراء قيادة تسعى لبناء شعبيتها. بل من الخطأ أن تتركز السياسة الكويتية على موقف رموز المعارضة من الترسيم، وضرورة أن توقع المعارضة من الآن على هذا الأمر. فالخشية من أن يتحول موضوع الحدود إلى رمز لمجموعة أمور يشعر العراق أنها فرضت عليه فرضاً. وهي، العقوبات، التعويضات، بالإضافة إلى الحدود. فهذا كله قد يكون فتيل المرحلة القادمة».

ومع ذلك فموضوع الحدود وفق ليث كبه ليس مركزياً في العراق، فمثلاً إن الذي يجعل خط أنبوب النفط العراقي يمر في تركيا بإمكانه أن يجعل أنبوباً آخر يمر من ممر آخر. كل شيء يمكن تعويضه بشيء آخر أو ببدائل مقنعة ومفيدة. إذن المنفذ المائي مهم ولكنه ليس أساسياً وبالإمكان البحث عن بدائل. لهذا فالفرضية القائلة إن العراق قد يتعامل مع البحر المتوسط بالإنابة عبر سورية وبيروت والأردن وإسرائيل هي فرضية لها أرضية. وهذه حالة بعيدة الأمد للتعامل مع احتياجات العراق.

الترسيم كما قلنا أثار الوضع العراقي ولكنه أيضاً ساهم لأول مرة في نزع الفتيل بين دولتين قامت إحداهما بإغراق الثانية في بحر من الاحتلال والبطش ونتج عن الأمر حرب كلفت عشرات البلايين من الدولارات وساهم بها أكثر من 700 ألف جندي ضد مئات الألوف من الجنود العراقيين. إن الانطلاق من سهولة أن يقوم

العراق بما قام به وأن يسبب أزمة دولية من الحجم الذي نتج في العام 1990 ـ 1991 ثم ينتهي كل شيء وكأن شيئاً لم يكن هو أمر تبسيطي ولا علاقة له بما هو سياسي وواقعي. لنتذكر أن ألمانيا قد قسمت لأربعة عقود ونصف العقد ودفعت تعويضات لليهود لمدة تجاوزت العقد، وفرض عليها الخضوع للسياسة الأمريكية طوال النصف الثاني من القرن العشرين، وذلك كله كثمن لما قامت به في الحرب العالمية الثانية. لهذا فالترسيم كان نتاجاً طبيعياً ونتاجاً منطقياً لأمر كان من الصعب أن ينتهي دونه. فاللجنة التي رسمت الحدود أنهت عملاً مهماً وانطلقت في سعيها للترسيم من أن شرارة الحرب بدأت هنا. هكذا يمكن القول إن الترسيم قد أنهى المشكلة الحدودية في إطار القانون الدولي، ولكن هذا لا يعني أن الشأن الحدودي في جانبه السياسي لن يثار في المستقبل. ومن الواضح بأن حكومة عراقية غير مسؤولة قد تسعى لإثارة هذا الأمر في إطار بناء شعبيتها الداخلية. ولكن من جهة أخرى فإن حكومة عراقية مسؤولة قادرة على التفاهم مع الكويت على وسائل تساعد العراق وتساهم في حل مشكلاته واختناقه ولكن في إطار السيادة والقانون والاحترام المتبادل. وقد تنشأ حالات بين هذا وبين ذاك. وقد يكون إمكان تخلي العراق الجاد عن مزاعم الحق التاريخي في الكويت مرتبط بإعادة النظر بوضع العراق النفسي والأمني والجغرافي باتجاه الخليج والبحر. ولكن ذلك يتطلب الكثير من المسؤولية من الجانبين ويتطلب في الوقت نفسه حكومة عراقية تسعى باتجاه الرفاه للشعب العراقي وتبتعد في الوقت نفسه عن عقلية التوسع والسعي العسكري.

استمرار اللاتوازن في العراق

لقد ساهم تحرير الكويت في بناء التوازن في مجال واضح: استعادة الحق الكويتي ووضع الأرضية لترتيب البيت الخليجي. ولكنه لم يحقق التوازن الكلي، إذ لم يعد التوازن للعراق. وبينما نجد أن المجتمع الكويتي ومجتمعات الخليج استعادت الكثير من أمنها بالرغم من دفعها لثمن غال من جراء استعادة هذا الأمن، نجد في المقابل إن الشعب العراقي استمر بعد الحرب في تحمل المعاناة الناتجة عن غزو الكويت. هذا الفارق الكبير بين العراق من جهة والخليج والكويت من جهة أخرى يضع على دول الخليج وعلى الكويت الكثير من المسؤولية في المرحلة القادمة. فالهوة قد تعمقت، والفوارق بين العراقيين والكويتيين إلى ازدياد لدرجة أن السواد الأعظم من العراقيين قد تحول إلى حالة من الفقر المقرون بالتفكك العائلي والبطالة والفوضى. لهذا لم تحل المشكلة بعد، وهناك تحديات شائكة تتطلب الكثير من البناء والعمل.

وبينما من الطبيعي أن نلوم النظام العراقي على ما يجري في العراق إلا أن هذا الأمر يضع منطقة الخليج في مأزق أيضاً، فمأزق النظام والمجتمع في العراق هو أيضاً مأزق للمنطقة. ففي العراق وعلى مدى السنوات الست الأخيرة، اختفت الطبقة الوسطى التي سقطت تحت ضربات التضخم والحاجة، وارتفعت نسب الجريمة، وبدأت تقع انهيارات حقيقية في قيم المجتمع والفرد، بدءاً من انتشار الفساد مروراً بالرشوة انتهاءً بالتفكك الأسري والأخلاقي. ففي العراق اليوم تصنع أسر مفككة، ويصنع فرد ناقم على الذات، على النفس، وعلى القادة، وعلى العالم، وربما على كل شيء. وفي بيئة كهذه ينتشر العنف الداخلي والحقد

الممزوج بالضعف والتردي. هناك في العراق، وكما تشير تقارير محايدة من اليونيسيف ووفد الكلية الطبية في جامعة هارفارد وغيرها، أزمة حقيقية في نظام التعليم وفي نظام الصحة وفي الحياة الخاصة لملايين الأسر. وقد هاجر من العراق منذ حرب تحرير الكويت ما يزيد على المليون معظمهم نجح في الوصول لدول أوروبية وغربية ومعظمهم من الكفاءات. إن العراق يفرغ اليوم من بقايا ا لمتعلمين والمثقفين والأدباء والمفكرين.

وفي إطار هذا اللاتوازن علينا أن نتذكر بأنه تفجرت إبّان مرحلة الغزو العراقي العام 1990 ـ 1991 مشاعر البسطاء في العراق وفي المنطقة المحيطة بالخليج وهي مسألة تعكس الفارق الكبير بين دخل وإمكانات وظروف هذه المجتمعات. إن هذا الأمر: الهوة الكبيرة بين دول الخليج وبين المجتمعات المحيطة في الدخل المادي نسبة لعدد السكان، والهوة في السياسات المختلفة للدول والمرتبطة بسوء التخطيط وقصور التنمية وانتشار الحروب والصراعات، أدى لسواد أوضاع شعبية قابلة للتحريض والتأجيج. إن عنى هذا الأمر شيئاً فهو يؤكد ضرورة التنبه لهذا الخطر الذي قد يتكرر بأشكال أخرى في ظروف أخرى. إن وسائل التعبئة لدى الجماهير البسيطة مسألة تاريخية معروفة، وهي كانت محركاً كبيراً لعشرات الحروب وسبباً لبروز التطرف والحركات الشعبوية والنوايا التوسعية. فأحزمة الفقر تتحول في ظروف معينة لحالة تستغلها القيادات المغامرة. فالعراق حين احتل الكويت طبق مع جيشه مقولة لينين وماوتسي تونغ وكاسترو الخاصة بمصادرة أملاك الآخرين. إن حالة النهب الجماعي هي نفس حالة الثورة الروسية والثورة الصينية وجميع الثورات. ولكن هذا تم بين شعب وشعب وبين أرض وأرض وبين دولة عربية ودولة عربية. لهذا يجب أن يكون هناك حذر كبير من هذه الحالة لا ضمن الوطن الواحد فحسب، بل بين الدول الأوطان العربية. إن هذا الأمر يشكل تحدياً يتطلب الكثير من الجهود الفكرية والاقتصادية والسياسية وذلك لبناء صرح خليجي وأيضاً عربي يأخذ بالتنمية والديمقراطية والسلمية في حل خلافاته.

ولكن هناك ما يؤكد أيضاً بأنه توافرت إبّان الغزو حالة شعبية عفوية رفضت الانغماس في كل الممارسات الخاطئة التي عمّت الكويت. ولا يوجد رمز أكثر أهمية وأكثر احتراماً يذكرنا بالمقدرة على الرفض وسط الطغيان سوى تلك الفتوى

التي صدرت عن المرجع الأعلى للشيعة في العراق السيد أبوالقاسم الخوئي والذي كان يقطن في مركزه في النجف في ذلك الوقت. فالإمام الخوئي (والمتوفى العام 1992) أفتى بتحريم بيع ومصادرة أموال الكويتيين. كما تجنب طوال تلك الكارثة ممارسة شعائر صلاة الميت على أحد ممن قتلوا في الكويت أو بسبب احتلالها. إن فتوى الإمام الخوئي خففت كثيراً من حدة الممارسات الخاطئة العراقية بحق الشعب الكويتي. فالمتدين العراقي وجد نفسه أمام فتوى تفرض عليه الالتزام، وهذا أمر له أهمية وقيمة كبيرة في الوسط الشيعي المتدين. ولكن الأمر الثاني الذي خفف من سوء الحالة هو أيضاً وجود علاقات مصاهرة تاريخية بين الشعبين الكويتي والعراقي. فالصلة بين الشعبين كبيرة وذلك بسبب الجغرافيا والتزاوج والهجرات، وهذا دفع بعناصر عراقية لمساعدة أسر كويتية، ودفع باتجاه تخفيف حدة الفتك التي كانت تقوم بها بعض الأجهزة العراقية في الكويت.

ويمكن القول: إن الذين نهبوا الكويت لم يكونوا من صغار الجنود أو صغار الضباط العراقيين. نعم كان بين هؤلاء مجرمون، وكان بين هؤلاء من كوّنوا عصابات للسرقة وسعوا للنهب، ولكن الكثير منهم لم يكونوا من السارقين إما بسبب الدين أو الإيمان أو الخوف من أن يكونوا كبش فداء للسارقين الحقيقيين. ولربما وجد جندي أنه أمام مكان فيه أغراض قابلة للسرقة، ولربما قام الكثير من الجنود بأخذ دمية من غرفة في منزل أو مبلغ وجدوه في متجر أو فيديو من مبنى. ولكن هذا النوع من السرقة بقي ضمن حدود ولم يشكل الأساس. إن النهب الحقيقي لم يقم به الشعب العراقي بل قام به النظام العراقي وكل المتنفذين فيه وأساساً: الرئيس العراقي صدام حسين وأولاده، وحسين كامل ومجموعته، ووطبان ومجموعته، وعلي حسن المجيد وأتباعه وآخرون من صلب النظام ومراكز قوته. إن ما أخذه هؤلاء وما أخذه جندي بسيط حين عاد إبّان إجازة لقريته هو كالفارق بين البحر وبين قطرة المياه، ومن هنا من الصعب أن نضع اللوم على الشعب العراقي، وإن كنا نتفهم الظروف الشعبية التي تنتج حالة قابلة للتحريض والاستغلال. إن كل اللوم يجب أن يوضع أساساً على الأفراد الذين أخذوا قرار الغزو وحققوا مكاسب كبيرة من جرائه على الصعيد المادي، دون أن يكترثوا بالنتائج السلبية التي حصدها الشعب العراقي من جراء أفعالهم.

وبينما تسود اليوم العراق حالة لوم للكويتيين مفادها «أن الكويتيين سبّبوا لنا ما نحن به ويلاحقوننا في كل مكان»، فأجواء الكويت من جهة أخرى ما زالت تنطلق من أن مخاسر الكويت الأساسية الناتجة عن الغزو العراقي تجعل العراق سبباً رئيسياً في الكثير من التحديات التي تواجهها الكويت اليوم. ولكن هذا يقودنا لأهمية السعي نحو تفادي قيام «حالة شعبية سلبية بين العراق والكويت» مما يساهم في بناء فرضية أبدية النزاع واستمرار حدته وتحويله إلى خلاف منحوت في النفس الشعبية كما هو الحال بين العراق وإيران. إن هذا أمر يستحق الكثير من العناء والتفكير وعلى الأخص في حالة وقوع تغيرات كبيرة في العراق. ولكن من الآن إلى أن تقع هذه التغيرات لا بد من البحث عن طرق تتفادى خلق حالة عداء وشك مستديم مع الشعب العراقي.

وربما يزعج العراقيين على الأخص المعارضين أن الكويت لا تدعم أو تتعامل مباشرة وبقوة مع أي فصيل من فصائلهم كما هو الأمر بالنسبة لجميع الدول المحيطة بالعراق بما فيها السعودية وإيران. وهذا يفسره العراقيون بعزوف كويتي عن التعامل مع الشخصية العراقية بغض النظر أكانت حكومية أم شعبية. وفي هذا يوجهون اتهاماً للكويت بأنها ما زالت على شعورها بالألم من العراقيين ككل. كما يعتبرون بأن دعم الكويت للسيد باقر الحكيم أو للاجئين العراقيين في إيران لا يعبِّر عن تعامل كويتي ـ عراقي وذلك لكون الحكيم أقرب لإيران وبالتالي مساعدته تعتبر نوعاً من أنواع التقارب من إيران.

ولكن يجب الانتباه بأن طبيعة السياسة في الكويت تميل إلى عدم التصرف الصاخب وعدم السعي باتجاه التدخل في الشؤون الداخلية بما يتجاوز تطبيق العراق للقرارات الدولية ذات الصلة بعدوانه على الكويت. بل هناك سعي دائم في الكويت للابتعاد عن دعم أي معارضة في أي مكان بما فيه العراق. هذا العزوف الكويتي عن الدعم الفكري والمالي والسياسي لهذا الفصيل أو ذاك يساعد الكويت على متابعة سياستها القديمة الخاصة بالابتعاد عن التدخل في التفاصيل الداخلية. وهي سياسة تراعي مدى قرب الكويت جغرافياً من العراق ومدى تشابك المسائل سلباً وإيجاباً بين البلدين.

ولا شك أن خط التصعيد في بعض الصحف أو الأعمدة في الكويت والتي

تعكس توجهات الأقلية بين الصحافيين الكويتيين قد ساهم وفق ما يؤكد الكثير من العراقيين المعارضين في تعميق الإشكال مع الشعب العراقي. ففي ظروف الانكسار الشعبي العراقي أمام النظام من جهة وأمام نظام العقوبات من جهة أخرى يكون وقع ما يكتب سلباً عن العراقيين أكبر مما لو تمت كتابته في ظروف طبيعية. وهذا أمر عانى منه الشعب الكويتي إبان محنته، فالذي كتب سلباً عن الكويت إبّان الغزو ترك جروحاً ما زالت قائمة حتى اليوم.

إن الشعب العراقي، بعد كل الذي مرّ به، يبحث عن سلام واستقرار دائم. الشعب العراقي الآن يتمتع بميول سلمية، فهو يهرب من التجنيد، وهناك انهيار في الشعور الوطني العام، هناك سعي حثيث بين العراقيين نحو الأمان الشخصي والفردي، وهناك خوف من العقلية العسكرية والكوارث التي تنتج عنها. وهناك في الأدبيات الخاصة بالنزاعات ما يؤكد هذا الاتجاه، أي الاتجاه الذي يجعل الشعوب التي تدفع ثمناً كبيراً في الحرب تسعى باتجاه السلام. ولكن في المقابل إن استمرار حالة الأزمة وحالة الانهيار العام قد تشكل أيضاً وبنفس المنطق والقوة حالة تدفع باتجاه العنف والفوضى والتطرف والإرهاب. وهذا ما يجب أن تعيه المنطقة، رغم صعوبة الحلول ورغم عمق المأزق الذي بدأ بغزو العراق على الكويت.

إن هذه الحالة الصعبة التي يعيش فيها الشعب العراقي تجعله يحتاج للكثير من المساعدة وذلك لاستعادة حالته النفسية ودوره. ولهذا فإن إعادة ثقة الشعب العراقي بمحيطه الخليجي والعربي يجب أن تكون على سلم الأولويات. فبالمحصلة أن كسب الشعب العراقي أكان ذلك على مداخل ومخارج هذه الدول أم من خلال الاهتمام بمشكلات اللاجئين أو من خلال مساعدة مؤسسات الخير التي تُعنى بالعراقيين أو من خلال الإعلام أو البرامج، يعني إمكانية أن يعصي الجنود الأوامر بحالة سعي النظام لقتال جديد في الكويت أو الخليج. المشكلة حتى الآن تتلخص بغياب سياسة خليجية واضحة تجاه الشعب العراقي.

وفي الإطار التاريخي الذي يجمع الحالة الكويتية بالحالة العراقية أو الحالة الخليجية بالحالة الكويتية سوف تبقى صلة التداخل والتقارب التاريخية والجغرافية من جهة كعامل جذب، ومن جهة أخرى، سوف تبقى مشاعر الكويتيين تجاه العراق بعد الغزو والمتداخلة مع مشاعر العراقيين تجاه الكويت منذ التحرير كعامل تنافر.

وستكون هذه العناصر محركات أساسية للعلاقة بين البلدين والشعبين. بل إن هذا المحرك هو الذي يجعل، خاصة منذ الغزو، أهل الكويت كثيري الاهتمام بالتغيرات التي تقع في العراق، وهذا سوف يجعلهم أكثر اهتماماً بمستقبل العراق واستقراره من أي دولة خليجية. وهذا المحرك هو نفسه سوف يجعل العراقيين شديدي الاهتمام بالكويت ومستقبلها، بل لربما يصح القول إن العالم سوف يحكم على العراق في المستقبل وفق الطريقة التي يتعامل بها مع الكويت، ولكن العالم سوف يحكم على الكويت وفق الطريقة التي تسعى من خلالها لحل تناقضاتها مع أول حكومة سلام عراقية. السؤال الدائم أمامنا: كيف تتحول العلاقة من واقع سلبي إلى واقع إيجابي، وكيف تنتقل من حالة الترقب والشك والحرب والأسرى إلى حالة لبناء التعاون الهادف؟ إن هذا التحدي سوف يبقى معنا لفترة طويلة وعلى الفكر كما على السياسة أن يجدا له جواباً واقعياً.

إعادة التأهيل أم ماذا؟

من الصعب على العراق في ظل النظام الراهن أن يعود للإطار الدولي بانفتاح شامل وكأن شيئاً لم يكن. هذا أمر مستقل عن العقوبات وسيأخذ وقتاً طويلاً يتجاوز حكم صدام حسين ومرحلة حكمه. فالانفتاح سيتطلب قائداً آخر في العراق، وسلوكاً هادئاً وتعاملاً ذكياً مع الدول المحيطة ومع دول العالم ومع الولايات المتحدة. حينها ستكون الفرصة بتخفيف القيود المفروضة على العراق فرصة حقيقة وذلك في ظل آفاق الانفتاح على العالم. كما أن اختزال الوضع العراقي لبضعة عقود لهذه الشركة أو لتلك أو لهذه الدولة الكبرى أو لتلك فيه الكثير من التبسيط. فالمؤسسات والشركات والدول تبحث عن مصالحها ولكن في الوقت نفسه النظام في العراق يمثل حالة خاصة تجعل أكثر الدول سعياً للتعامل معه شديدة الحذر من تقلباته ومن عدم استقراره كما أنها قادرة على التراجع فور اكتشافها لمدى الإحراج الذي قد يسببه لها العراق. فتجربة 1990 ـ 1991 لم تقع مع نظام آخر، وأخذ الرهائن الغربيين لم يتم مع أحد غير النظام الذي يترأسه صدام حسين. ولهذا بوجوده على رأس السلطة سوف يبقى العراق أسير إشكالات عديدة وأطواق كثيرة. وهناك أكثر من احتمال ما زال ممكناً في العراق. فآفاق الانقلاب والتغيير ما زالت احتمالاً قائماً في العراق، وهذا احتمال من الممكن أن يقل في ظل ظروف ولحظات محددة. بل وفق الأمير علي بن الحسين، الذي يشكّل بحد ذاته ظاهرة سياسية جديرة بالمتابعة (آفاق عودة الملكية إلى العراق) فإن التغيير في العراق أمر ممكن، وتصور عراق ديمقراطي في ظل ملكية دستورية هو أيضاً أمر ممكن في المدى المتوسط.

إن حالة التآكل في قاعدة النظام العراقي هي من أهم العناصر التي تؤكد حتمية

التغير في العراق. ففي السابق اعتمد النظام على قاعدة شعبية كبيرة، والآن القاعدة تقلصت بسبب دموية النظام وبسبب الصراع الداخلي، فهو كان بالبداية يعتمد أساساً على حزب البعث، ثم تحول إلى حكم الطغمة البعثية بعد أن فقد قاعدته البعثية. ثم تدريجياً تحول لحكم العشيرة في تكريت، ثم للثالوث: المجيد وأولاده والإخوة الحسن ثم صدام وأولاده. بل في بلد يرقد فيه ابن الرئيس مقعداً في المستشفى بعد حادثة اغتيال، وفي بلد سيدته الأولى تعيش تحت الإقامة الجبرية بعد مقتل زوجي ابنتيها الاثنتين وبعد تيتيم أحفادها وأحفاد الرئيس وبعد مقتل أخيها، وبعد أن تم وضع ابنتيها تحت الإقامة الجبرية وفصلهما عن أبنائهما، فكل شيء متوقع. إن الانقسامات بالعائلة كبيرة، والعراق يحكم بالقمع والإرهاب، ودور النفط فوق كل هذا أصبح محدوداً بفضل العقوبات والديون وحربي الخليج إن تناقضات بهذا الحجم لا بد أن تخلق أزمات للنظام ومن الطبيعي أن تخلق على أرض الواقع مفاجآت. إن القوة الوحيدة الفاعلة في العراق الآن هي الجيش. أما بقية القوى فهي مشلولة وبإمكانها أن تكون عناصر مساعدة دون أن تمتلك المقدرة على حسم الموقف. فالمعارضة في الخارج على سبيل المثال تلقت أقصى ضربة لها على يد الجيش العراقي في أربيل في سبتمبر 1996.

إن خطاب المعارضة منذ حرب تحرير الكويت لم يكن مقنعاً للجيش ولا لأعضاء الحزب، لهذا فالخطاب المطلوب في العراق هو خطاب هادئ يخاطب الحزب والجيش قبل أن يخاطب أي جهة شعبية أخرى. فالمطلوب من الخطاب السياسي المعارض الكثير من إعادة التقييم والنقد لصالح الاهتمام بالخط العراقي، والمطلوب ألاّ تبدو المعارضة كألعوبة في يد الدول الكبرى أو الدول الإقليمية. إن خطاب المعارضة العراقية يتطلب الكثير من التعديل والسعي نحو الاستقلالية. وقد يكون هذا أمراً من الصعب تحقيقه في المدى المنظور.

ولكن القلق كل القلق بأن زوال صدام سوف يفتح الباب لاضطراب الوضع وبأن خلفاء صدام لن ينجحوا في كبح جماح التقسيم وتدخل إيران وتركيا وثورات الأقاليم وتفكك العراق. لهذا في ظل وضع كهذا هناك احتمال ألاّ يكون التغير في العراق بالاتجاه الذي تتمناه المنطقة: سلمياً وديمقراطياً. بل هناك احتمال أن يبرز نظام متطرف وطنياً أو إسلامياً في العراق، وفي أجواء كهذه قد تتحول الحدود مع

الكويت إلى قضية أساسية بهدف اكتساب النظام للشرعية السياسية وهزمه لمعارضيه ومنافسيه الداخليين. وبينما نجد أن مسألة الحدود بين العراق والكويت ليست القضية المركزية والوحيدة بين البلدين، الآن إلا أنها قد تتحول إلى قضية رئيسية بفضل الاستغلال من قبل نظام يسعى لكسب شعبية سياسية داخلية. ويبدو أن العراقيين سوف يحتاجون لرمز وطني ولشعار وطني وربما لعدو خارجي لإعادة شد البلاد، وقد يجدون في الكويت وآثار هزيمة 1991 تلك الحالة المطلوبة.

لهذا وخوفاً من هذا السيناريو (دكتاتور جديد، أو فوضى شاملة) تميل معظم القوى الإقليمية وإلى حد ما الدولية إلى صعوبة إيجاد بديل لصدام حسين في العراق. فقد قام النظام بتصفية كل من يشك بإمكان أن يكون بديلاً عنه، وأنشأ نظاماً يقوم على توازن الرعب الداخلي بين شيعة وسنّة، بين عرب وأكراد، بين ضباط الأجهزة وضباط الوزارات، بين الأسرة وبقية الناس، بين تكريت وبقية الناطق، وهكذا. هذا الرعب يبقي صدام حسين فوق الجميع كحكم نهائي. بل لو مات صدام الآن بحادث سيارة قد تنفجر في العراق أحقاد بحجم العراق. وقد تتبلور حالة من الفوضى والعنف والحرب تفتت البلاد. وقد يأتي حكم يستغل العراقيين باتجاه المزيد من العزلة عن المحيط. إن مناورة نظام صدام كلها مرتبطة بالسلطة. وهو نموذج كريه للسياسة في العالم العربي ونموذج يفتقد للشرعية، ودموي، لكنه في الوقت نفسه قد يمتد به الوقت وقد يسيطر في العراق لفترة طويلة خاصة بعد أن استعاد سيطرته في الشمال في أيلول 1996. ولكن هذا سوف يساهم في تعزيز الآلام التي يعاني منها الشعب العراقي.

إن طبيعة الأزمة تتلخص بالآتي: إن سقط صدام حسين ونظامه فقد تنفجر حرب أهلية في كل العراق، وإن سقط صدام حسين ونظامه قد يأتي نظام إيراني أو أصولي في العراق. وإن لم يسقط نظام صدام حسين سوف تستمر رهبة أفعاله السابقة وغزواته وتهديداته ولامسؤوليته ومعارضته للواقع الدولي. وإن رُفعت العقوبات عن العراق قد تشعر المنطقة بالخوف من أن يعود النظام العراقي لأعماله السابقة نفسها، وإن لم تُرفع قد يكون الثمن الذي تدفعه المنطقة كبيراً من حيث الجروح الأبدية بين الشعب العراقي والشعوب المحيطة، أو من حيث الجروح الذاتية التي تحفر في الشخصية العراقية المستقبلية والتي قد تكون أكثر تهديداً للمنطقة من

سابقتها. لهذا يعود الجميع ويفضّلون أسهل الحلول وأكثرها قرباً منّا: استمرار الأمر الراهن إلى ما لانهاية. ولكن هذا ليس بحل وهو مدعاة لمواجهة إشكالات عديدة في المستقبل.

لهذا فإن مشاعر العراقيين أكانوا في الشمال أو الجنوب أو الوسط، وكذلك مشاعر الكويتيين والخليجيين والكثير من العرب، وإن اختلفت التجارب والمصادر، هي مزيج من الشعور بخيبة الأمل وعدم القدرة على التغيير، وهي تعكس في الوقت نفسه الشعور السائد بأن الغرب يفضّل صدام حسين، ولكنه لا يستطيع التعامل معه سياسياً، وأن الكثير من الدول تفضل الأمر الراهن وذلك خوفاً من التغيير أو خوفاً من المستقبل أو خوفاً من أن تقوم دول الخليج بتخفيض ميزانياتها العسكرية فتشتري أسلحة أقل.

بل هناك آراء تؤكد أنه ما دام صدام يشعر بتحد خارجي لن يتنازل، فكلما يواجه تحدياً يتحدى بأكثر منه، فهذه هي لغته. وسياسته أنه سوف يدفع بين الحين والآخر لحافة الهاوية، أملاً في تحقيق بعض المكاسب، فهو يواجه الأزمة بأزمة. هذه الفرضية تؤكد صعوبة أن يتراجع النظام العراقي الراهن أمام الشعب لصالح الديمقراطية وصعوبة أن يتراجع أمام الدول الإقليمية لصالح تجاوز الماضي، وصعوبة التراجع أمام دول العالم لصالح التفاعل مع القانون الدولي. إن العراق بقيادة صدام يراهن على صعوبة تخلص الجيش منه لخوفه من الخارج، وصعوبة أن يتخلص منه السنّة لخوفهم من الشيعة والأكراد، وصعوبة أن يتخلص منه الأكراد لخوفهم من بعضهم بعضاً وصعوبة أن تتخلص منه الولايات المتحدة لخوفها من البديل وصعوبة أن تتخلص منه الدول العربية لخوفها من إيران وهكذا. هذا يجعل صدام مرتاحاً في وضعه الحالي الذي يطمح لتطويره في المدى المنظور لصالح مكاسب سياسية ودولية ودون أن يقدم تنازلات كبيرة في المقابل.

وبينما من الصعب (ولا نقول من المستحيل) أن يقوم نظام صدام بغزو آخر للكويت خاصة في المدى المنظور، إلا أن الأحقاد والتصورات نفسها قد تبرز على السطح فجأة خاصة إذا ما شعر النظام أنه زائل لا محالة وأنه ساقط نتيجة أوضاع داخلية. بمعنى آخر إذا ما فقد النظام الأمل بإعادة التأهيل النسبي فإنه قد يُقبل على عمل متطرف يصيب دول المنطقة وعلى الأخص الكويت. ولنتذكر أنه يحمّل

الكويت اليوم مسؤولية العقوبات وأنه يقوم بحملة تعبئة ضد الكويت لا تقل في حدّتها عن تلك التي قام بها قبل الغزو. وهذه التعبئة تحمِّل الكويت مسؤولية تفكك الأسرة العراقية ومسؤولية جعل العراق يتراجع عن أراض كان بها قبل 2/ 8/ 1990، ومسؤولية انهيار الأخلاق في العراق. ووفق غانم جواد أحد أقطاب وقادة المؤتمر الوطني العراقي: إن صدام يضمر الحقد الأعمى للكويت التي يعتبر أنها تسببت بإضعافه، وهذا أمر يؤكده الكثير من المراقبين والمتابعين للحالة العراقية ولآراء الرئيس وكل من خرج من دائرته الضيقة. الآن هناك في دائرة المخابرات العراقية قسم خاص بالكويت ومقره البصرة ومهمة هذا القسم تهيئة المخرِّبين وتهييج الناس ضد الكويت وتوجيه الإعلام العراقي.

إن صدام الذي اعترف بالترسيم قادر بلحظة زمنية محددة وفق ظروف معينة من الصدام مع الوضع الدولي حول العقوبات مثلاً على إلغاء الاعتراف بالترسيم. فهو نفسه قد أعطى شط العرب لإيران ثم تراجع عنه ثم عاد وأكده، إذن لا يستبعد عنه أي عمل. فصدام ليس رجلاً سياسياً، والكثير من الأمور التي كان بإمكانه أن يعالجها بالسياسة عالجها بالقوة، إنه رجل مؤامرات من الطراز المدمن، وهذا أمر من الضروري عدم إغفاله ولهذا يصعب التنبؤ بسلوكه. وصدام قد يخطو خطوات ذكية من شاكلة إعادة احتلال شمال العراق لكنه لا يعرف كيف يسويها بالسياسة ومن هنا خطورته على العراق وعلى جيرانه.

والملاحظ أيضاً أن صدام حسين تعلَّم من بعض ما حصل على الأقل في إطار نسبي. فمن الملاحظ مثلاً أن ردة فعل صدام على مواقف الأردن منذ أكتوبر 1994 ومنذ هرب حسين كامل تميزت بالهدوء. كما أن سياسته التي تسعى باتجاه إعادة كسب تركيا، والتنسيق معها رغم أن تركيا كانت جزءاً من التحالف ضده تشير إلى مدى استعداده للتأقلم في سبيل أهدافه. وللعراق اليوم توجهات مع مصر التي تحرص على وحدة العراق. إذن هناك تغير في اللهجة في العراق في جوانب، ولكن هذا التغير سرعان ما يتراجع للخلف في أول اشتباك في الكلمات أو عند إلقاء صدام حسين لخطاب بذكرى احتلاله للكويت. التناقض بين الخطاب العراقي ما زال كبيراً وهو يعكس عدم مقدرة العراق حتى الآن على تفسير كل ما حصل أو لتجاوزه، كما أنه يعكس مدى تعقد الوضع الداخلي العراقي وتناقضه. ويمكن

القول إن النظام في ظل ظروفه الحالية يفضّل أن يبقى بحالة صدام مع العالم لكن ضمن حدود، وأن هذه الحالة تبرر له سياسة القبضة الحديدية مع الأغلبية العراقية في الداخل، كما أنها تساعد على إطالة أمد السلطة السياسية التي قد تنهار إذا ما تعاملت مع دول المنطقة والعالم بطريقة تتناسب وقواعد التعامل الدولية. ومن الصعب على سلطة من هذا النمط أن تستمر في ظل ظروف طبيعية خالية من الأزمات ويكتنفها التطبيع مع العالم المحيط. بل يمكن القول إن التطبيع والتهدئة والظروف الطبيعية مع دول الخليج ودول العالم هي ألد أعداء النظام العراقي. بل إن هذا الأمر: الحالة الطبيعية مع الدول المحيطة هي التي أدت بالنظام العراقي إلى ثورته على المنطقة وخروجه على أعرافها وتدميره للكويت ونسفه لعلاقاته الخليجية.

ولكن الأهم أن العقوبات بشكلها الراهن من الصعب أن تستمر إلى ما لانهاية. العقوبات سوف تتراجع مع الوقت وتجربة الغذاء مقابل النفط سوف تتطور. وسوف يتطور وضع العراق ليتحول لوضع شبيه من حيث الوضع الدولي والعزلة لذلك السائد في إيران. حصار معقول وتوتر بين فترة وأخرى حول أمور عديدة. وحتى لو أرادت دول العالم التحدث مع صدام سوف يبقى لصدام عقليته التي تمنع دول العالم من المغامرة معه مرة ثانية كما كان الحال في الأعوام 1980 ـ 1990. ومن جهة أخرى سوف يبقى الضغط الأمريكي عاملاً أساسياً في عدم تطبيع وضع العراق بالكامل. إن إعادة تأهيل العراق تتم ضمن سياسة الخطوة خطوة وهي عملية قائمة وقد بدأت منذ حرب تحرير الكويت مروراً بالتفتيش عن مواقع الأسلحة العراقية، ومروراً بتحدث بعض الدول الخليجية إلى صدام حسين وقيام بعض الدول الأوروبية بتوقيع عقود معه وانتهاءً بتطبيق النفط مقابل الدواء والغذاء. إن عملية إعادة تأهيل العراق عملية طويلة صار لها ست سنوات وهي تتم ضمن حدود وضمن توازنات سياسية دولية وإقليمية بطيئة الخطوات، ولكنها في الوقت نفسه عملية تتم ضمن سقف محدد ومن الصعب أن تخرج عنه في ظل النظام الراهن في العراق.

إن هذه السياسة تقوم على آفاق أن يكون العراق قوياً أمام إيران ولكن دون أن يسمح له باستعادة مجده العسكري وتصنيعه وسيطرته الخارجية. إن السياسة

الدولية تجاه العراق وعلى الأخص الأمريكية تتعامل مع التوازن العراقي في إطار حساس للغاية. فمن جهة، تسعى لأن يتوافر للنظام مخارج يتنفس منها، وفي الوقت نفسه تتأكد من إغلاق المخارج الأخرى التي قد تعيده إلى مجده السابق. وهذا يعود ويجعل النظام مضطراً لحساب خطواته ومخاسره إن أقدم على عمل كبير باتجاه الكويت أو الخليج. فالنظام في العراق يفهم ميزان القوة ويفهم لغة القوة كما لا يفهمها أي نظام عربي آخر، وهو يخشى أن يفقد المكاسب والمخارج التي حققها على مدى السنوات الست. إننا نجد على سبيل المثال بأن العديد من الدول الخليجية لا تتحدث عن تغير النظام العراقي، وبعضها أنشأ بعض العلاقات معه، كما أن الكويت لم تعد تتحدث بهذه اللغة، كما أن الوضع الدولي لم يعد يتحدث بهذه اللغة. في هذا الإطار يشعر صدام بالانتصار والقوة وهذا يجعله يمارس بعض المرونة مع محيطه. المهم بالنسبة له أن يعيد الاعتبار لنفسه أولاً، ويبدو أن عملية أربيل والشمال أعادت له الكثير من الاعتبار. ويبدو أن العراق قادر على التعايش مع هذه السياسة ضمن حدود مقبولة، وأنه بين الحين والآخر يثير أزمة بهدف أخذ المزيد من المكاسب لصالح إعادة التأهيل. فمثلاً من المتوقع أن يتطور أمر الغذاء مقابل النفط نحو تصدير المزيد من النفط، ولكن بخطوات هادئة وتدريجية وفي ظل إطار مرتبط بالقرارات الدولية، ولكن من المتوقع أن تتجمد الأمور عند هذا الحد لفترة طويلة.

إن كل هذا يؤكد أنه من الصعب على العراق في ظل النظام الراهن أن يعود للإطار الدولي بانفتاح شامل وكأن شيئاً لم يكن. هذا أمر مستقل عن العقوبات وسيأخذ وقتاً طويلاً يتجاوز حكم صدام حسين ومرحلة حكمه. ولهذا فالمعادلة في العراق هي الآتي: بوجود صدام على رأس السلطة سوف يبقى العراق أسير إشكالات عديدة وأطواق كثيرة. ولكن من جهة أخرى، إن العقوبات بهذا الشكل من الصعب أن تستمر إلى ما لا نهاية، بل على الأغلب أن العراق في ظل حكم صدام حسين سوف يتطور وضعه ليتحول لوضع شبيه من حيث الوضع الدولي والعزلة لذلك السائد في إيران. طوق معقول وتوتر بين فترة وأخرى حول أمور عديدة وعلاقات مقبولة مع البعض وعزلة عن البعض الآخر ودور محفوظ في مجال ودور ممنوع عنه في مجالات أخرى.

التعامل مع العراق وسياسة بناء التوازنات

إن الأمر الملح الآن هو في بناء سياسة تحافظ على وحدة أراضي العراق في مواجهة إيران والتوازنات الإقليمية من جهة، وفي الوقت نفسه ضمان عدم استغلال العراق لدوره في التوازن الإقليمي من أجل تحقيق بعض من أهدافه في الكويت، وفي منطقة الخليج. إذ تؤكد الكثير من التصريحات العراقية أن هذه الأهداف لم تتغير من حيث سعي العراق باتجاه الكويت وسيادتها وسعيه للسيطرة خارج حدوده. بل إن سيطرة العقلية نفسها التي صنعت العام 1990 ـ 1991 في العراق هي التي تشكل حتى الآن نقطة الاحتكاك الأهم مع العراق اليوم. بمعنى آخر كيف يمكن الحدّ من آفاق أن يكون الرئيس صدام حسين لا يزال ينتظر الفرصة لفرض وضعه إقليمياً من جديد وبالتالي كيف يمكن بناء سياسة تتجاوز مجرد احتواء العراق إلى سياسة أكثر فعالية تغير السلوك العراقي إيجاباً من جهة، ولكنها لا تجازف بغزو آخر أو تصعيد كبير؟

للقيام بهذا، لا بد من اتباع الكويت، وكذلك دول الخليج لسياسة من عدة أبعاد. فالمشكلة الأكبر في منطقة الخليج أن دول الخليج ضعيفة عسكرياً وبالتالي فإن أحد أهم خياراتها يقوم على:

أولاً: تقوية تحالفها العسكري مع الدول الكبرى المتنفذة وعلى الأخص الولايات المتحدة. فهي لا تستطيع أن تصمد عسكرياً أمام العراق، وتعجز عن الوقوف أمام طموحات إيران الإقليمية الراهنة والمستقبلية. لهذا فالبُعد الأول من السياسة الخليجية والكويتية يجب أن يدور حول تقوية التحالف مع دول التحالف الكبرى وهي الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا وروسيا. بل يجب العمل على زيادة دور ومساهمة جميع الدول الكبرى في منطقة الخليج. فهذا الغطاء العام قد

يتحول لمؤسسة تعاون بين الدول الكبرى ودول الخليج وقد تنضم إليها بعض الدول العربية وربما تركيا وذلك بهدف الحفاظ على أمن الإقليم. ودون هذا فسوف تقع المنطقة في أزمة فراغ ينطلق منها صدام كما تنطلق من خلالها إيران باتجاه التوسع والسيطرة. إن السعي نحو الدول الكبرى يجب ألاّ يعني أساساً شراء أسلحة وتحقيق حالة استنزاف دائمة لدول الخليج، بل الاتفاق على أساسيات الأمن وعلى سياسة مواجهة كل الاحتمالات في منطقة الخليج وعلى الأخص مع العراق.

ثانياً: ولكن في المقابل على الكويت كما على دول الخليج أن تجد طريقة للتفاهم مع الولايات المتحدة على سياسة أكثر حزماً في حالة قيام العراق بتهديد الأمن أو بحالة قيامه بتحد واضح للقرارات الدولية. هذا يعني أن الرد الذي قامت به الولايات المتحدة في الجنوب والشمال في سبتمبر 1996 كان رداً هزيلاً ساهم في تقوية صدام حسين وفي إضعاف مصداقية دور الولايات المتحدة الإقليمي. فمن دون سياسة حازمة في المرحلة القادمة سوف يسيء العراق قراءة موازين القوى مما يشجع على المغامرة والمقامرة بحق الدول الصغرى في منطقة الخليج. المطلوب إذن إعادة الاعتبار للدور الأمريكي والدولي في إطار سياسة تطرح ميزاناً للقوى يصعب تجاوزه بالنسبة للعراق، ولكنها في الوقت نفسه تحافظ على وحدة العراق وسلامة أراضيه.

ثالثاً: وفي هذا الإطار مطلوب من الولايات المتحدة إعادة الاعتبار للتحالف الدولي والسعي الجاد باتجاه إقناع فرنسا وروسيا وبريطانيا بسياسة متفق عليها. إن الجهد الدبلوماسي باتجاه هذه الدول يجب أن يُعاد إحياؤه، فأمن الخليج كان مهمة جماعية العام 1990 ـ 1991، وإرساء قواعد أمنية ثابتة يجب أن يبقى مسألة جماعية. إن الإهمال الأمريكي لدول التحالف كما هو واضح من ردود الفعل الأمريكية الانفرادية تجاه إيران وتجاه الحدث العراقي لا يساهم إلا في شق الموقف بين دول التحالف وهذا يقود بدوره إلى مقدرة العراق على تحقيق اختراق حقيقي في جبهة التحالف. والمعروف أن صدام حسين يراهن على ضعف التحالف وانهياره النهائي، ولهذا فأي سياسة صائبة يجب أن تبحث عن طريقة لبعث التحالف وتقويته، وهذا يتطلب استفراداً أمريكياً أقل ومرونة أمريكية لحد الشراكة الحقيقية مع دول التحالف.

رابعاً: إن تقوية التحالف مع الدول العربية التي وقفت مع الكويت في حرب التحرير يعتبر أمراً في غاية الحيوية. وفي هذا المجال فإن مصر أساسية لتوازنات الخليج، وبلا دورها تصبح المنطقة مكشوفة لاحتمالات عديدة، فهي الدولة العربية التي تمسك بمفتاح التوازن في الوضع العربي العام. فمثلاً إن أحد أسباب التوتر الإيراني تجاه الدور المصري في الخليج مرتبط بمعرفة إيران بأن مصر هي الدولة الأكثر قدرة على تقديم حالة إجماع عربي حول منطقة الخليج. وبالمعنى نفسه فإن سوريا التي تحاذي العراق أساسية في السياسة التي تهدف إلى بناء توازنات أمنية صائبة في منطقة الخليج. من هنا يصبح تطوير اتفاق دمشق أمراً أساسياً في المرحلة القادمة. بل إن سوريا بعلاقاتها مع إيران وبصراعها مع العراق تلعب دوراً مهماً في إقناع إيران بالتهدئة كما في إشعار العراق بأن حدوده مع سوريا غير مؤمنة كلية.

خامساً: إن استعادة الكويت كما دول الخليج لعلاقاتها العربية الرسمية والشعبية التي تمزقت بفضل الغزو العراقي هو أمر ملح. وبالرغم من قطع الكويت ودول الخليج، وبدرجات متفاوتة، لأشواط معقولة باتجاه تطبيع العلاقات مع الأردن وسلطة الحكم الذاتي الفلسطيني وتونس واليمن، إلا أن البرود ما زال يكتنف هذه العلاقات التي مزّقتها المواقف المتباعدة، وسوء تقدير المواقف، والمراهنة على صعوبة حصول المواجهة بين العراق والتحالف الدولي، والمراهنة على آفاق الحل العربي. ومع ذلك فإن الحاجة ملحة والظروف تفرض أن يتم السعي باتجاه كسب مواقف هذه الدول بالإضافة للتعبيرات الشعبية والمدنية فيها وعدم فرزها إلى جانب القوى التي لها مصلحة في هدم العلاقات العربية ـ العربية أو التي تساهم في عدم استقرار الأوضاع العربية. إن الأهداف العراقية في ظل النظام الراهن لم تتغير حتى الآن، بل إن الذي تغير هو المقدرة على التنفيذ، وهذا يتطلب أوسع جبهة ممكنة لحصر عقلية التطرف والفوضى، وكذلك لمساعدة كل من تراجعوا عن هذه العقلية، وقد اكتشفوا مدى خطورتها، على التراجع. وبالدرجة نفسها نجد أنه من المفيد أن تسعى دول الخليج وأن تسعى الكويت باتجاه استكمال التسوية السلمية وفق الأسس الشاملة والعادلة، وذلك لأن في استكمالها ما يساعد على التخفيف من حدة التطرف والغلواء في المنطقة العربية.

أما **سادساً**: فمن الضروري أن تجد الكويت وأيضاً المملكة العربية السعودية طريقة للتوسط بشأن الخلافات الخليجية ـ الخليجية التي تُفتِّت الصف الخليجي وتجعله عرضة للاختراقات وعلى الأخص من قبَل العراق. فهناك فروقات بين مواقف دول الخليج تتعلق بالشأن الحدودي كما الإقليمي والعربي والدولي، وهذه الفروقات تتحول إلى مدعاة للاستغلال من قبَل العراق على الأخص. فمثلاً الخلاف القطري ـ البحريني أو التناقض السعوديَ ـ القطري الذي تبلور في المرحلة السابقة، أو آفاق تناقضات شبيهة بين دول الخليج يدفع بعض دول الخليج باتجاه عقد تسوية مع العراق من أجل بناء التوازن المطلوب مع الجيران. وبينما قد يكون هذا الأمر طبيعياً في سياسة التوازنات، إلا أنه يقدم الرسالة الخاطئة للعراق مما يعيد الأمور إلى حافة الهاوية في منطقة الخليج. لهذا لا بد من وسيلة لتقوية التحالف الخليجي ـ الخليجي ولحل التناقضات الخليجية في إطار سياسة متفق عليها.

سابعاً: من الضروري أن تجد دول الخليج وأن تجد الدول الأوروبية وكذلك الولايات المتحدة طريقة للحوار مع إيران دون أن يعني هذا التقليل من سياسة الاحتواء العام التي تقوم على بناء ميزان للقوى أمني يمنع إيران من توسيع نشاطها العسكري والأمني في المنطقة. ولكن هدف هذا الحوار يجب أن يكون إقناع إيران بضرورة أن تتوقف أو أن تخفف أو تتراجع نسبياً عن سياسة بناء قوات تقليدية كبيرة وسياسة استملاك وبناء أسلحة الدمار الشامل. إن هذا الأمر بغاية الأهمية، إذ لا يُعقل أن تقوم إيران بالتسلح بينما ينزع السلاح العراقي، ولا يُعقل أن تقوم إيران ببناء أسلحة الدمار الشامل في وقت تُنزع هذه الأسلحة من العراق. كما لا يُعقل أن تقوم إيران باستمرار احتلال الجزر الإماراتية الثلاث والتدخل في شمال العراق بينما يوضع طوق شامل حول العراق. هذا يعني بأن استمرار إيران في سياسة توسيع مجالاتها وبناء ترسانتها سوف يخيف دول الخليج وبالتالي قد يؤدي في مرحلة قادمة إلى إعادة بعض دول الخليج إلى الحضن العراقي دون أن يغيِّر العراق سياساته وأهدافه في منطقة الخليج. ولتفادي هذه العودة غير المدروسة والتي قد تفجِّر أزمة خليج جديدة، على إيران أن تغيِّر بعضاً من سياساتها. أما كيفية الوصول بإيران لموقف من هذا القبيل فهو أمر يحتاج للدراسة وللحوار المدروس.

أما **ثامناً**، فمن الضروري أن يُعاد الاهتمام بتركيا. فتركيا تحيط بالعراق، وبيدها

مفاتيحه الأساسية. بل إن قيام تركيا بالتطبيع مع العراق سوف يعني إضعاف كل سياسات التحالف. لهذا من الضروري أن يكون هناك جهد كويتي وخليجي لبناء جسور قوية بين تركيا ودول الخليج. كما من الضروري أن تسعى الولايات المتحدة لترميم علاقاتها التركية. ويجب أن يكون هناك وعي بأن العراق الذي دخل إلى مناطق الأكراد قد ينقلب على حلفائه الأكراد بين ليلة وضحاها مما يعيد الوضع في شمال العراق إلى الفوضى وإلى نقطة الصفر. هذا يعني أن المسألة الكردية لم تنته في شمال العراق وأنه ما زالت هناك فصول لم تكتمل. بل على تركيا وأيضاً دولَ الغرب أن تكون مستعدة لاحتمالات عديدة هناك.

أما **تاسعاً**، فيجب عدم الإعلان عن السعي للإطاحة بنظام صدام، ولكن من الممكن السعي لبناء الأجواء التي قد تؤدي ببعض العراقيين لأخذ الأمر بيدهم. لهذا إن التعامل مع العراق في الإطار العام يجب أن يركز على تطبيق القرارات الدولية ومنع استعادة مواقعه الاستراتيجية أو تشكيله لخطر على الكويت والدول الخليجية. ومن الواضح أن السعي للإطاحة أمر قد فشل وسيفشل وأن الإطاحة أمر داخلي عراقي يتم عندما يقوم به الشعب العراقي. كما أن الإطاحة تجعل صدام حسين أكثر ميلاً للمغامرة لأنها سياسة لا تفتح له مجالاً وثغرات، بالإضافة إلى أن القوى الدولية عاجزة عن القيام بهذا الأمر، وفوق كل شيء، فإن عدم الإطاحة بنظام صدام في ظل رفع شعارات الإطاحة تجعله يعلن كل يوم أنه انتصر لأنه باق في السلطة. لهذا من الضروري أن يترك هذا الأمر جانباً. إن القوى الخارجية لنْ تستطيع تحقيق هذه الأهداف بأكثر من تمهيد الأجواء عن طريق استمرار الضغط وأحياناً توجيه ضربات عسكرية تمنع صدام من التوسع وفك الحبال.

عاشراً: من الضروري في ظل هذه السياسات الأمنية والعسكرية والرادعة أن تكون هناك حساسية مضاعفة تجاه متطلبات الشعب العراقي خارج العراق وفي العراق. من الضروري أن تبحث المنطقة وأن تبحث الكويت عن طريقة واضحة وعلنية للتطبيع مع الشعب العراقي وكل إفرازاته الأدبية والفكرية والعلمية والغنائية والشعرية إلخ. وفي الوقت نفسه كل سياسة تتبع يجب أن تدرس من حيث آثارها القريبة والبعيدة على الشعب العراقي. بل يجب أن يكون هناك جهود مضاعفة بهدف التقرب للشعب العراقي، وذلك مثلاً من حيث تأمين معاملة مميزة للعراقيين

في المطارات الخليجية، أو من حيث تأمين بعثات تعليمية لطلبة عراقيين ضاقت بهم السبل، أو من حيث مساعدة تعليمية وتوظيفية وخيرية للكثير من العراقيين ضحايا النظام. إن التعامل مع الشعب وتطوير العلاقة وامتصاص الحقد الذي يبثه النظام العراقي لا يتناقض أبداً مع المعطيات السياسية ومحاصرة النظام ومحاربته ومواجهته.

إن الأمن الخليجي الذي تم بناؤه بعد تحرير الكويت هو أمن تم تحديده بين كل دولة خليجية على حدة، والولايات المتحدة. المطلوب الآن الانتقال من العلاقة الثنائية إلى العلاقة الجماعية، ومن حالة الفردية إلى حالة المنظمة الإقليمية للأمن والتعاون في إطار شروط واضحة وأهداف دقيقة في الشأن الأمني والاقتصادي التنموي والسياسي. المطلوب تطوير مجلس التعاون الخليجي، وتطوير اتفاق دمشق وصيغة التحالف الدولية وجمعهم في صيغة واحدة لها آلياتها وآفاقها الخليجية والإقليمية. وهذا لا يعني إلغاء مجلس التعاون، بل بناء آلية أكبر تُعنى بالشأن الأمني والجماعي لدول المنطقة. هل يعني هذا أن ننتهي ببناء ناتو إقليمي أم ببناء شيء شبيه؟، هذا ما يجب أن نبحثه من الآن، بينما ما زالت الدول الكبرى تُبدي الاهتمام بدول الخليج وقبل أن يخبو هذا الاهتمام. المهم أن نعرف بأن العراق ما زال حتى الآن بطموحاته وعقليته كما كان العام 1990، لكنه اكتسب خبرة أكبر في التعامل مع الوضع الدولي، والذي يحول دونه ودون بقية دول الخليج هو ضعف إمكاناته الراهنة وخوفه من آفاق الردع وإمكانية أن يخسر المزيد. وإيران لديها هي الأخرى طموحاتها في الإقليم ولديها أزماتها الداخلية التي قد تصدرها في ظروف محددة إلى الخارج. إن إدخال هذين البلدين في ترتيبات المستقبل أمر حتمي ولكنه أمر مرتبط بالتغير في سياسة كلا البلدين، وهو أمر يتوقف في معظمه على نجاح دول المنطقة في عمل ترتيباتها وفي حماية نفسها ومصالحها وفق تصورات أمنية تتجاوز ما هو معمول به حتى الآن.

علاقات اليمن بدول مجلس التعاون

د. عبدالخالق عبدالله

علاقات اليمن
بدول مجلس التعاون

تتأرجح علاقات دول العالم بين التجاذب والتعاون تارة والتنافر والتوتر تارة أخرى. فالتوتر والتعاون هما من بديهيات العلاقات الدولية المعاصرة عامة وهما سمتان مميزتان للعلاقات بين الدول المتقاربة خاصة. فالدول المتقاربة والمتجاورة جغرافياً هي من أكثر الدول ميلاً للتعاون والتوتر في ما بينها.

القرب الجغرافي يولد دائما مجموعة من عوامل التجاذب والتقارب من ناحية ومجموعة أخرى من عوامل التنافر والتصارع من ناحية أخرى. إن اكثر التوترات والصراعات عنفاً وحدةً، كما أن أكثر محاولات التعاون والاندماج الإقليمي نجاحاً في العالم، هي تلك التي تتم بين الدول المتجاورة وليس بين الدول المتباعدة. الدول المتجاورة هي في الوقت نفسه أصدقاء وأعداء طبيعيون لبعضها بعضاً.

إن أكثر الدول صداقة وعداوة هي الدول المتجاورة والتي تنتمي لنظام إقليمي واحد. كذلك فإن دول الجوار هي من أكثر الدول تأثراً وتأثيراً في بعضها بعضاً.

كل دولة من دول العالم تسعى للهيمنة والسيطرة والتأثير على الدول الأخرى. بيد أن دول الجوار هي المجال الأقرب لسعي الدول الطبيعي لممارسة النفوذ أو صدها والتقليل منها [1].

إضافة إلى ذلك فإن دول الجوار، وبحكم القرب الجغرافي، ترتبط في ما بينها بروابط تاريخية وسكانية وإنسانية واسعة ومتميزة. كما توجد في ما بينها شبكة

معقدة من التفاعلات السياسية والاقتصادية والاجتماعية الدائمة والمستمرة والتي تتجاوز الحجم المألوف من العلاقات والارتباطات بين الدول غير المتجاورة [2].

لذلك فإن للجوار أحكامه القاطعة وثوابته الملزمة واعتباراته الخاصة ومترتباته السلبية والإيجابية المتداخلة أشد التداخل. ففي أقصى حالات التعاون والوفاق والانسجام هناك إمكانية للتوتر والصراع والخطر الذي يكون مصدره الأساسي دول الجوار. كما أنه في أعلى درجات الاختلاف والتأزم هناك إمكانية للتنسيق والتحالف، وربما الاندماج والتوحد الاقتصادي والسياسي بين الدول التي تنتمي إلى منطقة جغرافية واحدة.

علاقات دول مجلس التعاون الخليجي مع دول الجوار (اليمن، العراق وإيران) لا تخرج عن هذا السياق العام للتوتر والتعاون السائد في النظام السياسي العالمي. فالتوتر والصراع قائم ودائم ومستمر بين دول المجلس ودول الجوار. بل إن حالة الصراع ازدادت عنفاً ودموية وهي السمة الأكثر وضوحاً على العلاقات في الآونة الأخيرة. هذه الدول هي الأكثر تهديداً لأمن واستقرار دول مجلس التعاون وتسعى علناً لبسط الهيمنة والسيطرة السياسية والتأثير المباشر وغير المباشر على سياساتها الداخلية والخارجية.

كل دولة من دول الجوار، الصغيرة منها والكبيرة، تشكل عبئاً استراتيجياً وقلقاً أمنياً وهاجساً وجودياً متواصلاً لا يمكن إلغاؤه، ويؤثر كل التأثير على الأولويات الإنفاقية والمشاريع الاستثمارية والجهود التنموية في دول المجلس.

لكن بالرغم مما تشكله هذه الدول الثلاث من تهديد ملموس فإنها أيضاً قريبة كل القرب من دول مجلس التعاون على الصعيد الإنساني والاجتماعي والحضاري [3].

بين دول مجلس التعاون ودول الجوار تاريخ لا ينتهي من الروابط المشتركة الواضحة كل الوضوح، والتي خلقت مساحة كبرى للالتقاء، ويمكنها أن تؤسس لتفاعلات تنسيقية وتعاونية في المواقف والسياسات وحتى الطموحات. دول الجوار، مجتمعة وربما كل منها على حدة، تشكل إضافة بشرية واستراتيجية وحياتية مهمة لدول مجلس التعاون.

إن بالإمكان توظيف هذا الرصيد البشري والاستراتيجي الكامن توظيفاً إيجابياً من أجل تحقيق التعايش السلمي والاستقرار السياسي والتكامل الاقتصادي بين دول وشعوب منطقة الخليج والجزيرة العربية عموماً، وبين اليمن ودول مجلس التعاون بشكل خاص.

تحاول هذه الورقة التركيز على اليمن، الذي هو بكل وضوح أكثر دول الجوار قرباً على الصعيد النفسي والاجتماعي والتاريخي والجغرافي لدول مجلس التعاون الخليجي، التي تستمد هويتها وعروبتها من أرض اليمن. إن لليمن خصوصيته التاريخية والحضارية العميقة والتي تمتد منذ فجر التاريخ. وتسعى هذه الورقة لإبراز هذه الخصوصية. كما أنها تسعى للتأكيد على أن اليمن هو أيضاً أقل دول الجوار تهديداً على الصعيد الأمني والسياسي والأيديولوجي لدول مجلس التعاون.

إن اكثر ما يميز اليمن عن بقية دول الجوار، هو تواضع قدراته وإمكاناته وبالتالي، فقره وضعفه النسبي وعدم استقراره السياسي المزمن، الأمر الذي سمح للقوى الخارجية بما في ذلك دول مجلس التعاون وخاصة المملكة العربية السعودية بالتغلغل في الشأن اليمني والتأثير على سياساته وقراراته وإلحاقه بنفوذه الإقليمي.

لكن رغم كل الروابط التاريخية والقرب الاجتماعي والمنافع الاقتصادية والتنموية الكامنة فإن انضمام اليمن إلى مجلس التعاون الخليجي غير وارد حالياً، وربما خلال كل المستقبل المنظور. بل ستحاول هذه الورقة توضيح أن علاقة اليمن بدول مجلس التعاون، في الوقت الراهن، وعلى الرغم من تحسنها التدريجي خلال السنتين الأخيرتين، ليست علاقة ودية بل يكتنفها الشك وعدم الثقة والهواجس المتبادلة، وتعاني من التصدع الذي نجم عن الموقف السياسي لليمن خلال غزو العراق للكويت. لم يتم بعد تجاوز تداعيات هذا الموقف تجاوزاً نهائياً ولا يتوقع أن تعود العلاقات الرسمية إلى نفس مستوى العلاقات الودية والمتينة والاستثنائية التي كانت سائدة بين اليمن ودول مجلس التعاون قبل أغسطس عام 1990.

إن الهدف الرئيسي لهذه الورقة هو رصد المرحلة الراهنة من علاقة اليمن

بدول مجلس التعاون وإبراز تعقيداتها ومقارنتها بطبيعة العلاقات في مرحلة ما قبل ومرحلة ما بعد أزمة الخليج الثانية.

لذلك تسعى هذه الورقة للإجابة عن تساؤلات عدة حول، كيف تدار العلاقات مع اليمن، وكيف كانت عليه العلاقات، وكيف أصبحت وإلى أين تتجه؟ ما هي عوامل التجاذب والتقارب، وما هي عوامل التنافر والتباعد في العلاقات بين اليمن ودول مجلس التعاون؟ وكيف ينبغي عموماً التعامل مع اليمن كدولة مجاورة ذات خصوصية تاريخية ومعاصرة؟ كيف ينبغي التعامل مع اليمن الموحد والديمقراطي، وكيف ينبغي التعامل مع اليمن الذي يعاني من الضعف وعدم الاستقرار والتفكك السياسي والاجتماعي؟ هل ينبغي على دول مجلس التعاون اتباع سياسة التعايش السلمي والاعتماد المتبادل والسعي نحو ضم اليمن لمجلس التعاون، أم أنه ينبغي اتباع سياسية الحذر وتطبيق مبدأ الهيمنة والإلحاق والعزل الإقليمي؟

النموذج اليمني

اليمن هو من بين كل دول الجوار الأخرى، الأقرب لدول مجلس التعاون على الإطلاق. وقرب اليمن ليس قرباً جغرافياً، أي مجرد انتماء لمنطقة جغرافية واحدة من دون عوازل طبيعية.

بل إن قرب اليمن هو قرب تاريخي وحضاري وأسري. اليمن هو الوحيد من بين دول الجوار الذي يدخل في النسيج الاجتماعي والثقافي وفي الموروث التاريخي لدول مجلس التعاون، التي تستمد هويتها الحضارية من الموجات البشرية، التي تدفقت من اليمن، والتي انتشرت في كل أرجاء الجزيرة العربية شمالاً وشرقاً وغرباً.

كما أن عروبة دول مجلس التعاون متجذرة في أرض اليمن أكثر من تجذرها في أي مكان آخر. لذلك فالعلاقة مع اليمن تتخطى علاقات الجوار التقليدية والشكلية لترتبط بأبعاد إنسانية وثقافية وبتقاليد وعادات اجتماعية مشتركة. لقد تطورت هذه العلاقات عبر الفترات الزمنية المختلفة وأصبحت الآن جزءاً من الذاكرة الجماعية لسكان الجزيرة العربية.

إن اليمن هو جزء من التاريخ العام لدول مجلس التعاون الخليجي منذ الفترة ما قبل الاسلام، أي منذ الحضارة العربية الصاعدة في جنوبي الجزيرة العربية والتي تعتبر من أقدم الحضارات والتي بلغت أوجها في عهد الملكة بلقيس في بداية الألفية الأولى للتاريخ.

بين اليمن ودول مجلس التعاون ثوابت الجوار والتاريخ والدم والدين والوجود المشترك والتراث الواحد. لذلك فإن لهذه العلاقات التاريخية الوثيقة بين اليمن ودول مجلس التعاون انعكاساتها على عواطف ومشاعر وأحاسيس الأفراد والتي تتجاوز الاعتبارات السياسية الآنية والفروقات الحياتية والمعيشية المعاصرة[4].

لليمن خصوصية تاريخية واجتماعية كما أن له أيضاً خصوصية أمنية وسياسية تميزه عن بقية دول الجوار. فهو، ونتيجة لتناقضاته الداخلية الحادة واضطراباته السياسية والاجتماعية المستمرة أقل دول الجوار تهديداً لأمن واستقرار دول مجلس التعاون. اليمن هو الدولة الأكثر ضعفاً اقتصادياً وسياسياً وعسكرياً من بين كل دول الجوار.

لا يشكل اليمن بقدراته الراهنة وإمكاناته وموارده المتواضعة كل التواضع، أي مصدر قلق واقعي، وذلك مقارنة بالتحديات والمخاطر الأمنية والسياسية لدول الجوار الأخرى ذات الحضور السكاني الكثيف والطموح السياسي المعلن والبناء العسكري الكمي والنوعي، الذي لا يمكن لدول مجلس التعاون مجاراته. فمن حيث القدرات والإمكانات الفعلية يبدو اليمن كدولة عادية وهامشية ولا يتمتع بأي قيمة استراتيجية.

الأهمية الاستراتيجية الوحيدة لليمن هي إطلالته على مضيق باب المندب المهم، بيد أن أهمية هذا المضيق آخذة في التراجع. لم يكن اليمن، وبخلاف بقية دول الجوار، في أي وقت من الأوقات، إلا في ما ندر، في وضع يؤثر فيه على سياسات ومواقف دول مجلس التعاون. إن تأثير اليمن السياسي ليس ضعيفاً فحسب بل هو منعدم. فكفة ميزان التأثير تميل بشكل واضح لصالح دول مجلس التعاون.

اليمن هو باستمرار في حالة تأثر بمبادرات الدول المحيطة به، والتي تبدو حالياً قادرة على اختراقه وإلحاقه والتأثير على أولوياته. التأثير في اليمن ممكن بحكم التفكك اليمني الداخلي وضعف السلطة المركزية، الأمر الذي سمح للدول الخارجية التأثير في سياسته وقراراته.

لقد وقع اليمن، نتيجة حاجته الماسة للمعونات الخارجية، تحت التأثير والنفوذ السياسي لدول مجلس التعاون وخاصة المملكة العربية السعودية التي لها حضور وتأثير واسع على الشأن السياسي والاجتماعي اليمني. الوضع اليمني سمح بالتغلغل السعودي في الدولة والمجتمع.

لقد تجاوزت المملكة العربية السعودية الدولة لتصل إلى الأفراد والجماعات والمؤسسات، كالقبائل والجيش، من أجل التأثير على خيارات وسياسات اليمن. بل إن التأثير السعودي بلغ إلى قلب صنع القرار السياسي في اليمن ليخلق بذلك «عقدة السعودية» لدى اليمنيين، حيث أصبح في تصورهم أن كل ما يجري في اليمن من أزمات سياسية متكررة ومشكلات حياتية معلقة، هي من صنع المملكة العربية السعودية [5].

الوضع اليمني غير المستقر هو الذي يسمح لأصحاب النفوذ بالتغلغل إلى عملية صنع القرار السياسي. فاليمن، وخلافاً لبقية دول الجوار، هو أساساً دولة فقيرة وضعيفة وتعاني من عدم استقرار مزمن. اليمن يعيش وسط محيط من الأغنياء، ويجاور أكثر دول العالم الغنية بالنفط، والتي تمتلك سيولة مالية تزيد على قدرتها الاستيعابية.

معدل دخل الفرد في اليمن والذي لا يزيد على 400 دولار هو بين أدنى معدلات دخل الفرد في العالم. أما معدل دخل الفرد في دول مجلس التعاون والذي يبلغ في الإمارات على سبيل المثال أكثر من 20 ألف دولار فهو من أعلى المعدلات في العالم ويبلغ حوالي 50 ضعف نظيره اليمني.

هذا الفارق في معدل دخل الفرد يخفي فوارق حياتية ومعيشية واجتماعية وتنموية بين كل من اليمن ودول مجلس التعاون، التي تمكنت من توظيف جزء من العائدات النفطية لتطوير البنية التحتية والإسراع بمعدلات النمو الاقتصادي ورفع

معدلات التنمية البشرية وتحقيق الرفاهية الاجتماعية.

كل ذلك كان يتم في الوقت الذي كان فيه اليمن يزداد فقراً وتخلفاً وتتراجع فيه معدلات نموه الاقتصادي الذي سجل معدلات سالبة خلال الـ 5 سنوات الأخيرة. لقد باعد النفط - وربما أكثر من أي عامل آخر - بين اليمن ودول مجلس التعاون [6].

ومع تراكم الثروة النفطية خلال العقدين الماضيين ازدادت الفجوة الاقتصادية والاجتماعية بينهما. لقد أدت هذه الفجوة الملموسة إلى بروز حساسيات لا مجال لإنكارها بين دول مجلس التعاون التي تعيش في غنى لا مثيل له، واليمن الذي أخذ يئن تحت وطأة الحاجة والفقر وعدم الاستقرار الذي مازال يميز التاريخ المعاصر لليمن.

إن ما يميز اليمن عن بقية دول الجوار، ليس الفقر فحسب، وإنما التفكك الداخلي وعدم الاستقرار السياسي. اليمن دولة مضطربة أشد الاضطراب وتفتقد للاندماج السياسي والاجتماعي وحروبها الداخلية متكررة وقد ازدادت عنفاً ودموية مؤخراً. لقد عايش اليمن خمس حروب رئيسية بالإضافة إلى حربين خاطفتين خلال الـ 30 سنة الأخيرة، أي بمعدل حرب واحدة كل أربع سنوات.

إن التاريخ المعاصر لليمن هو أساساً تاريخ متواصل من الحروب والصراعات الأهلية الدامية بين اليمنين (الشمال والجنوب سابقاً) وبين اليمنيين في اليمن الواحد. العنف والحرب هما الأسلوب اليمني المفضل لحل الخلافات والمشكلات اليمنية الآنية والبنيوية. كل الخلافات اليمنية تتحول إلى أزمات مستعصية والتي بدورها سرعان ما تتحول إلى حروب دامية ومكلفة.

الحرب الاهلية الأولى (1962-1968) بين الملكيين والجمهوريين دامت لأكثر من 7 سنوات متتالية. بعد انتهاء هذه الحرب الأهلية اندلع أول نزاع مسلح بين الشمال والجنوب عام 1972 حول قضية الوحدة. أما النزاع المسلح الثاني بين الشمال والجنوب فقد امتد من عام 1978 إلى عام 1979. تلى ذلك اندلاع الحرب الأهلية بين الفصائل اليمنية الحاكمة في الجنوب في عام 1986.

وأخيراً شهد اليمن عام 1994 حرب الوحدة بين الشمال والجنوب، والتي كانت من أعنف الحروب اليمنية. لقد نشبت هذه الحرب بين الشمال والجنوب في

19 أغسطس 1993 واستمرت نحو شهرين وبلغت خسائرها المالية أكثر من 11 مليار دولار وأكثر من 70 ألفاً، بين قتيل وجريح بالإضافة إلى دمار عمراني وتنموي ونفسي لم يتم بعد تقديره تقديراً كاملاً. لقد انتهت حرب الوحدة، بيد أن تداعياتها الاجتماعية والسياسية والاقتصادية مازالت حية وفاعلة في المجتمع اليمني وفي علاقات اليمن بدول الجوار [7].

فالوحدة يمكن لها أن تتحول إلى ضعف. كما أن الحلم الوحدوي تحول إلى مجرد مشروع هيمنة الشمال الذي يتعامل مع الجنوب بعقلية وثقافة الغنيمة. والشمال يواجه الآن تحدي معالجة المشاكل في الجنوب بالإضافة إلى مشكلاته الاقتصادية والمالية والحياتية المتراكمة والتي ازدادت سوءاً. أما الجنوب فإنه ينتظر بفارغ الصبر يوم الانتقام من الشمال.

والسؤال الذي مازال يبحث الآن عن إجابة مقنعة في اليمن وخارجه، هو هل ستكون الحرب الأخيرة هي آخر الحروب اليمنية؟ كل الاحتمالات واردة، بما في ذلك فرصة حصول اليمن على فترة من الاستقرار السياسي والتلاحم الداخلي والازدهار الديمقراطي. ربما كان اليمن فعلاً في طريقه نحو بناء المجتمع المدني التعددي القادر على احتواء النزاعات والتناقضات في قالب ليبرالي يجنبه المزيد من الحروب.

إن اليمن الموحد والديمقراطي ممكن الآن أكثر من أي وقت آخر. ولا شك أن اليمن الموحد والديمقراطي، سيعزز الأمن والاستقرار الإقليمي. كما أن هذا اليمن الجديد، الذي ربما كان في طور التكوين والذي لم يتبلور على أرض الواقع بعد، سيساهم مساهمة إيجابية في دفع مجالات التنمية في اليمن وفي دول مجلس التعاون معاً. لكن هذا مجرد السيناريو الأكثر تفاؤلاً بالنسبة لليمن [8]. فالوضع اليمني مليء بالتناقضات العميقة ولا يمكن استبعاد عنف سياسي في المستقبل. فالأسباب القبلية والمذهبية والإقليمية والسياسية التي ولدت الحرب الأخيرة، وكل الحروب اليمنية السابقة، مازالت فاعلة وحية في المجتمع اليمني ويمكن لها أن تتسبب في اندلاع حروب مستقبلية جديدة، وهي حتما من الفاعلية بحيث تجعل اليمن، كما كانت على مدى الـ 30 سنة الماضية، في حالة دائمة من عدم الاستقرار والتفكك السياسي والاجتماعي. وتأتي في مقدمة هذه الأسباب، التناقضات القبلية

في اليمن.

اليمن هو القبائل والقبائل هي اليمن [9]. هذا الوصف الذي يبدو مخلاً في بساطته، يحمل الكثير من الحقيقة عن الدولة والمجتمع في اليمن. فالقبيلة هي المؤسسة الأكثر وضوحاً، كما أن شخصياتها وقوانينها وأعرافها تبدو أكثر أهمية وأوسع نفوذاً من مؤسسات وشخصيات وقوانين الدولة نفسها. لقد عجز اليمن عن التخلص من القبيلة كمؤسسة منافسة ومؤثرة كل التأثير في الدولة. كما عجز عن تقليص القبلية والعقلية القبلية التي تعوق الاندماج السياسي والتحديث الاجتماعي.

للحياة القبلية ديمومتها وارتباط الإنسان اليمني بالقبيلة مستمر رغم كل محاولات التحديث، ورغم سعي الدولة الحثيث لبسط سيطرتها على المناطق اليمنية كافة.

إن القبلية ظاهرة ملازمة للشمال والجنوب معاً. بيد أن القبلية متجذرة بشكل خاص في الشطر الشمالي من اليمن، حيث توجد ثلاثة تجمعات قبلية كبرى، هي حاشد وبكيل ومذحج.

وتعتبر قبيلة مذحج أكبر القبائل اليمنية ويتفرع عنها عدد كبير من القبائل الرعوية والزراعية الصغيرة والتي تنتشر في أنحاء اليمن وخاصة المناطق الوسطى. وتأتي بعد ذلك قبيلة بكيل، كثاني أكبر القبائل اليمنية حجماً. وتنتشر قبيلة بكيل بفروعها القبلية المختلفة في جميع أرجاء اليمن وخاصة في المناطق الجنوبية. أما قبيلة حاشد فتعتبر أصغر القبائل اليمنية عدداً لكنها الأكثر تماسكاً والأوسع نفوذاً في مؤسسات الدولة والاقتصاد اليمني.

لذلك وبالرغم من وجود ثلاثة تجمعات قبلية كبرى ومتنافسة إلا أن المقولة السائدة في اليمن، هي أنه «ليس هناك إلا حاشد» وذلك تأكيداً لحقيقة نفوذ هذه القبيلة في الدولة والجيش والمجتمع ككل. بل إن شيخ حاشد، عبد الله الأحمر يعد الآن شيخ مشايخ اليمن. كما أن الرئيس علي عبد الله صالح الذي ينتمي إلى قبيلة سنحان، التي هي فرع من فروع حاشد، أخذ يشكل هو وأقرباؤه وأعوانه الأسرة الحاكمة والمالكة في اليمن.

لقد تمكنت حاشد من تهميش الدور السياسي للقبائل اليمنية الأخرى وذلك

من خلال وجودهم في السلطة وحصولهم على الامتيازات المالية، وكسبهم ولاء شيوخ القبائل اليمنية الأخرى.

لكن هيمنة حاشد الواضحة ليست هيمنة مطلقة، بل إنها تثير الاستياء والرفض من قبيلة بكيل، التي تشكل المنافس القبلي التقليدي لحاشد.

إن الصراع بين بكيل وحاشد هو صراع تاريخي، واشتد بشكل خاص خلال الحرب الأهلية التي دارت أساساً بين حاشد، والتي حاربت بجانب الجمهوريين في هذه الحرب، وبكيل التي ساندت الملكيين. وتحاول بكيل حالياً استعادة دورها السياسي المفقود من خلال تشكيل جبهة ضد تسلط حاشد، وتناهض فساد الدولة وتدعو للحفاظ على المال العام ومنع التصرف به لشراء الذمم والولاءات الحزبية.

لقد دعت بكيل إلى عقد مؤتمر بكيل الموحد الذي عقد عام 1994 تأكيداً لدورها السياسي ورغبتها في مواجهة النفوذ السياسي المتعاظم لحاشد.

كذلك بادر مشايخ قبائل مذحج، لعقد مؤتمرهم القبلي الخاص، والتوسط في النزاعات القبلية المتعارضة والدعوة لتضامن القبائل اليمنية المختلفة، والتأكيد على أن تقسيم المجتمع اليمني إلى قبائل، هو قدر اليمن وليس من صنع الإنسان كالأحزاب.

إن القبائل اليمنية الكبرى في الشمال تستعد حالياً للقيام بأدوار سياسية جديدة مستغلة الواقع التعددي والديمقراطي. بيد أن هذه القبائل هي أيضاً على أتم الاستعداد لخوض حروب مسلحة مع بعضها البعض إن تطلب الامر ذلك، خاصة وأن هذه القبائل لديها المال والرجال والسلاح.

إن لدى كل قبيلة من هذه القبائل ميليشياتها العسكرية الخاصة بها والمسلحة بكميات من الأسلحة التي يعتقد أنها أكبر مما لدى الجيش النظامي نفسه، بل يتردد أن لدى هذه القبائل أكثر من 100 ألف مقاتل بالإضافة إلى أن أفراد القوات المسلحة اليمنية يرتبطون بالولاء للقبائل أكثر من الولاء للدولة [10].

إن التناقضات القبلية في الشمال واضحة كل الوضوح وحادة كل الحدة، بيد أن القبلية ليست مقتصرة على الشمال فقط، فالشطر الجنوبي يعاني أيضاً من

التراتب القبلي الذي ظل محتفظاً بحيويته على الرغم من كل الجهود الرسمية التي بذلت لتجاوزه خلال الحكم الاشتراكي. فالجنوب يضم تجمعات قبلية متفرقة ومختلفة كل الاختلاف عن التقسيمات القبلية في الشمال. ففي كل إمارة من إمارات الجنوب الـ 24 هناك قبائل قديمة وجديدة، بدوية وأخرى مستقرة وربما كانت قبائل حضرموت هي القبائل الأكثر وضوحاً، ومن أبرزها الحموم والشنافرة وقبيلة يافع التي تمتد من منطقة شبوة إلى الحدود العمانية في أقصى الشرق [11].

إن التناقضات القبلية مازالت هي التناقضات الأكثر حدة في اليمن. لكن القبائل لم تعد هي المحرك الوحيد في الحياة السياسية اليمنية المعاصرة. بل إن قدرة هذه القبائل على لعب دور حاسم في السياسة الوطنية آخذة في التراجع في الوقت الذي أخذ يتنامى فيه النفوذ العام للأحزاب السياسية اليمنية في ظل الانفتاح الديمقراطي والتعددي الصاعد. فالانتماءات الحزبية أخذت تحل محل الولاءات القبلية، والبرامج الحزبية تلقى التجاوب على حساب المطالب القبلية.

كل ذلك يشير إلى دخول اليمن في مرحلة من التناقضات الحزبية الجديدة التي أخذت تحل محل التناقضات القبلية التقليدية [12]. المعارك الحزبية التي تدور حالياً بين كل من المؤتمر الشعبي العام برئاسة الرئيس علي عبد الله صالح والتجمع اليمني للإصلاح برئاسة الشيخ عبد الله الأحمر (الحزبان الشريكان في الحكم) والحزب الاشتراكي اليمني، التي تبدو حتى الآن سلمية وليست الصراعات القبلية التي كانت في معظمها دموية هي التي ترسم حالياً المستقبل السياسي في اليمن [13]. لكن للأحزاب اليمنية الثلاثة الكبرى حالياً، كما كان للقبائل اليمنية الثلاثة الكبرى سابقاً، حساباتها ومصالحها الخاصة. كما أن لها تحالفاتها الحزبية التي هي عموماً تحالفات سياسية آنية وغير ثابتة وتتبدل الاعتبارات الذاتية والمصالح الشخصية.

فالعلاقة بين الحزبين الحاكمين، المؤتمر والإصلاح بلغت حد الأزمة والصراع المعلن الذي يعيد للأذهان تلك الأزمة التي نشبت عام 1993 بين المؤتمر والاشتراكي. لقد تبادل الحزبان الشريكان الاتهامات بارتكاب مخالفات قانونية خاصة في ما يتعلق بالنسبة للإعداد للانتخابات القادمة. وتعدت الاتهامات طور المجالس الخاصة لتنتقل إلى وسائل الإعلام والمؤسسات الاجتماعية العامة وبلغت الآن مرحلة الصراع المكشوف والمعلن بعد أن اتخذ الإصلاح قراره الحزبي

الجماعي للدخول في مواجهة حاسمة مع المؤتمر الشعبي [14].

لقد دشن الإصلاح معركته السياسية بالحوار المفاجئ مع الحزب الاشتراكي وهو العدو الرئيسي للإصلاح. ثم تتابعت المفاجآت بعقد الإصلاح حواراً سياسياً شاملاً مع أحزاب المعارضة كافة، التي كانت إلى وقت قريب موضع ازدراء من حزب الإصلاح. وأعلن الإصلاح تبنيه لوثيقة سياسية تؤكد، خطر الانهيار الذي يتهدد الدولة والانتهاكات الخطرة لحقوق الإنسان وتجاوز الدولة للممارسات الديمقراطية وتنامي الفساد المالي والإداري وتصدع الوحدة الوطنية.

في المقابل أخذ المؤتمر الشعبي يشن حملة إعلامية شرسة ضد الإصلاح على كل المحاور، مستخدماً نفوذه الإعلامي والسياسي والعسكري، وربما بنية إخراج الإصلاح من الحكم نهائياً والحصول على أغلبية مريحة في الانتخابات القادمة، تسمح له للحكم بمفرده في اليمن.

إن المواجهة السياسية المتصاعدة بين الحزبين الحاكمين تشير إلى احتمال اندلاع مواجهة دموية قادمة بين عناصر المؤتمر الشعبي وتجمع الإصلاح، خاصة بعد أن وقعت فعلاً اشتباكات دامية بمدينة «أبين» بين مؤيدي الإصلاح وأنصار من حزب المؤتمر خلال شهر أغسطس الماضي.

ربما كانت هذه الصراعات الحزبية مجرد تسخين اعتيادي ومبكر للانتخابات اليمنية التي ستجري في السابع والعشرين من أبريل القادم. بيد أن حدة هذه الصراعات هي أيضاً مؤشر على أن الصراعات السياسية الجديدة ليست سوى تكرار للصراعات القبلية القديمة وتأكيداً على أن هناك أسلوباً يمنياً مميزاً في التعامل مع الأزمات والصراعات.

الأسلوب اليمني لا يخلو من العنف، وهو المسؤول عن عدم الاستقرار في اليمن والذي بدوره سيؤثر سلباً على علاقاته بدول الجوار وعلى جهود التنمية في المنطقة ككل.

إن عدم الاستقرار السياسي في اليمن سيستمر باستمرار التناقضات القبلية والحزبية والمذهبية والإقليمية العديدة والتي لم تحسم الحسم النهائي بعد، حتى بعد قيام دولة الوحدة. فاليمن يتقدم خطوة ليتراجع خطوتين، واليمن يتوحد

لينقسم، واليمن يستقر ليعود مجدداً للاقتتال والانفجار العسكري المتكرر. هذا هو المبدأ السياسي الحاكم في اليمن.

لقد كان اليمن باستمرار منقسماً إلى وحدات قبلية ومذهبية وإقليمية مستقلة ومتصارعة الأمر الذي أدى ويؤدي إلى تفككه من الداخل وانكشافه على الخارج. اليمن هو اليوم في وضع يسهل اختراقه والتأثير في سياساته وتوجيهاته. إن التأثير في اليمن ممكن، وبعض الدول كدول مجلس التعاون، وخاصة المملكة العربية السعودية، مارست وتمارس هذا التأثير بأشكال مختلفة تتراوح بين الأسلوب التدخلي والتدميري السلبي والأسلوب البنائي والتكاملي الإيجابي.

التعامل مع اليمن

إن علاقة دول مجلس التعاون مع اليمن تحددها أساساً خصوصية اليمن ومعطياته الداخلية. فمن ناحية هناك خصوصية اليمن التاريخية والحضارية والاجتماعية التي تحتم التعامل معه كعمق حضاري وبشري وكرصيد استراتيجي وتنموي، خاصة وأن اليمن بقدراته وإمكاناته الراهنة لا يشكل أي تهديد واقعي أو عبء أمني لا يمكن التعامل معه، بل إنه وانطلاقاً من هذه الخصوصية لا توجد بين دول مجلس التعاون واليمن تناقضات رئيسية واضحة.

كل التناقضات القائمة بين اليمن ودول مجلس التعاون هي تناقضات ثانوية وآنية بما في ذلك المشكلات الحدودية العالقة والتي يمكن حلها حلاً ودياً. لذلك يقدم اليمن فرصة نادرة لتحقيق التكامل الاقتصادي والتعايش السلمي والاعتماد المتبادل.

إن السياسة التي انتهجتها دول مجلس التعاون عموماً تجاه اليمن، كانت سياسة تغليب الوفاق بدلاً من الصراع، وبناء الثقة المتبادلة وتدعيم مجالات التعاون، وتقديم المعونات المالية والاستثمارية التفضيلية، من أجل خلق الانتعاش الاقتصادي وتخفيف حدة المعاناة الاجتماعية وحل معضلته المعيشية واحتواء الاضطرابات وعدم الاستقرار السياسي في اليمن وإلحاقه تدريجياً بمنظومة مجلس التعاون الخليجي. كان التعامل مع اليمن في مجمله تعاملاً ودياً وانسجامياً ويهدف للتأثير في الشأن اليمني تأثيراً إيجابياً بغض النظر عن طبيعة النظام السياسي

والأيديولوجي السائد.

من ناحية أخرى فإن معطيات اليمن السياسية، وخاصة عدم استقراره وتفككه السياسي المزمن، جعلت منه دولة مغرية للتدخل في شؤونه وممارسة النفوذ من قبل الدول القريبة والبعيدة. فعدم استقرار اليمن السياسي يشكل في حد ذاته تهديداً لأمن واستقرار الدول من حوله، ومنطقة الخليج العربي عموماً. كما أن كثافة اليمن السكانية وتحوله إلى بلد مسلح شعبياً وشعوره الدائم بالغبن تجاه المملكة العربية السعودية والدول النفطية الأخرى وتنامي الإحساس اليمني الوطني والقومي ونظامه الجمهوري وطبيعة قيادته السياسية التي تفتقد للمصداقية وتحوله إلى مقر محتمل لتجمع قوى المعارضة وخاصة المعارضة الإسلامية، بالإضافة إلى المشكلات الحدودية والخلافات الأيديولوجية والتحالفات الإقليمية التي استهدفت الضغط على دول مجلس التعاون، كلها من الأمور الحيوية التي تستدعي الحذر من اليمن.

بل إن هذه الحيثيات تتطلب كلما أمكن اتباع سياسة الهيمنة والتأثير والإلحاق السياسي والدبلوماسي من أجل منع تحول اليمن إلى ساحة لنفوذ القوى الإقليمية المعادية كإيران والعراق اللتين تسعيان باستمرار إلى الالتفاف على دول مجلس التعاون، من خلال توسيع نفوذهما في اليمن. لذلك كان التعامل مع اليمن يتم أحياناً من منطلق واقعي وآني ويحرص على استغلال تفككه بل والعمل من أجل إضعافه عسكرياً وسياسياً وعزله عن محيطه الإقليمي وضمان عدم بروزه كقوة إقليمية جديدة مهددة للأمن والاستقرار الإقليمي.

لقد اتبعت دول مجلس التعاون الأسلوبين (التعاوني والإلحاقي) معاً في التعامل مع اليمن خلال الـ 25 سنة الماضية وخاصة منذ قيام المجلس. كانت المملكة العربية السعودية أكثر دول مجلس التعاون اتباعاً لسياسة الهيمنة والتدخل في الشأن اليمني [15]. انطلقت سياسة الهيمنة السعودية من خوف سعودي تقليدي وغير مبرر من اليمن دون غيره من دول الجوار. فالسعودية تعتقد بأن أي شر يلحق بها يكون مصدره اليمن وليس أي مكان آخر.

ويمتزج هذا الاعتقاد بمجموعة من الهواجس الواقعية والمفتعلة، كإحياء اليمن للمطالبة بالأراضي الواقعة على الحدود المشتركة، وبروز دولة الوحدة القوية

سياسياً وعسكرياً وانتهاج اليمن لخط سياسي مغاير للسعودية، وتبنيه للحركات المناهضة للنظام الملكي السعودي المحافظ والموالي للولايات المتحدة الأمريكية.

هذه الهواجس هي التي تدفع السعودية إلى اتباع سياسة تدخلية تجاه اليمن تقوم على أساس الترغيب والترهيب [16]. كان المحور الارتكازي لهذه السياسة هو منع قيام دولة الوحدة وإبقاء اليمن على ضعفه بحيث يسعى دائماً للمساعدات السعودية.

ضعف اليمن هو هدف السعودية الاستراتيجي ذلك أنه كلما ازدادت قوة اليمن ازدادت مخاوف السعودية. لقد جاءت السياسة السعودية التدخلية منسجمة مع هذه القناعات. واتبعت السعودية سياسة اختراق اليمن والوصول إلى بنيته السياسية والاجتماعية، واعتباره عموماً الساحة الخلفية والامتداد الطبيعي لمجال النفوذ السياسي والدبلوماسي السعودي. ولم تتردد المملكة العربية السعودية في توظيف إمكاناتها المالية الضخمة لشراء ولاء رؤساء القبائل اليمنية والقيادات العسكرية والسياسية في الشطر الشمالي من اليمن.

لقد حققت السعودية نجاحات مهمة في اليمن الشمالي، وذلك من حيث الإبقاء على اتفاقية الطائف وتجديدها تجديداً دورياً، وبما يتوافق مع المصالح السعودية والالتفاف على الحكومة المركزية اليمنية. بيد أن السعودية فشلت كل الفشل في إعادة الملكية لليمن، وفشلت في منع اليمن من الالتحاق بركب مجلس التعاون العربي، وفشلت في منعه من الانحياز مع العراق خلال أزمة الخليج الثانية، وفشلت أخيراً في منع قيام الوحدة في جنوبي الجزيرة العربية.

كما أنها كانت أقل نجاحاً في سعيها للتأثير على اليمن الجنوبي وحثه لإنهاء علاقاته بالاتحاد السوفييتي وإسقاط نظام الحكم الاشتراكي. وظل تأثير المملكة العربية السعودية، ورغم كل الوعود بتقديم مساعدات مالية ضخمة، ضعيفاً ومحدوداً في اليمن الجنوبي [17].

لقد أصبح من الواضح الآن، أن علاقة اليمن بالمملكة العربية السعودية، على ما تشهده حالياً من تطورات إيجابية وزيارات رسمية متبادلة، وإحياء لعمل

اللجنة العليا المشتركة، ستظل دائماً تتراوح بين المد والجزر. فهي في ظاهرها ود وصداقة، وفي باطنها توترات حقيقية. العلاقات الودية مجرد علاقات ظاهرية تخفي شكوكاً وريبة ومخاوف عميقة ومتبادلة. فلدى كل طرف الكثير ضد الطرف الآخر، والقلوب معبأة ضد بعضها بعضاً على الصعيدين الرسمي والشعبي. فاليمن لا يمكنه سوى أن يسيء الظن بالنوايا والمواقف والسياسات السعودية والتي تأكدت بشكل قاطع أثناء الحرب الاهلية اليمنية الأخيرة، حيث حرصت السعودية كل الحرص للوقوف بجانب اليمن الجنوبي عند إعلانه الانفصال عن دولة الوحدة. لايمكن لليمن تجاوز هذا الموقف السعودي مهما تحسنت العلاقات بينهما، أما المملكة العربية السعودية فإنها لا تشعر بالاطمئنان تجاه اليمن عموماً، كمصدر لزعزعة الأمن والتهديد العسكري المحتمل، كما لايمكنها أن تشعر بالاطمئنان من نظام الرئيس علي عبد الله صالح بشكل خاص، والذي أبدى أقصى درجات العداء أثناء أزمة الخليج الثانية، بوقوفه مع صدام حسين وتعاطفه مع الاحتلال العراقي للكويت، وعدم تفهمه لدوافع دعوة القوات الأمريكية للدفاع عن المملكة العربية السعودية وتحرير الكويت.

لقد أكد الرئيس علي عبد الله صالح، الذي لايخفي إعجابه بشخصية صدام حسين، أسوأ المخاوف السعودية وبقية دول مجلس التعاون عند تحالفه، الذي لايخلو من الانتهازية، مع الأعداء في لحظات الخطر الحقيقية والمصيرية.

معظم دول مجلس التعاون الصغيرة تشارك المملكة العربية السعودية في عدم الثقة بنظام الرئيس علي عبد الله صالح. بيد أنها لا تشاطر السعودية خوفها المفرط وغير الواقعي من اليمن. لذلك فإنه في الوقت الذي اتبعت فيه السعودية سياسة الترهيب والهيمنة والعزل، كانت بقية دول مجلس التعاون تنتهج سياسة مغايرة ومختلفة كل الاختلاف. كانت دول مجلس التعاون الصغيرة تتجاوز الرؤية السعودية الآنية والضيقة، وتتعامل مع اليمن كرصيد استراتيجي وعمق سكاني وبشري لا غنى عنه. كانت هذه الدول هي التي تسعى لضم اليمن إلى مجلس التعاون الخليجي للاعتبارات التاريخية والاجتماعية الواضحة من ناحية. ولاعتبارات سياسية تتعلق باستخدام اليمن كورقة ضغط لتحييد الهيمنة السعودية داخل المجلس من ناحية أخرى.

لقد اتبعت هذه الدول، وخاصة الكويت والإمارات العربية المتحدة وقطر، سياسة الترغيب الاقتصادي وقدمت معونات مالية، معلنة وغير معلنة، سخية كل السخاء خلال الـ 25 سنة الماضية. كانت المساعدات الرسمية وغير الرسمية تتدفق إلى اليمن الذي كان يعامل معاملة تفضيلية دون بقية الدول العربية، خاصة على صعيد التسهيلات التي قدمت للمهاجرين والرعايا اليمنيين للاستقرار في دول مجلس التعاون وإرسال تحويلاتهم المالية، التي ساعدت بدورها الاقتصاد اليمني بنفس قدر المساعدات المالية المباشرة.

لقد حرصت كل من الكويت سابقاً، وعمان وقطر حالياً، والإمارات العربية المتحدة دائماً، على إقامة علاقات ودية وتعاونية وخالية من التوترات مع اليمن. فاليمن لا يشكل أي تهديد سياسي أو عسكري أو أيديولوجي لهذه الدول. كما أنه لا توجد أطماع سياسية أو قضايا حدودية معلقة بينها وبين اليمن. بل إن التكامل بين هذه الدول واليمن، يصب مباشرة في سياق تعزيز الأمن الإقليمي والانتعاش الاقتصادي والتنموي المشترك. لذلك كانت دولة الإمارات، وخلال الفترة منذ حصولها على الاستقلال، تقيم علاقات ودية ومخلصة تتجاوز الاعتبارات السياسية وتترفع عن الوقائع اليومية. أما قطر فإنها حالياً أكثر تودداً لليمن من بقية دول مجلس التعاون، وتقيم علاقات قائمة أساساً، على المصالح المشتركة ومحورها العداء المشترك للمملكة العربية السعودية.

لقد اتخذت قطر دون بقية دول المجلس، موقفاً مسانداً لليمن الشمالي في الحرب الأهلية الأخيرة وهو الموقف الذي قارب كثيراً بين الدولتين على الصعيد السياسي مؤخراً. كما قامت قطر، ومن منطلق الاعتقاد بتحقيق التوازن السياسي المفقود حالياً بحكم الدور السعودي المهيمن، وربما أيضاً في سياق الجهود القطرية المستمرة للنكاية بالسعودية واللعب بالورقة اليمنية، بالإيعاز إلى اليمن بتقديم طلب رسمي للانضمام إلى عضوية مجلس التعاون، وتعهدت بإدراجه في جدول أعمال لقاء القمة في الدوحة. بيد أن هذا الطلب اليمني الذي فاجأ بجرأته العديد من كل دول المجلس ما عدا قطر، رفض رفضاً دبلوماسياً من قبل بعض دول المجلس، كما أنه رفض رفضاً مبدئياً وقاطعاً من دول أخرى، كالكويت.

فعلاقة الكويت باليمن هي الآن في غاية السوء، وتصل حد العداوة المعلنة،

وذلك على العكس تماماً مما كانت عليه العلاقات في مرحلة ما قبل غزو العراق للكويت. كانت الكويت الدولة الخليجية الوحيدة التي ترتبط بعلاقات طيبة ومتينة مع شطري اليمن. لقد قدمت الكويت وعلى مدى نصف قرن من الزمان دعماً مالياً وسياسياً وثقافياً سخياً، وساهمت بكل صدق في بناء اليمن الحديث والموحد ومده بكل ما يحتاجه [18]. كما كانت الكويت من أكثر دول مجلس التعاون سعياً لحل الخلافات بين الشمال والجنوب وتقريب وجهتي نظريهما بشأن الوحدة اليمنية. بل كانت الكويت تتبنى باستمرار مواقف متعاطفة مع اليمن في خلافاتها مع المملكة العربية السعودية التي لم تكن راضية عن تقديم الكويت للمساعدات المالية لليمن شمالاً وجنوباً [19].

لذلك جاء موقف اليمن المساند للعراق خلال أزمة الخليج الثانية، كطعنة موجعة من الخلف. كانت الصدمة غير عادية وغير متوقعة، ولم تتمكن الكويت حتى الآن من تجاوزها بالرغم من مرور ست سنوات على احتلال العراق للكويت. مازالت الكويت تصنف اليمن ضمن قائمة دول الضد، التي تجد الكويت صعوبة سياسية ونفسية بالغة في إعادة العلاقات الدبلوماسية معها.

ولا شك أن الكويت تعيش هاجس الانتقام من اليمن. هذا الهاجس هو الذي أدى بالكويت إلى تأييد اليمن الجنوبي خلال الحرب الأهلية اليمنية الأخيرة، ومده بكل المساعدات الممكنة من أجل تحقيق هدف انفصاله عن دولة الوحدة. في مقابل ذلك يصر اليمن على عدم الاعتذار للكويت، وعدم الاعتراف بالخطأ تجاه الموقف من الاحتلال العراقي للكويت. بل إنه وعلى العكس من ذلك، بادر الرئيس علي عبد الله صالح بالهجوم على الكويت واتهامها بالتدخل في الشؤون الداخلية لليمن، وطالبها بالتصالح مع صدام حسين والعراق [20] كما فعلت كل من قطر وعمان.

أما علاقة عُمان باليمن، فهي اليوم أكثر العلاقات نضوجاً واستقراراً وتبدو وكأنها علاقات نموذجية، يمكن الاحتذاء بها في بناء علاقات مماثلة مع بقية دول الجوار. لقد قدمت عُمان واليمن، درساً مهماً في كيفية تحويل العلاقات الصراعية والمتوترة إلى علاقات ودية وتعاونية تتجاوز المشكلات والتراكمات السلبية وتستثمر المكتسبات والعناصر الإيجابية.

لقد أخذت هذه العلاقات تتطور تطوراً إيجابياً في السنوات الأخيرة، وأصبحت الآن خالية تماماً من التوترات وبلغت درجات عالية من التنسيق والاحترام المتبادل والحرص على حسن الجوار وعدم التدخل في الشؤون الداخلية.

هذه العلاقات الأخوية والودية بين عمان واليمن هي على العكس تماماً مما كانت عليه هذه العلاقات خلال عقد السبعينات، والتي كانت تتسم بعدم الاستقرار نتيجة لدعم اليمن الجنوبي لثوار ظفار. لكن وساطة دول مجلس التعاون، والتي قامت بها أساساً كل من، الكويت والإمارت العربية المتحدة، تكللت بالنجاح وتم التوصل إلى اتفاقية قلصت الخلافات كافة بما في ذلك الخلافات الحدودية بين اليمن وعمان. مازالت هذه الاتفاقية التي وقعت في الكويت عام 1982، هي حجر الأساس في تقارب وجهات النظر وحصول تفاهم كامل حول العديد من القضايا الإقليمية والتطورات الدولية.

لقد دخلت العلاقات بين اليمن وعُمان أهم مراحلها عندما تسلم اليمن خلال شهر أغسطس عام 1996 آخر المواقع الحدودية التي نصت عليها اتفاقية الحدود الموقعة بين البلدين في مطلع أكتوبر عام 1992. جاء تسليم مدينة «شحن» ومرتفعات «صرفيت» لليمن، كآخر مرحلة من مراحل تنفيذ اتفاقية الحدود، بعد أن تم من قبل تسلُّم منطقة «حبروت» ومركز «غانات» وبعض الوديان الرئيسية ليصل بذلك إجمالي الأراضي التي استعادها اليمن إلى حوالي 5 الآف كيلو متر مربع [21]. كل ذلك يعبر عن المستوى المتطور من العلاقات بين اليمن وعمان ورغبتهما في تعزيز التعاون المشترك، بما في ذلك تحول عُمان إلى بوابة اليمن إلى الخليج وتفهمه لطلب اليمن للانضمام إلى مجلس التعاون الخليجي.

اليمن ومجلس التعاون

جاء طلب اليمن الرسمي للانضمام لعضوية مجلس التعاون في الوقت غير المناسب [22]. فعلاقة اليمن بعدد من دول المجلس مازالت متوترة. كما أن عدداً آخر من هذه الدول لم تتجاوز بعد التصدعات السياسية والنفسية لغزو العراق للكويت وموقف اليمن الرسمي المساند للعراق والمعارض بشدة لدعوة القوات

الأمريكية للمشاركة في الدفاع عن السعودية وتحرير الكويت. لذلك كان الطلب اليمني الأخير محكوماً عليه بالرفض السياسي مسبقاً، كما أنه واجه الرفض الدبلوماسي الرسمي بعد مناقشته من قبل قمة الدوحة. لقد كان طلب الانضمام إلى مجلس التعاون مجرد مناورة سياسية جاءت بإلحاح من قطر وتفهم من عُمان وإيعاز من بعض الدول الغربية التي تعتقد أنها معنية بقضايا الأمن في الخليج. لكن هذا الطلب يعكس أيضاً التطورات الإيجابية الأخيرة في العلاقات بين اليمن ودول المجلس كما أنه يعكس رغبة يمنية كانت قائمة باستمرار، منذ قيام مجلس التعاون قبل 16 سنة.

فاليمن كان ومازال يؤكد في كل مناسبة من المناسبات على أحقية وجوده ضمن المجلس، من منطلق أنه يحتل موقعاً سياسياً ومهماً في منطقة الخليج وشبه الجزيرة العربية، ويمثل بحكم هذا الموقع وبحكم الارتباطات التاريخية والثقافية والاجتماعية جزءاً مهماً وعمقاً استراتيجياً لا يمكن تجاهله أو عزله. لذلك فإن المكان الطبيعي لليمن هو أن يكون ضمن المنظومة الإقليمية والسياسة لمجلس التعاون الخليجي.

لكن بالرغم من هذه الرغبة اليمنية المعلنة، بل وبالرغم من مشروعية دوافعها إلا أن انضمام اليمن لمجلس التعاون غير وارد حالياً، وغير متوقع في المستقبل المنظور. ويعلم اليمن علم اليقين أن فرص انضمامه للمجلس ضئيلة ومنعدمة. كل الروابط التاريخية والتداخلات الإنسانية والأهمية السياسية والقرب الجغرافي والعمق الاستراتيجي والمنافع الاقتصادية الواضحة كل الوضوح. كل ذلك غير كاف لتحقيق رغبة اليمن للانضمام لعضوية المجلس. فالمجلس هو في أوله وآخره مجلس ملوك وأمراء ومجلس حكومات ملكية ووراثية ولا يمكن لليمن برئيسه وبنظامه الجمهوري دخول عضوية المجلس إلا إذا قرر إعادة الملكية أو تنصيب الرئيس علي عبد الله صالح ملكاً وأسرته الأسرة المالكة في اليمن، عند ذلك فقط تكون فرصة انضمامه أكثر واقعية من الآن.

إن دول مجلس التعاون هي دول ذات سمات سياسية واقتصادية وديموغرافية متشابهة، وتواجه مجموعة من التحديات الأمنية والتنموية المشتركة، كما أنها قد قطعت شوطاً مهماً على صعيد الاندماج الاقتصادي، وفي سياق تنسيق تشريعاتها

ونظمها وسياساتها الداخلية والخارجية. هذه الدول هي دول ذات صفات خاصة، واليمن ليس بدولة خليجية أو ملكية أو نفطية ولاتنطبق عليه أي صفة من هذه الصفات الخاصة التي تنطبق على دول مجلس التعاون. بل إن هذه الصفات لاتنطبق على أي دولة عربية أو خليجية أخرى، الأمر الذي يعني أن المجلس قد فصل تفصيلاً لست دول دون غيرها وسيظل كذلك لسنوات طويلة قادمة.

لقد كان الأمر واضحاً لليمن منذ البداية في عدم أهليته للدخول في المجلس، ولم يطرأ أي طارىء يستدعي إعادة النظر في هذا الموقف المبدئي والذي لايقبل النقاش.

لاشك أن قيام مجلس التعاون عام 1981 قد استفز اليمن، وشكل له قلقاً سياسياً وتحدياً دبلوماسياً. فاليمن وجد نفسه معزولاً إقليمياً بسبب قيام المجلس. كما وجد نفسه وحيداً في مواجهة كتلة دبلوماسية وسياسية تزداد أهميتها، عالمياً وتتزعمها المملكة العربية السعودية. لقد أصبح اليمن فجأة وحيداً ومن دون حليف إقليمي في صراعه التاريخي مع المملكة العربية السعودية. فدول مجلس التعاون جميعها بما في ذلك الدول الصديقة قررت إدارة وجهها شمالاً وترك اليمن وراءها. هذا التجاهل المتعمد أغضب اليمن الذي كان رد فعله الطبيعي على قيام المجلس سلبياً. أصبح اليمن من أكبر المعارضين للمجلس ومن أبرز المشككين في أهدافه ونواياه التي لم تكن واضحة كل الوضوح لليمن ولبقية دول الجوار.

فمن ناحية أولى، برز المجلس وكأنه حلف أمني وعسكري موجه ضد دول الجوار بما في ذلك اليمن. ومن ناحية ثانية برز المجلس كمنظمة إقليمية سياسية تحاول ممارسة النفوذ والتأثير على الدول القريبة والبعيدة. وأخيراً برز المجلس وكأنه مشروع مستقبلي للاندماج السياسي والاقتصادي، بمعزل عن بقية دول الجوار. كان رد فعل اليمن هو التنديد بهذه الأهداف وشن حملة إعلامية ضد المجلس واتهامه بشتى الاتهامات المقبولة وغير المقبولة.

لم يكن أمام دول مجلس التعاون سوى تفهم الموقف اليمني الغاضب. لذلك كانت أول مهمة خارجية للأمين العام الجديد هي زيارة اليمن من أجل توضيح أهداف المجلس الحقيقية. وتمكنت دول المجلس سريعاً من احتواء غضب اليمن

وعملت على التخفيف من حدة معارضته وتهدئة ردود أفعاله السلبية من خلال اتباع سياسة الترغيب الاقتصادي. لقد نجحت دبلوماسية الريال والدولار سريعاً في تحييد اليمن الذي قرر القبول بالأمر الواقع والاكتفاء بما قدم له من مغريات مالية ومعونات اقتصادية. وتطورت مجالات التعاون بينه وبين دول مجلس التعاون وتشكلت لجان عليا للنظر في احتياجات اليمن المالية والفنية والتنموية. لذلك وبدلاً من أن يصبح قيام مجلس التعاون قضية خلافية شائكة تحول إلى رصيد اقتصادي لليمن خلال كل الفترة منذ قيام المجلس وحتى أغسطس 1990.

لقد كانت العلاقات خلال كل هذه الفترة ودية وشهدت كماً من التفاعلات الإيجابية على المستويات كافة، بما في ذلك حل الخلافات العُمانية ـ اليمنية المستعصية، وحدوث تقارب على الصعيد الشخصي بين الرئيس علي عبد الله صالح، وزعماء دول مجلس التعاون، وهو التقارب الذي كان سيمهد لانضمام اليمن كعضو مشارك أو مراقب في مجلس التعاون.

لكن اليمن فاجأ دول مجلس التعاون بانضمامه لمجلس التعاون العربي الذي تأسس عام 1989، وضم كلاً من العراق والأردن ومصر. لقد أكد اليمن من خلال انضمامه لمجلس التعاون العربي، أنه كان ينتظر أول فرصة مناسبة للانتقام من دول المجلس والخروج من عزلته الإقليمية والدبلوماسية والالتفاف حول نفوذ مجلس التعاون الخليجي. بيد أن الانتقام الأكبر جاء في أغسطس عام 1990 عندما قرر اليمن الثورة ضد الثروة، وضد نفوذ الدول النفطية وضد العبء السياسي والدبلوماسي الذي شكله قيام مجلس التعاون، وذلك بطريقته الخاصة.

لقد كشف غزو العراق غير المبرر للكويت، عمق التناقضات السياسية والأيديولوجية بين اليمن ودول مجلس التعاون، والتي اعتقد أنه قد تم تجاوزها وتحييدها من خلال دبلوماسية الريال والدولار. لقد اتضح أن الخلل في العلاقات أعمق من قدرة المعونات المالية على تجاوزها وإزالتها. كما اتضح أن اليمن كان يتطلع لأول فرصة لإظهار نوايا انتقامية، وربما عدوانية دفينة تجاه المجلس والتي لم تكن معلنة أو مدركة في السابق.

واستغل اليمن غزو العراق للكويت وتداعياته، ليعلن عن رفضه الشديد لدول

مجلس التعاون وتحكمها في سياساته وتدخلها في أولوياته. في المقابل لم تتوقع دول مجلس التعاون هذا التمرد اليمني ولم تسع لتفهمه.

لقد اكتشفت هذه الدول عمق رفض اليمن لها، وأصيبت بالذهول لعدم تعاطفه مع محنتها، رغم وضوح حجم العدوان ضدها وعدالة قضيتها [23]. كانت جبهة الأعداء واضحة ومعسكر الأصدقاء واضحاً خلال أزمة الخليج الثانية. لم يكن هناك أي مجال للحياد أو للمواقف الملتبسة.

واليمن اختار بإرادته الحرة ومع سبق الإصرار الاصطفاف مع الأعداء. وكان على دول المجلس خوض حرب مع العراق ومع كل الدول العربية المساندة له كاليمن. كانت مساندة اليمن للعراق بمثابة إعلان حرب ضد دول المجلس، التي اعتبرت نفسها منذ اللحظة الأولى في حالة صراع عسكري وسياسي وإعلامي ليس مع العراق، فحسب بل مع اليمن والأردن والسودان وفلسطين، وجزء مهم من الشعب العربي الذي لا يرى في الخليج سوى النفط والثروة والبذخ والتبعية للغرب.

لم يكن أمام دول المجلس سوى اتخاذ سلسلة من الإجراءات الانتقامية لمعاقبة اليمن على خيانته وعلى موقفه العدائي غير المبرر.

جاء العقاب أولاً في شكل وقف سريع وفوري للمساعدات الاقتصادية والمالية والفنية كافة لليمن. كما قررت دول مجلس التعاون في لحظة الانفعال طرد أكثر من 2 مليون يمني وإعادتهم لليمن. لقد مثلت هذه العودة الجماعية ضربة موجعة للاقتصاد اليمني، الذي لم يتمكن من تجاوزها حتى الآن.

بيد أن هذه الخطوة أدت أيضاً إلى احتقان القلوب وتأجيج العواطف الشعبية ضد دول مجلس التعاون وبالتالي التعاطف مع العراق وعدم التنديد باحتلاله للكويت [24].

باعد غزو العراق للكويت بين اليمن ودول مجلس التعاون الخليجي وألغى كل ما قبله من تقارب وانسجام وتحسن على الصعيد السياسي والاقتصادي والاجتماعي. وشهدت العلاقات خلال الفترة من 1990 وإلى 1994 لحظات من التأزم والتوتر وتراجعت إلى مستويات غير معهودة من التنافر والعداوة والعنف.

فاليمن عاود المطالبة مجدداً بعسير وجيزان ونجران، وهي المطالب التي كانت معلقة منذ سنوات عديدة. وأثار اليمن قضية الإبعاد الجماعي لليمنيين وحقوقهم ومستحقاتهم المالية، بالإضافة إلى مطالبته لوقف المعاملة السيئة التي يتعرض لها الرعايا اليمنيين في المملكة العربية السعودية وبقية دول مجلس التعاون. وبلغ التأزم في العلاقات اليمنية السعودية أعلى درجاته حينما وقعت اشتباكات حول بلدة «البوقة» الحدودية، وهي الاشتباكات التي أكدت أن بإمكان النزاعات أن تصل إلى حدود عنيفة.

كما قامت السعودية بحشد قواتها المسلحة حول محافظتي «صعدة» و«المهرة». إن الاستثناء الوحيد لهذا التدهور هو العلاقات بين اليمن وعُمان التي شهدت خلال هذه المرحلة بالذات لحظات من الانفراج والوفاق والتعامل العقلاني مع الأزمات الطارئة.

بدأت علاقات اليمن بدول مجلس التعاون تشهد تحسناً تدريجياً منذ عام 1994. لقد دخلت هذه العلاقة حالياً مرحلة مهمة من التقارب على الأصعدة والمستويات كافة. ويبدو أن هناك محاولات حثيثة حالياً من قبل الدول كافة، فيما عدا الكويت، لتجاوز تصدعات أزمة الخليج الثانية.

ويأتي في مقدمة هذه المحاولات التحسن المطرد في العلاقات بين اليمن والمملكة العربية السعودية التي شهدت نقلة نوعية مع توقيع مذكرة التفاهم بين البلدين وقيام الرئيس علي عبد الله صالح بزيارتين حتى الآن للمملكة العربية السعودية، كما قام الأمير سلطان بن عبد العزيز بزيارة رسمية لليمن خلال شهر أغسطس 1996، وإحياء عمل اللجنة السعودية ـ اليمنية العليا المشتركة وبالتالي فتح صفحة جديدة في العلاقات بين البلدين [25]. لكن رغم كل المحاولات الحثيثة لتجاوز التصدعات، بل إنه على الرغم من جميع مظاهر الاقتراب والتحسن المطرد، فإن الخلافات والحساسيات مازالت عميقة.

إن العلاقات الرسمية الراهنة على الرغم من تحسنها الظاهري تخفي الكثير من التوترات وعدم الثقة والهواجس المتبادلة ولا ترتقي بأي شكل من الأشكال إلى قوة ومتانة العلاقات نفسها في الفترة ما قبل أغسطس عام 1990.

لن تعود العلاقات بين اليمن ودول مجلس التعاون إلى ما كانت عليه في الفترة ما قبل أزمة الخليج الثانية، فلتلك الفترة خصوصيتها وللمرحلة القادمة متطلباتها الخاصة.

من ناحية أخرى فإن العلاقات الوثيقة في تلك الفترة لم تكن وثيقة في جوهرها بل إنها كانت تخفي تناقضات حقيقية وعميقة. إن المطلوب الآن العمل من أجل علاقات واقعية وقادرة على تجاوز الازمات الطارئة بأقل قدر من التصدعات.

فعلى دول المجلس أولاً عدم النظر إلى اليمن نظرة دونية واستخفافية، وهي النظرة السائدة الآن، والكف عن التدخل في الشؤون اليمنية الداخلية، كما كانت ومازالت تفعل المملكة العربية السعودية، وعدم استخدام الورقة اليمنية في الخلافات في ما بين دول المجلس، وهو الاستخدام الذي تقوم به بعض الدول الصغيرة في دول مجلس التعاون وخاصة قطر، ومساعدة اليمن على حل عدم استقراره الداخلي المزمن.

إن المرحلة القادمة تتطلب من دول المجلس تجاوز أسلوب المساعدات والمعونات والهبات التقليدية واستبداله بمشروع «مارشال» خليجي مخطط ومنظم لمساعدة اليمن اقتصادياً وتنموياً وتمويله على مدى السنوات العشر القادمة. إن الهدف من هذا المشروع هو إخراج اليمن من مأزقه الاقتصادي الراهن والإسراع بمعدلات النمو الاقتصادي ورفع معدل دخل الفرد اليمني وتحسين كفاءاته الإدارية والتنظيمية والاقتصادية، وخروجه من تعثراته التنموية الراهنة. لابد لدول مجلس التعاون وعلى المدى البعيد من إخراج اليمن من عزلته الإقليمية الراهنة، وربطهربطاً سياسياً وتنموياً، كعضو منتسب أو مشارك بمنظومة مجلس التعاون الخليجي [26].

أما اليمن، فإن المطلوب منه أساساً، هو فهم مسؤولياته الإقليمية، وتجاوز «عقدة» السعودية، من خلال تعزيز مؤسسات دولة الوحدة وتعميق التوجه الراهن لخلق المجتمع الليبرالي التعددي والعمل من أجل تحقيق الاستقرار السياسي والاجتماعي الذي طال انتظاره.

من دون الاستقرار في اليمن لا يمكن للمنطقة ككل أن تشعر بالاستقرار. كما أنه من دون هذا الاستقرار، لا يمكن الاستفادة من القدرات البشرية لليمن أو الاستفادة من الإمكانات المالية والاستثمارية لدول المجلس، وبالتالي لايمكن تحقيق التنمية الإقليمية والمستديمة في اليمن أو في مجلس التعاون.

الهوامش

1 ـ إسماعيل صبري مقلد. العلاقات السياسية الدولية، ذات السلاسل، الكويت 1985، ص. 669.
2 ـ عبد المنعم سعيد. العرب ودول الجوار الجغرافي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1987.
3 ـ عبد الخالق عبد الله. النظام الإقليمي الخليجي، السياسة الدولية، العدد 114، أكتوبر 1993.
4 ـ عبد الجليل مرهون. الخليج واليمن والمسألة الجزيرية، المستقبل العربي، العدد 211، سبتمبر 1996، ص 144.
5 ـ جريجري جويس. العلاقات اليمنية ـ السعودية، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1983، ص 25.
6 ـ عبد الخالق عبد الله. النفط والنظام الإقليمي الخليجي، المستقبل العربي، العدد 181، مارس 1994.
7 ـ جمال سند السويدي. حرب اليمن 1994: الأسباب والنتائج، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبوظبي، 1996.
8 ـ عبده حموده الشريف. التحولات السياسية في اليمن، المعهد الأمريكي للدراسات اليمنية، صنعاء، 1995، ص 127–171.
9 ـ محمد محسن الظاهري. الدور السياسي للقبيلة في اليمن، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1996.
10 ـ خالد محمد القاسمي. الوحدة اليمنية: حاضراً ومستقبلاً، منشورات مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، الكويت، 1985، ص 139–140.
11 ـ المصدر السابق.
12 ـ محمد عبد الملك المتوكل. التغيرات المحتملة في الخارطة السياسية اليمنية، جريدة الاتجاه، 4 سبتمبر 1996، أبوظبي.
13 ـ صادق ناشر. اليمن: حوارات الاحزاب ترسم خارطة المستقبل، جريدة الخليج، 18سبتمبر 1996، الشارقة، ص16.
14 ـ صادق ناشر. اليمن: المؤتمر والاصلاح يتراشقان بالكلمات والطلقات، جريدة الخليج، 5 سبتمبر1996، الشارقة، ص20.
15 ـ غسان سلامة. السياسة الخارجية السعودية، معهد الإنماء العربي، بيروت، 1980.
16 ـ فتوح عبد المحسن الخترش. تاريخ العلاقات اليمنية السعودية، منشورات ذات السلاسل، الكويت، 1983.
17 ـ جريجري جويس، العلاقات اليمنية السعودية، مصدر سابق، ص118.
18 ـ عبد الرضا علي الأسيري. الكويت في السياسة الدولية المعاصرة، مطابع القبس التجارية، الكويت 1993.
19 ـ المصدر السابق، ص112.
20 ـ لقاء صحفي مع الرئيس علي عبد الله صالح، جريدة الوطن، 14 مارس 1996، الكويت ص 1 و 10.

21 ـ أحمد الحبلي. اليمن يتسلم من عمان مدينة شحن ومرتفعات صرفيت، جريدة الاتحاد، 2 أغسطس 1996، أبوظبي، ص26.

22 ـ لقاء صحفي مع رئيس وزراء اليمن، جريدة البيان، 23 ديسمبر 1996، دبي، ص 15.

23 ـ عبد الخالق عبد الله. العلاقات العربية الخليجية، المستقبل العربي، العدد 205، مارس 1996.

24 ـ محمد عبد الملك المتوكل. «موقف اليمن الشعبي والنخبوي والرسمي من أزمة الخليج»، في كتاب مركز دراسات الوحدة العربية، أزمة الخليج وتداعياتها على الوطن العربي، بيروت، 1991، ص 130–140.

25 ـ «فهد وصالح أكدا عزمهما تسوية مسألة ترسيم الحدود» جريدة الخليج، 3 فبراير1997، الشارقة.

26 ـ هذا هو جوهر ما يعرف بنظرية سيف غباش التي تدعو دول الخليج لدمج اليمن دمجاً في مسار التنمية الخليجية بدلاً من عزله والتكامل معه من وحي الوحدة الإقليمية. للمزيد حول هذه النظرية انظر: عبد الله النفيسي، «اليمن ونظرية سيف غباش»، جريدة الرأي، 9 مارس1993، صنعاء، ص5.

الجلسة الأولى

الخميس 1997/2/20 8.30 ـ 10.30 صباحاً

موضوع النقاش: **إيران ومجلس التعاون**

رئيس الجلسة: الدكتور عبدالعزيز الجلال

معد ومقدم الورقة: السيد عبدالله بشارة

افتتح الدكتور عبدالعزيز السلطان المنسق العام الجلسة باسم الله قائلاً:

بسم الله الرحمن الرحيم

بداية، بالأصالة عن نفسي، وبالنيابة عن اللجنة التنفيذية لمنتدى التنمية، أود أن أرحِّب بكم جميعاً، ضيوفاً وأعضاء، أجمل ترحيب في اللقاء السنوي الثامن عشر لمنتدى التنمية.

والهدف من لقائنا هذا اليوم، هو إلقاء الضوء على «العلاقة بين دول مجلس التعاون ودول الجوار وتأثيرها على التنمية»، وذلك في ضوء ما تمر به المنطقة من ظروف تنعكس على التنمية وأهميتها للمنطقة.

ونأمل، بقدر المستطاع، التركيز في الحوار، على إضافة المعلومات الجديدة، وتلافي إثارة الأسئلة.

ونقترح أن يتمحور النقاش حول بعض المحاور الأساسية وهي:

- الواقع السياسي والاقتصادي لدول الجوار.
- مدى إمكانات دول الجوار.
- واقع العلاقة بين المجلس ودول الجوار منفردة أو مجتمعة.
- ما هي الاستراتيجيات المطلوبة، وتحويلها إلى صالح التنمية؟
- ما هي فرص التنمية لدول المجلس ودول الجوار؟

ثم استعرض برنامج العمل الذي يتضمن أربع جلسات في يوم الخميس، وجلسة صباح الجمعة، يعقبها اجتماع الجمعية العمومية من أعضاء المنتدى لانتخاب أعضاء اللجنة التنفيذية.

الرئيس: أيها الإخوة والأخوات، صباح الخير والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته، وأود بداية، أن أعبِّر عن امتنان أعضاء المنتدى، وعن شكري إلى الأخ المنسِّق العام، لجهوده ونشاطه لصالح المنتدى.

ويسعدني أن أقدِّم محاضرنا في هذه الجلسة، سعادة الأستاذ عبدالله بشارة، ولن أعرِّف به، فهو عَلَم في المنطقة، وقد تشرفت بالعمل تحت قيادته لمسيرة مجلس التعاون لمدة عقد من الزمان، وتعلمت منه واستفدت من قدراته المتعددة في الكتابة والحديث...، فهو يملك الجرأة والوضوح، وسحر العبارة في الوقت نفسه، وقد طبعت هذه الصفات ورقته لهذا اليوم، ولا أتوقع خلافاً من المشاركين لأطروحات الأستاذ بشارة، من ناحية الفحوى والمغزى، وإن كنت أتوقع اختلافاً حول اللغة والأسلوب، كما لا أتوقع خلافاً مع الطرح الوصفي لوضع إيران والعراق في الماضي والحاضر، وإن كنت أتوقع اختلافاً بشأن المعالجة المستقبلية للعلاقات مع هذين البلدين، أرحِّب بالأستاذ عبدالله بشارة، وأدعوه لعرض ورقته.

عبدالله بشارة: شكراً...، بسم الله الرحمن الرحيم،

في النصف الأخير من شهر ديسمبر الماضي، وأحدد ذلك التاريخ لأحداث وقعت أخيراً بعد إنهاء الورقة...،

الغرض من الورقة، هو التعريف بطبيعة الثورة الإيرانية...، فمن خلال عملي، ومن خلال القنوات المختلفة، أعرف أن مفهوم الثورة الإيرانية، إنها ليست قفازاً من الحرير، بل شيئاً آخر...، وحاولت أن أشرح في الورقة، فلسفة الثورة الإيرانية، كما وردت في فكر وفلسفة الخميني.

القسم الأول، عن ملامح الثورة الإيرانية.

القسم الثاني، كيف تعاملت دول مجلس التعاون مع الثورة؟

القسم الثالث، أسباب إخفاقات الثورة.

القسم الرابع، ملامح المستقبل، والشكل الذي تسير عليه إيران، وما هو المردود من هذه الملامح؟

سأقدم أربع نقاط عن خصائص تلك الثورة. . . ، التطرق إليها، والوقوف عليها، وهناك ورقة أعدها أحمد هاشم في بريطانيا، إصدار مطبعة جامعة أكسفورد عن The Crisis of the Iranian State.

ملامح الثورة الإيرانية

1 ـ أول ما جاء به الخميني، ما يسمى «فقه الطهارة» (The Purity of the Iranian State). . . إن الرئيس جاء ليخلق من إيران نموذجاً في الداخل والخارج. . . ، وفقه الطهارة، جوهره التعاون مع الفقراء والمظلومين ضد الأغنياء والعابثين في الداخل والخارج، وتقديم صورة للثورة داخلياً وخارجياً. . . ، وفقه الفكر الإيراني، قضى على المقاومة في الداخل، وأزيلت أصوات المعارضة بالعنف أو الملاحقة.

2 ـ حق التغيير، أن تؤثر الثورة، إقليمياً ودولياً، بالرضا أو العنف، عبر الإعلام أو السلاح. . . ، بالموافقة أو الرفض. ومنطق حق التغيير أدى إلى صدامات داخلية ومحلية وإقليمية ودولية.

3 ـ حق الولاء الإقليمي. . . ، بأن لإيران حقاً إقليمياً. . . ، فالمرشد العام والموجه والفيلسوف، كان له برنامجه الخاص المعبِّر عن رؤيته في السياسة الخارجية إقليمياً وإسلامياً ودولياً، فطلب من دول الخليج والمنطقة، أن يكون لإيران الامتيازات الإقليمية، عبر التصديق أو الملاحقة أو المشاجرة، عبر التعامل أو التهديد.

في سنة 1982، بدأ أول هجوم من العنف بالمؤامرة على البحرين، تماشياً مع مبدأ الولاء الإقليمي، وحينئذٍ طلبوا مني العودة فوراً من نيويورك إلى الرياض.

4 ـ الخاصية الرابعة التي جاءت مع الثورة، وموجودة معها بأسلوب

عنيف، ما يسمى بـ «أوهام المشاجرة» . . . ، فلدى الثورة الإيرانية شيء غير مفهوم، بأن هناك مؤامرة ضدها لإسقاط النظام فيها . . . ، تهديدات مبيتة لإزالة فقه الطهارة . . . ، الدولة الطاهرة التي خلقها الخميني، تتعرض لها منذ إنشائها وما زالت مستمرة إلى أن تزول . . . ، فرافق الثورة منذ اليوم الأول، اعتقاد بأن هناك مؤامرة يحيكها الشيطان الأكبر (الاتحاد السوفييتي حينذاك والآن أمريكا)، ثم الأصغر، ثم الصغار سواء في دول الخليج أو دول الجوار.

فلما توفي الخميني ترك هذه المفاهيم . . . ، فهي في النهاية تشكل اللامعقول في العلاقات الدولية، فلا يوجد مثل ذلك في العلاقات الدولية من متطلبات الولاء، وأن تعيش دولة في إطار المؤامرة والاعتداء عليها وفقاً لمفهوم المشاجرة والمؤامرة.

ووفق هذه الخصائص، بدأت الدولة الإيرانية في التعامل مع دول الخليج، وكان التعامل بينهما وفقاً لأسلوبين:

1 ـ أسلوب المسايرة، للتهدئة وتلافي المواجهة.

2 ـ أسلوب المسايرة والمحاورة، وقد بدا من دول الخليج من سنة 1980 إلى سنة 1986.

وعندما بدأت الثورة الإيرانية الإيرانية في المبالغة في العنف والتصدي للبواخر، أصدر مجلس التعاون قراراً عن إمكانية تسجيل السفن باسم دول توفر لها الحماية اللازمة، وفي سنة 1987 بدأ تسجيل البواخر التي ترفع العلم الأمريكي، وهددت إيران وبدأت تحرشاتها بالسفن التجارية الداخلة والخارجة من الكويت مع محاولات إرهابية، مما أدى إلى صدام إيران مع الولايات المتحدة الأمريكية التي حطمت في سنة 1988، بضربة قاسية، الأسطول الإيراني، فانتقل الصراع من الأقلمة إلى العولمة.

في الورقة، حصرت الأسباب التي أدت إلى ضمور الثورة الإيرانية سنة 1988، وأسباب استسلام إيران بشكل غير مقبول ولا إرادي في أبريل سنة 1988، وأدت إلى وقف إطلاق النار.

وذكرت بشكل مبسط، أنه وفق مبادئها ومهمتها التاريخية، التي فرضتها لنفسها، من فقه الطهارة، وحق التغيير، وحق الولاء الإقليمي، تعاملت بعدم تفهم، فأدت قروية التفكير السياسي في إيران، إلى عدم تفهمها للقوى الحاشدة السياسية والاقتصادية الدولية، ولم تتوقف للتفكير في كيفية التعامل مع هذا الحشد الدولي.

ولم تفهم الثورة الإيرانية أن أساس التفوق والحرص العالمي على النفط، هو قوة الندرة وتفوق الندرة (Power of Scarcity & Supremacy of Scarcity)، فالنفط يملكه قليلون، ويحتاجه ويستعمله كثيرون، وبأنه مطلوب عالمياً، فتتوافر له الحماية الدولية.

والثورة الإيرانية، في مدها الضخم حتى سنة 1988، نظرت إلى دول الخليج على أنها منازل خاوية (Houses of Cards)، تصورت أن دول الخليج منعزلة، فلم تقدر قوة دول الخليج، (Treasure of International Esteem)، وهو عامل أساسي في دول مجلس التعاون، مما ساهم كثيراً في إعادة مكان القرار الإقليمي، وتعذر على إيران التصرف في عزلة عن المجتمع الدولي.

وبعد وفاة الخميني، لم تستطع الجمهورية الثانية، التعامل بالنهج ذاته للجمهورية الأولى، «النهج المزدوج» (Dual Policy)، وتبين لرموز الاعتدال في إيران، استحالة التعايش بين الصيغتين، وتمكنت القوى المحافظة، كحراس على تركة الخميني وحراس على الثورة، من السيطرة على البرلمان، وبدأت بالمواجهة مع العدوان الثقافي الغربي...، وخلال الغزو العراقي للكويت، لم تحاول الجمهورية الثانية أن تستفيد بشكل واضح معقول للعودة إلى الأسرة الدولية.

في سنة 1992، وقع ما بدد ما تبقى من ثقة دول مجلس التعاون الخليجي في الجارة إيران، إذ تمكنت إيران من الاستيلاء على جزيرة أبوموسى، وسلحتها بأسلحة تؤثر على الملاحة في الخليج دون مبرر، ودخلت في سباق التسلح، من شراء غواصات، إلى غير ذلك، مما زاد توتر المنطقة.

وبعد تحرير الكويت، بدأت محاولات كثيرة لتفاهم دول مجلس التعاون مع الثورة الإيرانية، ولكنها فشلت للخلافات بين الجانبين، إذ تسير دول مجلس التعاون، وفق منطق العقل، في حين أن الجانب الآخر تبعاً لمنطق الثورة. . . ، خلافات حول الشأن الإسلامي، وحق التغيير والتدخل. . . ، تدريب المخالفين والمعارضين واحتضانهم. . . ، خلافات حول فلسفة النظام العالمي الجديد. . . ، خلافات حول السلاح النووي، وما تراه إيران من أنها صاحبة حق لتملكه أسوة بباكستان، بصرف النظر عن رأي المنطقة، واستمرت الخلافات بين الدولة الإيرانية، ودول الخليج، والدول العربية، والمنظومة العربية. . . ، اختلافات في المنظور، حتى في الفهم الإسلامي. . . ، وفي ضوء تعذر تحقق تفاهم خليجي إيراني، استبدل بعلاقات ثنائية. .

إن فلسفة الثورة الإيرانية، ليست تنموية وإنما تصفوية، ليست داخل نطاقها، وإنما انتشارية، تريد الولاء الإقليمي.

فهناك نقطتان في توجه الفلسفة الإيرانية:

1 ـ إنها ستبقي على أوهام المشاجرة، لأن إبقاء التوتر والتصعيد داخلياً، يكفل لها الاستمرارية.

2 ـ النهج الذي تسير عليه من رغبتها في الولاء الإقليمي، سيستمر مما يزيد التوتر وعدم الاستقرار، وتبقى دول مجلس التعاون، معتمدة على الاستعانة بالأجنبي.

الرئيس: شكراً على هذا العرض المثير، وأود إبداء بعض ملاحظات:

1 ـ هل أفكار المحاضر عن آراء الشاه، هي ذاتها عندما كان الشاه في الحكم؟

2 ـ أشار المحاضر إلى إصرار إيران الشاه وإيران الجمهورية، على التمتع بالامتيازات الإقليمية، عن طريق التوافق أو الفرض، والسؤال عن ماهية هذه الامتيازات، وهل حققت إيران شيئاً منها؟

ألا يمكن أن تكون هذه المقولة ضخمت بحيث تؤجج الصراع في المنطقة بدلاً من روح النقاش واحترام المصالح لكل طرف؟.

3 ـ في الورقة، عبارة «حرب بلا نصر»، «دبلوماسية التعامل مع حرب العراق وإيران»...، فهل كانت دبلوماسية دول الخليج؟ أم دبلوماسية تؤيدها دول الخليج؟

هذه بعض ملاحظات، أما عن محاور النقاش، فأرى أن تتركز حول:

1 ـ مدى سلامة الموقف السلبي من إيران، والقطع بأن الوضع الإيراني، والمواقف الناتجة عنه نهائية، ولا سبيل إلى تغييرها؟

2 ـ حقيقة أن إيران الحاضر تختلف عن إيران الثورة، وهي مملوءة بالتوجهات المختلفة، والجماعات التي تتبناها، ومنها، دون شك، دعاة السلم والتعايش والاستقرار، كما أن منها دعاة العنف وتصدير الإرهاب...، فما هو دور دول مجلس التعاون، في تشجيع تيار السلم والتعايش والاستقرار، وجعلها سياسة حكومية دائمة للجارتين؟

3 ـ ما دور بناء علاقات اقتصادية وثقافية وفكرية، على المستوى الرسمي والمهني والأهلي، بين دول المجلس وإيران، في تشجيع تيار نقاش التعايش والاستقرار، وجعله سياسة حكومية دائمة لإيران؟

4 ـ الصلابة السياسية والعسكرية لدول المجلس مقرونة بالحوار، هي المخرج، كما يراه البعض في دول الخليج، ولكن الصلابة العسكرية لها حدود بشرية ومادية بالنسبة لهذه الدول، والاعتماد على الذات فيه إهدار للإمكانات، دون توفير للأمن، كما حدث في غزو الكويت وتهديد دول الخليج الأخرى...، ومن هنا، فلربما أن الصلابة السياسية والعسكرية، تتحقق بالتحالفات الإقليمية والدولية وتبادل المصالح وليس بالإنفاق العسكري المكلف وغير المجدي في الوقت نفسه.

5 ـ أليس إصلاح أوضاع دول الخليج من الداخل، ضماناً ضد تدخل القوى الإقليمية والدولية؟

(29): المحاضر يتكلم عن خبرة طويلة، تكونت من خلال عمله المباشر، وصلته بعلاقات الدول، وفترة مراحل سوء الفهم وعدم الثقة والاطمئنان.

ومن الورقة، فوجئت بمدى المرارة المنعكسة في الورقة، ربما كانعكاس من خلال عمله، ولكن الهدف الأساسي من الورقة، هو محاولة بناء علاقات سليمة بين دول مجلس التعاون وإيران، لتحقيق حد أدنى من المصلحة للطرفين، والتغاضي عن سوء الفهم وسوء النية. . . ، أعتقد أن الورقة، وصدورها من شخص كالمحاضر، لن تخدم، بل قد تؤدي إلى العكس، وجوانب سلبية من الأنظمة الإيرانية المتصارعة داخل إيران، لتواجه أيضاً بانعكاسات سلبية من الجانب العربي.

ولا شك في أن المحاضر عمل طوال فترة عمله، للتنسيق وتوطيد العلاقات بين دول المجلس وإيران.

- فعن «الأبالية». . . ، إنه وصف بعيد عن التجرد والحياد بين الجانبين.

- «والبراءة من المشركين» كإجراء خلال موسم الحج، وأن لها مكانة معينة لدى أصحاب المذهب الشيعي، وأؤكد أنه ليس لدى المذهب الشيعي ما يسمى بـ «البراءة من المشركين»، فهو ليس مرتبطاً بالمذهب الشيعي، ويمكن أن تكون ضمن السياسة الإيرانية فتكون مفاهيم للوصول إلى أهداف سياسية، فإن الفقه الشيعي والشيعية لا تتضمن ذلك، وقد لقي عدم رضا من الحجاج والشيعة.

- عن تمكن العراق من الأسلحة الكيميائية لاسترداد الفاو. . . ، لم يسبق ذكر ذلك، وإنما حررت الفاو بمعاونة قوى عربية خارج المنطقة.

- في صفحة (19) يذكر «لم تقرأ إيران الحروف المكتوبة على الجدار الخارجي لمجلس التعاون قراءة كافية تجعلها تتوقف عن الاستمرار في مشروع المستحيلات الذي تريد تحقيقه في الخليج». . . ، حقيقة، أتمنى أن تكون على الجدار الخارجي لمجلس التعاون، أحرف وكلمات يمكن أن يقرأها، ليس الإيرانيون فقط، وإنما نقرأها نحن أبناء

الخليج . . . ، وحقاً هناك خلافات بيئية بين الدول الخليجية وبين الدول العربية . . . ، أتمنى أن يكون قرأ كلمة دكتور إسماعيل صبري أمس في الطليعة عن إيران .

(19) : بداية ، أشكر المحاضر على الورقة والبحث . . . . ، وتساؤل هامشي . . . قرأت اليوم «فقه المصالح» أسوة بـ «فقه الطهارة» . . .

أبحث عن الموضوعية في سرد الأحداث في المنطقة ، فلا أجدها ، والخطورة في الموضوع ، أن يكون الموروث السابق أساساً للتعامل مع إيران ، ففي ذلك خطورة . . . ، فإبراز التراكمات والخلفية ، معناه عدم إمكانية التعامل ، وأعتقد أن دول الخليج مسؤولة لدرجة كبيرة عن هذه التراكمات ، ودور إيران ضئيل في هذا التوتر ، لأنه منذ البداية ، كانت دول الخليج متحيزة بدرجة كبيرة ضد إيران . . . ، فإيران لم ترفض التفاوض مع العراق ، فطلبت بداية أن يعود العراق إلى حدوده الدولية ، ثم يبدأ التفاوض ، فرض العراق ذلك . . . ، وكان يمكن للدول الخليجية منذ البداية ، أن يكون موقفها مع المعتدى عليه ، حيث أدى موقفها إلى صرف بلايين الدنانير والريالات من الكويت والسعودية ، فهل يتوقع من إيران أن تكون محايدة ، وأنت تدعم الحرب ضدها؟ . . . فلا يوجد دولياً مبدأ مساعدة الشقيق . . . ، فإيران نظرت إلى الدول الخليجية على أنها دخلت الحرب بطريق غير مباشرة . . .

أعتقد أن هناك خلفيات الموضوع وسوء المواقف ، وحقاً هناك صراع السلطة في إيران ، ولكن لا أبني أو أرسم سياسة على أساس الخلفيات .

(16) : بعد قراءة الورقة ، انتابني الشعور بأن الكويت دولة عظمى ، . . . سنوياً أزور إيران ، وألتقي خليجيين هناك ، وتثار بعض القضايا . . . ، وهم يحاولون التقرب من دول الخليج ، ولكننا «شايشين» لا نحاول التقارب . . . ، هناك محاولة جادة من قطر والإمارات ، للحوار وكسب أصوات إيرانية ، لا سيما وأن هناك صراعاً داخلياً . . . ، فلماذا لا نكسب المعتدلين؟ .

(26): الورقة لا تقدم صورة للمستقبل، وإنما تسجن نفسها في الماضي، ولا تقدم رؤية لغد، وإنما ترتبط بالأمس. . . ، وأعتقد أن هدف المنتدى أن ينظر إلى المستقبل وآفاقه، دون الماضي الذي انطوى.

لا شك في أن العلاقات توترت بين الدول الخليجية وإيران منذ بداية الثورة لاختلاف الطبيعتين. . . ، ولكن لا بد من الوصول إلى نقاط التقاء. . . ، الجغرافيا تحكمنا، فإيران باقية، وكذلك دول الخليج، وفي ذلك صورة للالتقاء جغرافياً.

كيف استطاعت سلطنة عمان إقامة علاقات مع الشاه ثم مع الثورة؟ يمكن لدول الخليج أن تقيم علاقات، وتبحث عن نقاط التقاء مع الثورة. . . ، فمنذ البداية، دول الخليج كان لها نظرة وموقف، وإيران ترى أنها نظرة غيرنا، وبأننا نلبس لباساً غير لباسنا.

أعتقد، في ضوء ذلك، ومع الأحداث. . . ، علينا أن نبحث عن سبيل للالتقاء. . . ، فالورقة التي قدّمها المحاضر، تقدم لمؤتمر القمة لتأخذ قرارها. . . ، ولم تقدم أفكاراً للتقارب وتحسين العلاقات بين دول الجوار، وأعتقد أن الانشغال بهذا الخلاف ينعكس على التنمية والاستقرار، فيجب التوصل إلى نقاط التقاء، بدلاً من التركيز على التغيير والمشاجرة والولاء الإقليمي. . . ، فلن تهدأ المنطقة. . . ، ففي هذه الندوة، علينا أن نبحث عن بدايات وحلول جديدة.

(5): نحن العرب، عندنا جاهلية. . . تعصب عربي. . . ، الإسلام ليس إسلاماً عربياً فقط، فالإسلام الإيراني يختلف عن السعودي، عن الإسباني، عن البحريني والباكستاني. . . فذلك يؤخذ في الاعتبار.

التحرك الثوري، بدأ من القوميين (حزب تودة)، وتم تشجيع التيار الديني من الغرب، بمعنى أنهم أرادوا نظماً دينية تستمر في المنطقة، للتضييق على الفكر الذي انبعث في المنطقة. . . ، بدأت الثورة عندما زاد الإرهاب، فتسلموا الحكم، ورفضوا حرية التعبير، وهو أمر معمول به في العالم العربي والمنطقة.

نتكلم عن جزر موسى وطنب . . . ، فمن سلّم هذه الجزر إلى إيران؟ هل قبلنا الشاه من قبل كحارس للخليج، دون الثورة؟ . . . هل إيران تستطيع حماية الجزر؟ . . . وهل الاعتداء علينا سيكون من الجزر؟ أم يمكن من إيران؟

تكلمت عن مشكلة البحرين، ولكن لا توجد محاولة من دول الخليج للمعاونة في حل المشكلة . . . ، البحرين تعاني من الفقر . . . ، سنّة وشيعة . . . ، زحف من القرية إلى المدينة . . . ، هناك أغنياء وقصور دون استفادة الفقير، مما يقتضي معالجة ذلك، حتى لا يقال إن إيران تساعدهم، فالشيعة في البحرين عرب، ولكنهم يتعرضون لمعاناة الفقر، وتعاونهم إيران بالمساعدات . . . ، في كل دول الخليج، تتمسك الشعوب بحكامها، ولكن هناك من يحاول التفتيت بين الشعب .

(31) : أعتقد أن الإخوان عقّبوا على الورقة كفكرة عامة، بأن الجانب التاريخي فيها أكثر من المستقبل، وقد يكون فيها وجهة نظر يختلف معها الكثير .

والمهم ليس الورقة . . . ، أعتقد أن أمن ونماء المشرق العربي ككل، وكذلك إيران، يتوقف على الصداقة والتعاون والرغبة الصادقة من إيران والدول العربية، وإلا فلن يتقدم أي جانب منهما . . . فهي قضية استراتيجية لأمن المنطقة وتنميتها .

فانطلاقاً من هذه النقطة الأساسية، لا الأمن ولا التنمية يزدهران دون علاقات إيجابية مع إيران . . . ، فيجب البحث عن جوانب إيجابية للتعاون بين الدول العربية وإيران، بنظرة جديدة، وقيام أساس متين للتعاون بينهم دون مطامع لأي منهم في بلد الآخر . . .

فالإيرانيون ككل، عبر التاريخ الحديث وما قبله، كان هناك دائماً، مفهوم لدى الإيرانيين ـ القضية وطنية ـ ، بأن المشرق جزء من إيران واختلس منهم . . . ، وهذه القضية تنعكس على العلاقات بين إيران وجيرانها . . . ، حتى الإصرار منهم على تسمية «الخليج الفارسي»، وهي تسمية من العربي بوصف الساحل المقابل لهم، ولكنه، كمفهوم داخل

إيران، إن هذه الدول، إن لم تكن امتداداً لإيران، فعلى الأقل يكون لها حق ممارسة نفوذ خاص في الخليج . . . ، فليس المهم تاريخ التسمية بحد ذاتها «فارسي»، وإنما هو مدلول التسمية لدى إيران، فعلينا أن نتفهم ذلك ونسعى للتفاهم، وبناء أساس متين للصداقة .

فالأمر يقتضي تغيير مفاهيم، وليس حوارات ضيقة ومغلقة، فيجب إجراء حوار صريح وصادق لصالح التنمية، وذلك من خلال :

ـ مدخل الحوار الاقتصادي الثقافي، كما أشار إليه رئيس الجلسة و(16) .

ـ مدخل التعاون بين دول الخليج كمجموعة متماسكة وقادرة على الدفاع الذاتي عن أمنها، وبين إيران، حتى يكون هناك ما يحرص عليه الطرفان، ويجعلهما يتجنبان أسباب الصراع لتعزيز سبل التعاون .

فلا تغيير المفاهيم الثقافية لدى الإيرانيين ممكن، وتوحد دول الخليج أمر أساسي، وإلا ستستمر التوترات بين الدول العربية وإيران، إلى أن تتغير المفاهيم .

(22) : الحقيقة، موضوع المنتدى يتضمن دول الجوار، وهي العراق وإيران واليمن، فهناك اعتبار جغرافي يفرض هذه الدول، ومن أهمها إيران تبعاً لحجمها، وكانت كل هذه الدول ملكية وراثية، ثم تغير بعضها، وأصبحت إيران دولة ثورية .

من الجانب الفلسفي أو المذهبي . . . ، العرب يعتقدون أن الإسلاميين، الأصل فيهم هم العرب، وغيرهم درجة ثانية . . . إيرانيين كانوا أو باكستانيين . . . ، وإيران ترى أنها تحمي المسلمين الآخرين . . .

الورقة، ليست نقدية . . . ، ولكنها، في حقيقة الأمر، هجومية حادة في توجهاتها، كورقة صحيفة اتهام وليست ورقة فكرية . . . ، فإذا كانت هناك نظرة رسمية خليجية، بهذه التوجهات والمفاهيم من شخص مسؤول، يصعب الأمر . . . ، كالعادة، نكتب، ليس من نظرة خليجية، وإنما من نظرة أجنبية، مما يصعب الأمر إذا كان الهدف هو التقارب

والتفاهم . . .

أعتقد أن الورقة في نظرتنا إلى إيران في حربها مع العراق هي نظرة العراق ذاتها إلى دول الخليج، في غزوه للكويت.

أعتقد أن السياسات تختلف بين دول الخليج شماله وجنوبه، فإذا كانت رغبتنا زيادة وتحسين العلاقات، علينا أن نترك الماضي، ونبدأ بداية جديدة . . . ، ما كتبه الدكتور إسماعيل صبري أمس في الطليعة . . . «وغني عن الذكر أنني لست من الراضين عن نظام الحكم في إيران» . . . «وأياً كان شأن الخلاف في الرأي أو التوجهات السياسية الحالية، يجب ألا نفقد الرؤية طويلة النظر، فإيران جار للعرب منذ ما يقارب 2500 سنة . . . ».

أعتقد أن هناك سوء فهم من الجانبين، ننظر إليهم كأبالسة، وهم ينظرون إلينا كصدى للغرب . . . ، فيجب التوصل إلى نقاط التقاء بين الجانبين . . . ، فيجب فهم العقلية الإيرانية . . . ، إنها كالعلك إذا التصق فيك لا يهدك.

(11): أعجبني في الورقة، أسلوب الجمع بين الشعبية وبعض المفاهيم الأكاديمية، والفكر الناقد . . . ، وكنت أتمنى فيها موضوعية أكثر.

ـ أركز على نقطة العقلانية (Rationalization) بالمفهوم الغربي المسيطر على كل العلاقات الدولية وتأثرنا بها . . . ، إنها مبنية على مصالح الدولة، وفي الغرب، لا تختلف عن مصالح المجتمع . . . ، فهناك آلية لدمج الحكم في المجتمع، فإذا كانت مصالح الغرب في الحفاظ على تأمين استمرار النفط لصالح شعوبهم، فإن في دولنا لا تتوافر هذه العقلانية . . . ، عقلانية الربط بين الدولة والمجتمع . . . ، لا اندماج بين الحكم والمجتمع.

ـ قضية الاعتدال الخليجي . . . ، الورقة طرحت أن إيران لم تقدر على الاعتدال الخليجي . . . ، فهل هو اعتدال توازن في القوى، أم توازن في المجتمعات؟ . . . دول الخليج لا تتوافر فيها عمالة وطنية.

ـ في طريقة طرحنا وتفكيرنا، نتجه إلى الفكر الازدواجي. . . ، نحن وهم، وهو (الفكر الغربي). . . ، فيجب إضافة بُعد آخر. . . ، (نحن ـ هم ـ العالم أو التكتلات الأخرى)، فإذا فكرنا بذلك، نضيف فكراً أكثر وأوسع.

(1): الورقة فيها رومانسية البحث العلمي، وإني غير مرتاح لاتهام الباحث بالتصلب والتشدد. . . ، إنه أعد الورقة كباحث وليس كأمين عام أو شاغل منصب، فهو يعرض ويحلل دون النظر إلى ما يعكسه ذلك من آثار، فالمقالة الصحفية تختلف عما يقدمه باحث أكاديمي، فليست مهمة الباحث أن يقرِّب بين الجانبين، فهذه مهمة السياسيين. . . ، هناك فرق بين خدمة أهدافنا وبين تشريح وفهم الظاهرة الإيرانية، وهو أمر مطلوب.

وإذا كان الباحث متهماً بالإثارة والتخويف، فإنه لا يتكلم من فراغ، فيمكن تشريح مفاهيم طرحها. . . فقه الطهارة، حق التغيير، الولاء الإقليمي، أوهام المشاجرة. . . ، فيجب عدم تبسيط الموقف الإيراني، فلا نتكلم من فراغ. . . هناك جزر محتلة. . . ، تسليح محموم بمختلف الأسلحة المتطورة بما في ذلك الأسلحة النووية، بهدف فرض وتوسيع فلسفتها. . . ، طرح ثوري. . . ، إنه مستقبل المنطقة. . . ، إيران تتجه اتجاهاً غير عقلاني مع المنطقة والعالم، وعلينا التفرقة بين الأيديولوجيا، وهي تصدر سواء كانت دينية أو قومية أو سياسية، وبين واقع الحياة.

(38): أشكر الباحث على الورقة التي نجحت في طرح الماضي والحاضر دون المستقبل. . . ، لم يتطرق إلى علاقة أمريكا بإيران، وأعتقد أن علاقات دول الخليج تتأثر وتتبع أمريكا. . . ، حضرت ندوة في أمريكا دعي إليها كثيرون ممن يرغبون في الاستثمار في إيران، وكان إبراز مدى خسارة أمريكا في عدم الاستثمار في إيران، ومجالات التنمية التي سارعت إليها أوروبا واليابان والصين. . . ، وهناك دعوة مطروحة بقوة من جانب رجال الأعمال للتأثير على سياسة الشرق الأوسط، وأن العقبة هي الاعتراف بإسرائيل، وهو ما ترفضه القوى المتشددة في إيران. . .

أطرح، ماذا لو تحسنت العلاقة بين أمريكا وإيران، فماذا يكون موقفنا في دول مجلس التعاون؟

(3): يقال إن الورقة ليست بحثية، وإنما طرحت بشكل قطعي شديد الثقة، فلا ننظر إلى علاقة طوباوية، في الصورة تبعية عربية لدول عظمى، أو تناحر بين الشيعي والسنّي. . . ، فالواقعَ أن إيران في المنطقة دولة كبرى، مما يتطلب صيغاً لتعامل الدول الأخرى الأصغر منها للتعايش الإقليمي.

فالسؤال الذي تطرحه الورقة. . . ، كيف تستقر المنطقة في ظل ما تراه إيران من أنها دولة كبرى؟

ما المخارج. . . نقاط للبحث:

- على عرب الخليج التوصل إلى مركز قوة للتعامل مع إيران، وهذا يتطلب منظومة عربية متماسكة.
- التوازن يقتضي موازنة بين مراكز القوى، أخذاً في الاعتبار أن ذلك قد يعني هيمنة إيرانية بدلاً من الغربية.
- المجال الاقتصادي أيضاً محكوم بهيمنة غربية، ويقتضي فتح قنوات مع إيران.
- التوصل إلى منظومة خليجية، يكون لإيران فيها موقعها الواضح، أسوة بما تلعبه ألمانيا أو الصين أو أمريكا، كل في مجالها.

(10): أود أن أؤكد ما ذكره بعض الإخوان فيما أبدوه من نقاط حول الورقة، وأقدِّر جهد الباحث في سرد ما طرحه كباحث. . . ، ولكن الورقة ابتعدت عن الهدف الأساسي، فهو ليس مجرد تحليل وضع إيران الداخلي (فقه الطهارة - حق التغيير - ولاء إقليمي - مشاجرة)، دون أن تتناول الموضوع الأساسي لهذا المنتدى عن المستقبل. . . ، إنها عالجت وضع إيران أكثر من معالجة علاقتها بدول المجلس. . . ، وقد يكون يرمي إلى أن لها علاقات مباشرة بدول الخليج.

لم يتطرق إلى أسلوب تعامل دول الخليج . . . ، نحن نتصرف وكأننا دول كبرى، فدول الخليج تتصرف دون النظر أو العمل على إعطاء إيران وضعها . . . ، فإن توتر دول الخليج مع إيران، انعكس سلباً على تأييد القضايا العربية، تبعاً لموقف الدول العربية منها .

هل موقف دول الخليج أصيل أم مرتبط بجهة خارجية؟

أعتقد بأنه ليس أصيلاً، فإن عُمان والإمارات وقطر لها علاقات طيبة مع إيران . . . ، في رأيي أن نظرتنا إلى إيران، للأسف الشديد، أملتها علينا الأنظمة في الخليج . . ، فهي قضايا أساسية . . . ، أما دفاع (1) عن الورقة كمنهج أكاديمي، فنحن لا نعرض مجرد ورقة أكاديمية دون وقائع . . . ، لماذا لم نتسلح أيام الشاه؟ هل لأنه كان يتكلم عن تولي الدفاع عن الخليج؟

(15): ناقشنا الورقة ولم نناقش الموضوع الحقيقي لهذه الندوة . . . ، في تصوري أن كل الثورات، ومنذ بداية الثورة، تجري محاولة عزل أدوار لبعض الدول دون أطراف أخرى . . . ، فبسبب الثورة ومنهجيتها وخلافها مع الأنظمة، حاولنا عزلها إقليمياً مما أدى إلى توتر . . . ، وبسبب الحرب العراقية ـ الإيرانية، اتجهنا إلى عزل إيران من أن تلعب دوراً في الخليج، فإذا استمرت المنطقة في سياسة عزل طرف في الخليج، سيستمر التوتر .

الباحث: شكراً للجميع، وبكل موضوعية أقول إن معظمكم قرأ الورقة بسرعة فهي كما قلت، إنها ورقة وصفية، ليست وصفة وإنما واصفة، تحليلية تشخيصية، وليس من شأنها تقديم برنامج مستقبلي . . . ، فالفكرة منها، تقديم دراسة موضوعية لما دار بين الجانبين منذ سنة 1980 حتى الأمس القريب .

وبإيجاز، حرصت على أن أضمنها ما وضعه رؤساء دول مجلس التعاون كأساس للتفاهم مع إيران، من المبادئ العشرة عن اجتماعهم في سنة 1987 (ص 21 من الورقة)، بعد التدخل الرسمي الشرعي لحماية البواخر، كوصفة خليجية للتعامل مع إيران . . . ، وهذه المبادئ العشرة،

نقلت إلى إيران، ولم يتحقق منها شيء، لأن الثورة الإيرانية لها فلسفتها . . . لها حق التغيير، ولها شأن تاريخي، ولها شأن إسلامي، وشأن إنساني دفاعاً عن المستضعفين . . .

وإن الثورة الإيرانية، الجمهوريتين الأولى والثانية، لهما الفلسفة والتوجه نفسيهما، وإن ما قدّمه ولايتي أو رفسنجاني، هي صورة محسّنة شكلاً، ولكنها لا تختلف عن رسائلها وفلسفتها . . . ، في سبتمبر سنة 1995، كنا في طهران (كنت ضمن الوفد الكويتي) . . . جلسنا مع المسؤولين، (ناطق نوري ـ رفسنجاني ـ أكبر ولايتي)، وكلها أصوات تختلف فيما بينها، ولكنها على الخط ذاته . . .

فالقصد من الورقة، التعريف والتشخيص . . . ، أما بالنسبة إلى التنمية، فتناولتها ورقة جاسم السعدون . . . ، وقد حاولت دول المجلس إخراج إيران عن إطار فلسفتها وزخمها التصادمي، إلى منطق الاعتدال، واستعنّا بالآخرين (تركيا، . . .) ولكنها تركة ضخمة، مكتوبة في الأدبيات والدبلوماسية الإيرانية التي لها حق التغيير، والولاء الإقليمي تبعاً للتميز . . . ، مما يقلب ميزان القوى . . .

أما عن حرب العراق وإيران، فإن معاونة العراق لم تبدأ إلا بعد قبول العراق الانسحاب إلى حدوده، بمعنى الحفاظ على الحدود والوضع الراهن، فالتزم العراق بالحدود الدولية، ولكن إيران لم تلتزم بذلك.

وأيام الشاه، لم تعترض دول المجلس على تسليح إيران، لأنه كان ملتزماً بحماية واستقرار دول الخليج، وذلك على عكس توجه الثورة.

أما عما تضمنته الورقة عن عجز الثورة الإيرانية عن قراءة المكتوب على جدار مجلس التعاون . . . ، ففي الحقيقة، إن المنطقة مستقرة الجدران، وتهديدها من خارجها . . . ، والعراق مستقبلاً، سيكون في صف دول المنطقة، أما التهديد فهو من إيران، كمركز للتوتر، ومصدر للتواجد الأجنبي، لحماية المصالح في المنطقة . . .

فالورقة قدمت كوصفة لمحاولات دول المجلس لتحسين العلاقات،

فـمـا زال الغـزل الخليـجي لإيران، ينعكس بنفـور من إيران، وترفض المبادئ العشرة التي صدرت عن دول مجلس التعاون، والمستمدة من الشرعية الدولية، لأن لإيران أهدافاً وفلسفة ودستوراً يختلف عن الدول الأخرى بصفة عامة.

الرئيس: أشكر الباحث على جهده، وأشكر الجميع.

وانتهت الجلسة في الساعة العاشرة والنصف صباحاً، ، ،

الجلسة الثانية

الخميس 1997/2/20 ـ 11.00 ـ 1.30 ظهراً

موضوع النقاش: **العلاقة بين دول مجلس التعاون وايران، وتأثيرها على التنمية.**

رئيس الجلسة: الأستاذ علي عبدالله المناعي

معد ومقدم الورقة: الأستاذ جاسم السعدون

افتتح الرئيس الجلسة باسم الله، مشيراً إلى أن ورقة الجلسة الأولى رجعت إلى الماضوية، وانغمست فيها بشدة، ولن يخرجنا منها سوى تناول السعدون للتصورات المستقبلية لصالح التنمية، ولن تكون شجارية كما ورقة بشارة . . . ، فبعد ترك العاطفية والماضوية، يقودنا إلى العقلية والموضوعية التي اتسمت بها ورقته وفكره . . . ، فدعونا من الماضوية، إذا أردنا الخروج من المأزق الذي تمر به المنطقة، فيكون التركيز على الموضوعية، لأن العاطفية ستقودنا إلى مواقف جامدة، في حين أن إسقاطها سيقودنا إلى المستقبل بمشيئة الله.

جاسم السعدون: شكراً للجميع وللمنسق العام، واعتذر عن تأخير تقديم الورقة، وإني أقبل أي نقد.

لا نتكلم عن طرفين لهما كل الإرادة، فهناك مداخلات قد تفوق إرادتهما . . . ، إيران دولة موحدة، وسلطة سياسية واحدة، على خلاف دول الخليج، والخلافات الحدودية بين بعضها، ولم ينجحوا في حلها . . . ، فهذه حقيقة يتعذر إهمالها.

في مقدمة الورقة حاولت إبراز هذه النقاط . . ، فالمنطقة مهمة استراتيجياً وعالمياً لماذا؟

ـ النفط . . . ، فهي حاضنة لحوالي 65٪ من النفط العالمي، وخفيفة السكان.

ـ تداخلها مع تحولات ما يطرح عن السلام في الشرق الأوسط، وتبدو إيران كعقبة . . . ، لا سيما بعد سقوط الاتحاد السوفييتي.

ـ المنطقة في أضعف حالاتها التفاوضية . . . ، فهي خارجة من حربين، مما يضعف قواها التفاوضية لكلا الجهتين.

ـ المطلوب تقويم العلاقات بين الطرفين، من حيث أثرها على التنمية، فلا علاقات إيجابية بينهما، وإنما علاقة شك وتوتر.

إني متحيز لصالح العلاقات التجارية بين الأطراف . . . ، لقد خسرنا مليارات الدولارات بسبب الحرب العراقية ـ الإيرانية، وحرب العراق والكويت، ولا نملك هذا الكم الكبير لخسارته، وانعكاسه على التنمية، فهو غير مبرر مما يفرض تخطيط علاقات إيجابية بين الأطراف، من خلال فهم كل من الطرفين للجانب الآخر، لأن عدم الفهم يدفع إلى علاقات حدية.

الورقة فيها قراءة طويلة لواقع إيران.

فالجزء الأول، استعراض لواقع إيران سياسياً واقتصادياً . . . ، فلدى إيران بعض خصائص سياسية يمكن تلخيصها في:

1 ـ كبر الحجم، والتوحد الجغرافي، فهي دولة إقليمية عظمى بجانبنا، علينا التعامل معها، مساحتها (1.636) كم2، وسكانها (65) مليون نسمة، وحجم اقتصادها حوالي (74) مليار دولار، وتملك من مخزون النفط العالمي حوالي (8.7٪)، ويمثل السكان (51٪) فُرس، و(25٪) آذريون والباقي يتوزع ما بين أكراد وعرب وبلوش . . . ، ومن هذا المنظور، هي بلد كبير، متوحد جغرافياً، تحكمه سلطة مركزية موحدة، علينا التعامل معها كدولة عظمى في المنطقة.

2 ـ التشيع والاختلاف المذهبي، فقد أعلن المذهب الشيعي في إيران، بعد وراثة دولة المماليك في مصر للدولة العباسية.

3 ـ علاقة الدين بالدولة، وخاصية المذهب الشيعي، جعلت بينهما اتصالاً وارتباطاً، فهناك علاقة بين الدولة والمراجع الدينية . . . ، بين الدين والسياسة.

ففي نهاية القرن الماضي، كانت ثورة التنباك، تزعمها رجال الدين (نادر شاه) وآية الله محمد الشيرازي . . . ، وكانا يمثلان مدرسة دينية، أدى تضامنها مع المثقفين إلى عزل الشاه.

وفي سنة 1905، كان اتفاق بين معظم المراجع الدينية في مزار شاه عبدالعظيم ضد تعسف الشاه، وتطورت الثورة في سنة 1906 وأجبر الشاه على تبني أول دستور ملزم، وبدأ أول نظام مؤسسي في إيران سنة 1906 حتى سنة 1923.

في سنة 1925، كانت ثورة تزعمها النائيني وبهبهاني، ومبايعة الشاه، وتغيير النظام إلى ملكي، خوفاً من أسلوب أتاتورك في فصل الدين عن الدولة، وأسلوب اضطهاد رجال الدين في تركيا.

سنة 1951 ـ 1953، تعاون آية الله كاشاني مع مصدق في إنشاء حزب قومي، ونجحت ثورة مصدق، وعزل الشاه، مما عرض مصالح الغرب للتأثر، فدبر الانقلاب وعودة الشاه.

سنة 1978 قامت ثورة الخميني، وكان حمل القرآن بيد والدستور باليد الأخرى، وعاد الخميني إلى إيران.

فقضية التطرف والتشيع صفة من صفات إيران، والولاية للغائب والفقيه، وهو ما يختلف عن السنّة.

فإيران كانت سنّية، وكان أول تشيّع بعد سقوط الدولة العبّاسية، ويرجع سبب التشيع أساساً، إلى أن إيران أرادت أن تنفرد عن ورثة الدولة العباسية، فأعلنت التشيع . . . ، فالتشيع هو إفراز للصراعات.

أما عن الوضع السياسي والاقتصادي في إيران، فيمكن باختصار القول إن:

ـ الوضع السياسي، حالياً، يحكم إيران أربعة مراكز للسلطة:

1 ـ المرشد ولي الفقيه، 2 ـ رئيس الجمهورية، 3 ـ المجلس النيابي، 4 ـ لجنة الأوصياء (6) يعينهم المرشد + (6) يعينهم مجلس القضاء ويراجعهم المجلس النيابي.

ـ السلطة السياسية: هناك تياران:

1 ـ تيار المحافظين، ويتزعمه ناطق نوري رئيس البرلمان (110 مقاعد).

2 ـ تيار الليبراليين، ويتزعمه الرئيس رفسنجاني.

فهناك انحسار في المد المحافظ، نزل في انتخابات سنة 1996 من (140) إلى (110).

ـ الوضع السياسي، محكوم من التيار الإسلامي، حيث تمثل المعارضة قوة صغيرة (إيران الحرة) برئاسة إبراهيم يزدي، حاول في المرحلة الحالية ترشيح (15) اختصروها إلى (4) فقط، وداهمت الشرطة مركزهم فانسحبوا، وهناك حركات معارضة قومية يسارية مثل الحزب الوطني الإيراني، ومجاهدي خلق، وحزب تودة، والحزب الشيوعي الكردستاني. . . ، الوضع السياسي الإيراني سيستمر يحكمه الإسلاميون، وعلينا أن نفهمه ونتعامل معه كما هو.

ـ الوضع الاقتصادي، غير مريح. . . ، إذا أضفت معدل النمو السكاني (2.5٪) مقابل معدل نمو اقتصادي أقل من ذلك، يؤدي إلى تزايد نسبة البطالة التي تقدر بـ (20 ـ 25٪) و46٪ من الشعب الإيراني دون 14 سنة، وهذا معناه كارثة، ونسبة الأمية 35٪.

الديون الخارجية حوالي (2300) مليار دولار، وهو أمر مكلف. . . ، التضخم السنوي (40 ـ 50٪) وهو أمر قاتل ويتآكل مع دخل الفرد. . . ، فالدخل الحقيقي والقوة الشرائية منخفضة.

أي أن الوضع الاقتصادي في إيران غير مريح، وليس أمامها إلا التخصيص، وهناك تفهم لذلك.

وكل ذلك يكون مجالاً للفهم والتعامل مع إيران.

علاقات إيران الحدودية الأخرى متعددة. . . ، جمهوريات وسط آسيا، وهذه لا يمكن أن تصدر استقراراً لإيران، فهناك الضغوط الأمريكية لها تأثيرها. . . خط سكة حديد، وأنابيب غاز. . . ، والضغط الأمريكي مستمر حتى لا تذهب إيران لأكثر من ذلك. . . ، وهناك باكستان. . . ،

وتركيا والتركمان . . . ، وهناك أساطير وتوجهات مذهبية . . . ، ويعتبرون الأتراك شياطين .

المخرج الوحيد أمام إيران ، هو دول مجلس التعاون خفيفة السكان ، قليلة الموارد الطبيعية ، ولكنها تحتضن 43٪ من احتياطي النفط العالمي ، وذلك يحتاج لغة خطاب متفهم ، لخلق علاقات إيجابية لتيسير تداعيات المستقبل عليهم .

وإن دول مجلس التعاون ليست في وضع مثالي ، فمعظم الدخل ارتفع بسبب ارتفاع سعر النفط ، وهو ليس مستمراً . . . ودول الخليج لديها مشكلة في تخصيص الموارد ، يتعذر عليها الاستمرار إلى الأبد عند بدء مشكلات الشحة ، وهناك عجز في ميزانياتها بدرجات متفاوتة ، أشار إليه صندوق النقد الدولي ، وتصرف دول الخليج على التسليح مبالغ ضخمة ، ويتكلف الجندي الواحد (60.000) دولار ، في حين أن إيران تصرف (4000) دولار فقط على الجندي الواحد . .

ففي ظل هذه الظروف ، لن تستطيع دول الخليج مواجهة المستقبل ما لم تحسن علاقاتها مع إيران . . . ، الواقع يدفعنا إلى التفكير في توجهات أخرى والإسقاط على المستقبل .

الجزء الثاني من الدراسة ، حاولت فيه البحث عما هي المشاكل التي تواجه العلاقات الخليجية ـ الإيرانية؟ ، وتتلخص نقاط التصادم في :

1 ـ خلاف الجزر الثلاث الإماراتية .

2 ـ الاختلاف المذهبي .

3 ـ الإرث التاريخي .

4 ـ دور الآخرين في توجيه السياسة في المنطقة والعالم ، وهو دور الولايات المتحدة الأمريكية .

1 ـ قضية الجزر ، أعتقد بأنه مهما كانت وجهة نظرنا وتعاطفنا مع

الإمارات، فإن انعكاساتها أكبر من إمكانات المنطقة، ويظل تصعيدها في غير صالح الطرفين، وسبق أن أعلنت إيران أن البحرين تتبعها، ثم أمكن من خلال التباحث، التوصل إلى تفاهم.

2ـ قضية اختلاف المذاهب، تزداد نتيجة لتوجيه المتطرفين. . . ، في الثلاثينات، صلى أئمة السنّة خلف إمام شيعي في القدس. . . ، إن الدق على الخلاف المذهبي ليس في المصلحة، ويجب أن تكون هناك محاولة للتقريب.

3ـ الإرث التاريخي. . . ، ما جدوى التكلم عن الماضي؟. . . الألمان والإنجليز كانت بينهم عداوة وحروب. . . ، واليوم متفاهمون داخل السوق الأوروبية المشتركة، والاتحاد الأوروبي. . . . ، وكذلك اليابان والصين، قامت بينهما اليوم فرص أفضل للتجارة والتعاون. . . ، فيجب التفهم ومحاولة نبذ الإرث التاريخي، والعمل على فتح مجالات للتعاون.

4ـ تأثير القوى العظمى في المنطقة. . . ، لو أن إيران أيّدت السلام الفلسطيني، ستتغير الصورة، ويصبح موقفها دولياً أفضل، ودول الخليج تتغير صورتها. . . ، وتقل تكلفة التسلح في المنطقة. . . ، يحسبون على إيران الإرهاب، في حين أن إسرائيل ضالعة فيه وفي التسلح بأسلحة الدمار دون خضوعها للإشراف الدولي. . . ، فيجب التوازن في النظرة إلى إيران وإسرائيل.

مداخل التعاون

ـ حجم وتنوع الاقتصاد المشترك. . . ، إيران تملك كل المقومات بما فيها المجال الزراعي، على عكس دول الخليج، فإذا تعاون الجانبان في مشروعات مشتركة، لساعد ذلك في تعديل موازناتهما.

ـ مشاركة إيران في مجال مكافحة التلوث، فبدلاً من أن يكون الخليج مجالاً للتصادم، يمكن أن تكون هناك مجالات مشتركة.

ـ النفط، من مصلحة دول المنطقة، تضامنها بالنسبة لتحديد الأسعار والتسويق، في سياسة مشتركة، والاستفادة من دخله للتنمية، لا سيما مع زيادة الطلب على النفط، خصوصاً من منطقة شرق آسيا.

ـ توفير مناخ استثماري ملائم في المنطقة، سواء في الخليج أو إيران، لجذب الأموال المهاجرة من إيران والخليج.

هذه ليست دعوة نظرية طوباوية، ولكنها محاولة في التفكير نحو الإيجابية، للتخفيف من الآثار السيئة، بوضع توجه نظري طيب كأساس للبداية واستمرار التعاون.

الرئيس: شكراً . . . ، وبعد هذه النظرة التفاؤلية، يفتح باب النقاش.

(20): أشيد بالورقة المتوازنة، وما تضمنته من معلومات قيِّمة عن إيران والعلاقات معها، والنفس التفهمي والإيجابي . . . فهي متوازنة، وهناك بعض نقاط:

ـ إيران تشكل لنا في الخليج تحدياً، من حيث قدرات إيران وإمكاناتها السكانية والطبيعية، والاختلاف العرقي والسياسي والأيديولوجي، وعلينا التعامل مع ذلك . . . ، فهناك إرادتنا، وإرادة الآخرين من قوى خارجية.

فعلينا أن نفهم أننا لا نتعامل مع إيران كدولة فقط، ولكن كتحد دائم، يجب عدم التهويل فيه أو التقليل من شأنه، فمطلوب نظرة متوازنة.

ـ تفتقد الورقة التطرق إلى النزعة التوسعية لإيران، فيجب عدم إغفال النزعة التوسعية في إيران منذ القدم . . . ، وأيام الشاه ومحاولته السيطرة التوسعية . . . فلا نغفل هذه النزعة التوسعية بحكم تشكيلتها وطبيعتها، وعلينا دراستها وتدبرها، وعليهم تقدير العمق العربي والعمق الدولي.

ـ النظام الإسلامي في إيران، حالياً يمثل كابوساً منذ سنة 1979، وكنا نظن أنه سيزول يوماً ما، على خلاف نظرتنا لنظام الشاه، وبغض النظر عن نظرة الغرب، فنحن ننظر إليه ككابوس لنا.

ـ من قراءتي ومتابعتي للكتابات الإيرانية، إن هناك تحولاً نوعياً شعبياً، في المزاج الإيراني تجاه الثورة، وبدأ أخيراً يتحول عن المزاج الثوري.

ـ الثقل السكاني لإيراني مستقبلاً . . . ، متوقع بعد عشر سنوات، أن تصبح الدولة العاشرة سكاناً (100 مليون بشر)، فكيف نتعامل معهم؟

(30): جاسم لا يحتاج إلى ثناء أو مدح . . . ، وكأنني أستمع إلى فقيه المصالح، يتكلم بموضوعية عن الحاضر والمستقبل.

ـ هل يمكن الربط بين العنصرين الإرث التاريخي والمذهبي؟ وكيف يمكن نبذ الإرث التاريخي، وهو يسبق الخميني منذ 2000 سنة . . . ، إرث متأصل في الذهن الإيراني، فهل يمكن نبذه؟ وكيف ذلك؟

ـ البُعد السياسي الجغرافي . . . ، تكلمت عن ضعف إيران اقتصادياً . . . ، في المنطقة تعامل وحوار مع تركيا، وكذلك مع الجنوب (اليمن)، ولعل ذلك يمتد شرقاً إلى إيران ثم الهند . . . ، فهل يمكن أن يمتد البُعد السياسي الجغرافي ويشمل بما في ذلك اليمن.

ـ الكابوس الإسلامي . . . ، يبدو حتى الغرب يناوئ المد الإسلامي . . . ، فهل هذا المد ظاهرة علينا التعامل معها؟ فالإسلام يتسم بالعقلانية، فهل المد الإسلامي، والتوجه إلى أسلمة التشريعات؟ هل يمكن التعامل مع الأطراف الأخرى في البُعد العقلاني؟

(37): أشكر جاسم على نظرته للتعايش المستقبلي . . . ، فهناك توجه، ليس رسمياً فقط، ولكنه شعبي أيضاً في إطار المصالح، وهناك الأبعاد السياسية والسكانية للعمالة الإيرانية، والعلاقات الاقتصادية.

ـ ففي مجال العمالة الإيرانية، إذا أردنا الاستفادة منها في دول المجلس، هل هي ماهرة مطلوبة، أم ستكون أعباء نشكو منها؟ . . . إنها حقيقة يتعذر القفز عليها . . . ، فهناك تخوفات في دول المجلس من ذلك.

ـ العمق العربي والعمالة العربية . . . ، يجب عدم الالتفات عنها.

ـ طبيعة التبادل التجاري بيننا وإيران، وتواضع نوعيتها . . . ، فواقعياً يؤثر على المنتجين داخل الدول الخليجية .

ـ مناخ الاستثمار . . . ، إذا أردنا تنميته، ففي إيران . . . ، الوضع الحالي لا يشير إلى اطمئنان المستثمرين، حتى المستثمر الإيراني . . . ، نحتاج إلى دراسة الآلية . . . نحاول مغازلة المستثمر الأجنبي لجذبه، فهناك صراع مصالح شعبية داخل المجتمع .

ـ أسواق النفط وأسعاره، وتوجيهها إلى السلام . . . بدلاً من الإنفاق على التسلح، التعاون في المجال الاقتصادي أسهل منه في المجال السياسي، لاختلاف القطاعات . . . ، فنحتاج آلية . . . غرف تجارة . . . يحتاج المجال الاقتصادي إلى مزيد من الدراسة، والبحث عن آلية التعامل . . . ، والسؤال . . . هل برأيك، مع الأدوات الاقتصادية لتحسين العلاقات . . . مساعدات . . . استثمارات . . . إلخ . . . ، هل يمكن استمالتها؟

(29) : أحاول تحضير أنفسنا لحوار أفضل مع الإيرانيين، فأطرح تعقيباً على ما أثاره عن : قضية الجزر ـ التوجيه الخارجي للمنطقة ـ اختلاف المذاهب .

ـ فيما يتعلق بالجزر . . . ، مهما كانت التفسيرات التاريخية، واستيلاء إيران عليها منذ الشاه . . . ، كان أمام إيران فرصة التفاهم لإعادتها وكسب الخليج والمنطقة العربية والرأي العام . . . ، فكان الأولى منها إعادتها .

ـ في الخليج تربطنا علاقات مع الغرب، فهناك التزام بحدود دنيا للتفاهم مع الغرب، ومع ذلك، كان توجه في الدول الخليجية، عدم اتخاذ موقف معاد لإيران، تمنعها عن الاستجابة إلى فرض حصار اقتصادي من أمريكا . . . ، وعلى إيران تقدير ذلك .

ـ استغلال قضية الخبر وتوجه نحو اتهام إيران، مع عدم التوصل إلى قرار نهائي، وتلافي السعودية الإساءة إلى إيران، بالرغم من الضغوط والمصالح الأمريكية، وهو موقف إيجابي للحرص على العلاقات بين

الدولتين.

ـ الاختلاف المذهبي. . . ، التوجيه الإعلامي الإيراني، كان يوجه إعلامه وخطابه إلى المنطقة باعتبارها منطقة شيعية، على خلاف الواقع، مما أثار رد فعل.

وهناك طرفة عن رجل من اليمن كان على علاقة وثيقة مع علي خامنئي، فذهب للتهنئة والتبريك لخامنئي، قال اليمني، إنه عندما دخل مع خامنئي في مناقشة الإعلام الإيراني وتوجيهه إلى المنطقة باعتبارها شيعية، رد خامنئي بأن المقصود هو التوجه الإسلامي بصرف النظر عن المذاهب، فرد عليه بأن النية قد تكون حسنة، ولكن ذلك غير واضح، إلا أنني عندما دخلت رأيت لافتة عليها «كل الدنيا كربلاء. . .».

فالفرق بين النية والتفسير.

(28): بداية، أشير إلى قضية ذكرت حول الماضوية، وهوجمت ورقة بشارة لتركيزها على الماضي. . . ، فكيف نلغي الماضي، والماضي حاضر في الحاضر، ومؤثر على المستقبل. . . ، الجزر. . . ، وتسمية الخليج، هي منذ الاسكندر، فيتعذر إلغاء الماضي، فيؤخذ في الاعتبار.

نحن متحمسون لعلاقات جيدة وموضوعية مع إيران. . . ، ولكن هل هذه الدعوة نابعة من فكر استراتيجي للمثقفين أم أنها تعبير عن ضعف ومهادنة في المنطقة؟ . . . يبدو أنه اتجاه المثقفين. . . ، فاتجاه إيران أن الجزر إيرانية. . . ، فهو اتجاه خطر في توجهها للسيطرة الإقليمية. . . ، فلا بد من التركيز على بناء الذات اقتصادياً، والارتقاء بصيغة مجلس التعاون إلى اتحاد، لموازاة القوة الإقليمية إيران. . . ، فنركز على الإيجابية، ولكن لا يكون في ضوء الضعف والتفكك، فكيف تكون تنمية العلاقات الإيجابية، مع ضعف دول التعاون، فهي لا تستطيع المواجهة؟ . . . فيجب التركيز على بناء الذات للتوصل إلى التكافؤ. . . ، يجب البحث مع إيران بالحرص على دول المنطقة والتعاون معها.

(19): أتفق مع الباحث حول المكاسب والتكامل، ولكن تحقيق هذه المكاسب

يتطلب مسحاً للوضع القائم ومدى إمكانية تحققها . . . ، ولكن إيران في مأزق حقيقي، ومصدره دخول رجال الدين إلى عالم السياسة، مما أدى إلى ثلاث ظواهر :

1 ـ تعدد مراكز النفوذ .

2 ـ تعدد مراكز القوى .

3 ـ الصراع على السلطة .

والجميع يتخذون من الإسلام أساساً لهذا الصراع . . . ، لذلك من الصعب التعامل مع حكومة القرارات فيها تحكمها تيارات مختلفة، فحتى قضية الجزر، يمكن التفاوض حولها على أساس المصالح، أما إذا كانت النظرة كأساس ديني، يتعذر التفاهم . . . ، لذلك، فالمشكلة في التعامل الاقتصادي، فالقرارات هناك لا تحكمها المصالح، ولكن الشرعية من عدمها، وهو لب المشكلة . . . ، فمثلاً رفسنجاني له نظرة تختلف عن الآخرين . . . ، إذن فالنظرة إلى أمر ما على أنه موقف لاديني، فكأنه غير شرعي، أو أن في التعامل معه، فيه التقارب مع الشيطان الأكبر . . . ، فالمشكلة هي في دخول رجال الدين في السياسة والاقتصاد . . . ، فكيف الخروج من هذا المأزق، . . . قال البعض إن هناك تحولاً في التوجه الشعبي، وأشار البعض إلى التعامل على أساس البُعد العقلاني، وطالب آخرون بآلية للتعامل .

فأرى فتح المجالات بين الجانبين للتوصل إلى أسلوب تعامل وتعاون وفقاً للمصالح، دون بناء ذلك على شرعية من عدمها . . . ، وتشجيع الحوارات الشعبية والرسمية كمدخل للآلية .

(22) : أشكر الباحث على بحثه العلمي الموضوعي .

إنه كابوس . . . صورة غامضة عن دولة بابوية، لها توجه معين لم نتعود عليه والتأقلم معه . . . مسار الدولة، فإيران الدولة مستمرة، ومسار الثورة، فإيران الثورة متغيرة . . . ، نعرف القليل عن إيران، وكذلك الحال

بالنسبة لإيران، في حين نعرف الكثير عن الدول الغربية . . . ، لإيران توجهان يعبّران عن دولة شيعية، ودولة ثورية . . . ، الخميني كان توجهه دينياً أكثر منه فارسياً، وهناك تحول جديد من توجه ديني إلى فارسي، مما يصعب التعامل معه.

إيران الثورة، إنه شأنها وخصوصياتها، ولكنها دولة إقليمية رئيسية لها تطلعاتها التوسعية من الشمال إلى الجنوب (لها 13 جاراً)، إنها تعتبر نفسها حامية للمستضعفين . . . ، المشكلة إن الخطاب السياسي الإيراني هو خطاب الحسينيات، وهي مشغولة على مدار السنة دينياً وسياسياً، وسيستمر ذلك . . . ، فلديهم قدرة على الصبر والمواجهة . . . ، فهل تكون الأدوات الاقتصادية من استثمارات وتيسيرات وقروض وغيرها، تكون مؤثرة على إيران للتقليل من سلوكياتها السياسية، للوصول إلى تفهم وحسن تعامل؟

(35): (31) و(15) لفتا نظري إلى أن الإشكالية ليست إشكالية الثورة مع دول الخليج، ولكنها دولة كبيرة فيها فقر . . . ، إنها تبحث عن دور ومكانة في المنطقة، كان يبحث عنها الشاه وكذلك الثورة.

في سنة 1976 كان لقاء في مسقط، وكانت محاولة لإجراء أمني للمنطقة بما فيها إيران والعراق، وتحطمت بمعرفة العراق، كما تحطمت محاولة أخرى للأمن أيضاً . . . ، الموضوع قديم.

من المنظور الحالي، بعض شواهد من دول الخليج لمحاولة بناء الجسور، فكما أشار (29) إلى تردد السعودية في توجيه اتهام لإيران عن واقعة الخبر، . . . الإمارات تطلب اللجوء إلى محكمة العدل الدولية فيما يتعلق بالجزر، وهما الموضوعان المؤثران في العلاقات بين الجانبين . . . ، إيران لديها مشكلة مع الثقل المصري . . . ، فمصر تحاول دوراً في المنطقة، وتزاحمها إيران في ذلك.

قال الباحث إن الإيرانيين مولعون بالأساطير . . . ، فهل هذا لا يعني أن وجودهم في الخليج أساسي في أساطيرهم؟

الوضع الاقتصادي الإيراني، ألن يكون حافزاً للتعدي؟ . . . هل ستكون منطقة فيها وفرة، وبجوارها أخرى فيها ندرة؟

(9): أهل الاختصاص في الشؤون الإيرانية، يرون أن هناك ثلاثة عوامل في التفكير الإيراني:

1 ـ عامل وطني قومي تنموي.

2 ـ عامل مذهبي شيعي.

3 ـ عامل توجه دولي طليعي.

فهي دولة اختلافات تتصارع فيها عوامل وقوى مختلفة، وهو ما يفسر الكثير من السياسات الإيرانية، وإن دعمها للإرهاب، يضعها موضع الشبهات.

أشير إلى ميزة الضخامة السكانية، ففي العالم العربي، الضخامة السكانية تمثل هاجساً حاسماً . . . ، وتطور التكنولوجيا يعكس الأوضاع كما في سنغافورة أو غيرها.

مرت الإشارة إلى إيران والحماس العقائدي، والنظر إلى تشكيله خطراً . . . ، إن المسؤولين الإيرانيين يعطون صورة الدبلوماسيين في بعض الدول الشيوعية.

إن النظام الإسلامي في إيران، يتحول من نظام إسلامي أصولي، إلى نظام شعبوي لترضية الفقراء والمستضعفين.

وإيران، من ناحية أخرى، دولة فيها دول، ونظام يضم نظماً مختلفة، فيصعب التفاهم والتعامل معهم . . . ، فإنهم يطمحون إلى مرجعية واحدة دينية وسياسية ومذهبية تجمع الكل.

أسأل: ـ هل هناك مجال لتفاهم وحوار رجال الأعمال والمستثمرين بين الجانبين؟

ـ هل للإسلاميين العرب، وبالذات الشيعة منهم ـ دور في تهدئة الأوضاع؟

(5): أشكر الباحث على ورقته . . . ، زيادة النسل في إيران ستخلق لها مشكلة، ولكن هل تعتقد أن ذلك خطراً على المنطقة وهل يزحفون؟ . . . ، هل تعتقد أن ما يطرحونه فكراً اقتصادياً إسلامياً؟ . . . إن الفكر والمذهب الشيعي أصلاً عربي وليس إيرانياً، فنحن علمناهم . . . ، ويطلبون أسلمة القوانين.

ـ نتكلم عن أمن الخليج، ويتعذر ذلك دون إيران والعراق واليمن.

ـ نتكلم عن تصنيع الأسلحة النووية الإيرانية، فهل يمكن أن يخفف ذلك من نفقات السلاح والصرف على التسليح؟ هل ستعتبر إيران في المنطقة في هذا الشأن، كإسرائيل وسيطرتها؟

ـ الشؤون الداخلية غير مستقرة . . . ، فلماذا تطلب مساعدتي في الشدة، ولا تقدمها لي في وقت شدتي؟

ـ هل نسبة الشيعة في إيران 77٪ أم 90٪؟ . . . فالمهم هو اللغة، وإنهم متأخرون ونحن متأخرون.

(1): لقد كان الباحث منسجماً مع نفسه، والخروج بالمنطق، بأن هناك مشكلة أزمة اقتصادية في إيران، مما يقتضي فتح الحوار . . . ، فهل هذا المنطق يمكن أن يمتد لدى المسؤولين في إيران مع توجهاتهم وإصرارهم على أمور دون تراجع . . . ، مثل فتوى قتل سلمان رشدي، وتزايد في المكافأة لقلته، لماذا لأنها فتوى من الخميني . . . ، الخميني أطلق على أمريكا الشيطان الأعظم، فأصبحت كذلك . . . ، فالأيديولوجيا تلعب دوراً في التفكير والتوجهات الإيرانية . . . ، فهل خلال أمد منظور، يمكن التغيير؟ . . . لا مجال لنا إلا بتغيير داخل إيران للموقف الأيديولوجي . . . ، فكم نسبة أملنا في تحسن الوضع الداخلي في إيران؟ . . . ، سبق أن المراجع في إيران حرمت الجمهورية وحللت الملكية، ثم تغير هذا الموقف . . . ، فما مدى أن يكون للأيديولوجية في

إيران دور في تحسين الأوضاع في المنطقة؟ . . . بالرغم من الاختلاف الأيديولوجي بين الصين واليابان، إلا أنه جرى تفاهم بينهما تبعاً للمصالح، فعلينا التفرقة بين الأيديولوجية، سواء كانت دينية أو قومية أو سياسية، وبين واقع الحياة.

(26): الورقة تقول إن هناك أزمات اقتصادية إيرانية على الطريق، وكذلك بالنسبة للدول الخليجية، مما يقتضي الحوار والتعاون . . . ، تنفيس بالون التوتر بين الجانبين، وليس المهم البحث عن مزيد من الخلاف، وإنما عن مزيد من لقاء، وقد طرحت الورقة نقاطاً يمكن البدء منها.

(17): الورقة مفيدة في وضع صورة عن الوضع الاقتصادي، وأزمته في الطريق في إيران والمنطقة . . . ، في إيران حوار في صورة رومانسية دون أسس موضوعية للحوار . . . . ، فمن الصعب حوار حقيقي دون الولايات المتحدة الأمريكية، ومن الصعب حوار حقيقي في ضوء الأيديولوجية الثورية مما يشد الآخرين إلى الخلف . . . أخذاً في الاعتبار أنه أحياناً العدو الخارجي يوحد الجبهة الداخلية، وأن الجيل الجديد في إيران غير متدين.

وإن الولايات المتحدة فيها دراسات حديثة حول تحسين العلاقات مع إيران، قد توصي بفتح المجال ضمن ضوابط معينة . . . ، فهناك مراحل مختلفة تمر حتى تصل إلى تحسن ملموس، فإن إيران تحتاج إلى مصلح مثل غورباتشوف في روسيا . . . ، إنهم لا يريدون الدخول في مجالات الثورة مرة أخرى، فيجب عليهم تفهم أنه يمكن الحوار معنا، ولكن مع مشاركة المجتمع الدولي.

(10): التنمية ترتبط جذرياً بالحساسية السياسية بين الدول الخليجية وإيران، . . . . الإمارات تشكو من قضية الجزر، وتصاعدت المشكلة مؤخراً، وهناك من يعتقد أن هناك وثيقة اتفاق على غض الطرف عن الجزر مقابل ترك البحرين . . . ، ويلاحظ أن إيران تشبثت مؤخراً بالجزر بعد حربها مع العراق، وغزو العراق للكويت، باعتبارها مراكز

استراتيجية، تلافياً لاستغلالها من أمريكا كقواعد أسوة بقواعدها في الخليج.

البحرين وعلاقاتها بإيران، كانت أقرب إلى إيران، ولكن الحركة في البحرين بعيدة كل البُعد عن إيران. . . ، فالعنصر الشيعي في البحرين مع الحكومة، ولكن التعاطف المذهبي له دور. . . أسوة بجنوب لبنان. . . ، وما قيل عن المؤامرة في البحرين غير صحيح، وعملت البحرين أخيراً على إصلاح ذات البين.

السعودية، قد تكون هناك لمسة مذهبية، وشعور إيران بالدور الأجنبي في المنطقة، مما يثير لديها ردود فعل، وبأن أدوار أمريكا في المنطقة تصب لصالح إسرائيل.

التغيير الداخلي في إيران نوعان. . . ، تطور العقلية، والاستماع إلى رأي الآخرين. . . ، في إيران بدأوا في تعليم اللغة العربية، ولكن مجاهدي خلق لهم توجهات شاهنشاهية.

فالمهم توافر النية للتحاور للتوصل إلى حل للانطلاق نحو التنمية.

الباحث: الهدف هو تبادل الرأي.

- أركز على أنه في ما يتعلق بالتحول المزاجي في إيران. . . ، فيه تحول نوعي في المزاج الشعبي من الثوريين المتشددين، حقاً خسروا نسبة من الأعضاء (30 مقعداً)، ولكن ذلك بسبب تحريك بعض غير المشاركين، ففيه تغير باتجاه النضج في الطبقة الوسطى، وإيجابية المشاركة.

- دول الخليج الست فيها (25.5) مليون نسمة، محاطة بـ (96) مليون نسمة، وفي إيران والعراق واليمن فقر ومعاناة.

الحصار الأمريكي لكوبا انعكس بهجرة إلى أمريكا أثرت سلباً عليها، ولذلك حرصت في حصارها لجزر هايتي على عدم تكرار المشكلة.

وما ذكرته لا يتعلق بالتشاؤم أو التفاؤل، لأن البديل القسري هو نزوح

قسري إلى الدول الخليجية، وانعكاساته السلبية، فإن عدم الاستقرار في إيران والعراق واليمن، قد يؤدي إلى هجرة عكسية من هذا المنظور. . . ، ولذلك، هناك توجهات ودراسات في أمريكا لتغيير الاتجاه نحو إيران، وقد يتغير فعلاً بعد انتهاء مشكلة الشرق الأوسط.

ما طرحه (30) عن العلاقة بين المذهب والإرث التاريخي، فإنه موثّق، ولكن العلاقة تخف بشكل كبير في حالة التفاهم، وتتأزم من المتطرفين كلما ساد التوتر. . . ، فعلينا محاولة أن نخفف منها.

تساؤل (1) عن المدخل الاقتصادي في القضية. . . ، فإن التوجه السائد في العالم هو أن التطرف لن يجدي، فالبؤس الاقتصادي هو المؤثر، فالبديل هو العلاج للبؤس الاقتصادي. . ، اليابان والصين والحقد بينهما كان تاريخياً، والآن يتعاونان بشكل مفتوح نتيجة ما عانت منه الصين من بطالة وإشكالات اقتصادية. . . ، فيجب عدم طلب ضرورة التغيير الأيديولوجي أولا للتعاون. . . ، فإن الظروف ستفرض بعض التغيرات قسراً، والخوف من أن يحدث كما في الجزائر والسودان.

قضية الجزر. . . ، أتكلم عن تكلفة البديل، فهل هناك بديل عن التفاهم؟ . . . كانت إنجلترا تضغط بشدة على تسليم الجزر مقابل البحرين، وكان توجههم استمرار المشاكل.

علاقة الدين بالدولة. . . ، مما قرأته، أن هناك نهجاً وتوجهاً تعصبياً إسلامياً، وسيستمر هذا الفريق، وعلينا أن نأخذ في الاعتبار التوجه الإيجابي والسلبي.

فلا مجال إلا التعاون، والأخذ بالجانب الإيجابي وتنميته، فإن حجم المخاطر أكبر بكثير مما نتصور. . . ، صرفت دول الخليج على التسليح خلال سبع سنوات (86 ـ 1993) مبلغ (82.5) مليار دولار، كانت تكفي لتوفير عمل للعاطلين عن العمل. علينا أن نحل مشاكلنا فيما بيننا.

الرئيس: شكراً للباحث وللجميع.

وانتهت الجلسة في الساعة الواحدة والنصف ظهراً، ،

الجلسة الثالثة

الخميس 1997/2/20 4.15 ـ 6.45 ظهراً

موضوع النقاش: **العلاقة بين دول مجلس التعاون والعراق، وتأثيرها على التنمية.**

رئيس الجلسة: الأستاذ علي الموسى

معد ومقدم الورقة: الدكتور شفيق الغبرا

الرئيس: بسم الله نفتتح الجلسة الثالثة (قدم الباحث الدكتور شفيق الغبرا).

الباحث: شكراً للمنتدى والدكتور عبدالعزيز على دعوتي للمشاركة . . . ، البحث تم في صفة الاستعجال، كمسودة . . . ، وهو بحث ممول من مؤسسة التقدم العلمي، ولها الشكر، وفيه أتساءل عن عدد من القضايا حول العلاقة بين العراق والكويت، والعراق دول مجلس التعاون.

قادنا البحث إلى التقاء بعض المعارضين العراقيين في لندن وفي عمّان، مع دراسة بعض الكتب.

والسؤال الأول . . . ، هل العراق دولة خليجية أم مشرقية؟ . . . لها بُعد مشرقي ولكنها خليجية في إطار خليجي . . . ، ومن هنا هي جزء من الخليج، في ضوء المسألة النفطية، الجغرافية، ولطبيعة التوازن العراقي الإيراني . . . ، لطبيعة الإشكالات التي خلقتها العراق في حرب الخليج.

العراق دولة خليجية مختنقة . . . ، اختناقان ومنهما متفرعات:

الأول: تركيبة العراق الداخلية شديدة التنوع، وإشكال في الثقة في مكوناتها . . . ، أزمة ثقة مع الشيعة . . . حرب مع الأكراد . . . الشعوبية، ووضع السنّة والشيعة فيها خلق اختناقاً داخلياً.

الثاني: عدم وجود منفذ كاف على مستوى مياه الخليج، فله إطلالة محدودة دائمة.

فخلق هذان الاختناقان عديداً من التوترات، وقد لا يعبِّر الخطاب العلني

عن الاختناق، ولكن الخطاب الضمني يعبِّر عن الاختناق، وقد يبرز ذلك الإشكال . . . ، فهل ساهم كلا الاختناقين في الدكتاتورية في العراق؟

الجزء الآخر من الورقة، يتعامل مع الإشكالية بين العراق والكويت، ويتناول هذا الاختناق.

إشكالية المياه قديمة . . . ، فلو عدنا إلى الاتفاق العثماني البريطاني سنة 1913، وافقت بريطانيا على أن الكويت جزء من البصرة، وورية وبوبيان تتبعان الكويت، وكان ذلك بهدف عدم تدخل الدولة العثمانية في حكم الشيخ مبارك، ولم يتم توقيع ذلك الاتفاق، إلا أنه يعتبر الأساس في حدود الكويت . . . ، وفي اتفاق العجير بقيت الحدود غامضة، وكتب الشيخ أحمد الجابر عن ذلك إلى المندوب السامي البريطاني، فكان الرد بأن وربة وبوبيان والمنطقة الواقعة شمال أم قصر وجنوب صفوان هي كويتية.

وعندما طرح موضوع الحدود، عند استقلال الكويت سنة 1932، وقبل استقلال العراق، كتبت وثيقة وقَّع عليها نوري السعيد دون ترسيم الحدود، وعلى هذا الأساس استقلت العراق.

واستمر الأمر الحدودي . . . الملك غازي حاول مهاجمة الكويت، لولا عودة نوري السعيد من الخارج، وإيضاح أن العراق التزم بحدود الكويت . . . ، هناك قصة غامضة عن موت غازي لفتحه موضوعاً أكبر من العراق.

وبعد غازي، استمر الموضوع، ففي سنة 1940 طرح ترسيم الحدود، فرفض العراق . . . ، وطرح في سنة 1945 و1949 و1951 و1954، وعندما اقترح حلف بغداد، طرح أن تمول الكويت الحلف ولم توافق الكويت، وعندما طرحت فكرة الحلف بين العراق والأردن والكويت، رفضت الكويت ذلك.

وفي العام 1961، عند استقلال الكويت، طرح موضوع الحدود، وطالب عبدالكريم قاسم بضم الكويت وفشل في ذلك، وفي سنة 1963

دخلت الكويت عضواً في الأمم المتحدة، ثم وقّع الشيخ صباح مع الرئيس أحمد حسن البكر اتفاقيةتعتبر أهم وثيقة، وهي التي اعتمدت عليها أساساً الأمم المتحدة في ترسيم الحدود، ولو أن العراق طعن بعد ذلك في الوثيقة بعدم التصديق عليها، إلا أن الوثيقة تتضمن نصاً بسريانها بمجرد صدورها وتوقيعها.

وفي العام 1969، في عهد شاه إيران، طلب العراق وضع قوة عراقية داخل الحدود الكويتية لحماية أم قصر العراقية، وقبلت الكويت ذلك في تلك الظروف، ولكنها رفضت تأجير وربة وبوبيان للعراق لمدة (99) سنة، وبدأ العراق، ضمن الصراع الإيراني، في بناء قاعدة عسكرية في أم قصر على أرض كويتية، ورفضت الكويت توسع العراق في أرضها لبناء قاعدة عسكرية، ثم وقعت حادثة الصامتة في سنة 1973، ثم انسحبت بوساطة عربية، إلا أنها احتفظت ببعض مواقع جديدة، وكانت أول نجاح عراقي لتعديل في الحدود، وكان امتحاناً لمدى تدخل الغرب بين الكويت والعراق بعد جلاء بريطانيا.

وبعد اتفاق العراق وإيران في الجزائر، زاد الضغط على الكويت لتعويض ما خسره العراق في اتفاقه مع إيران.

سعت الثورة الإيرانية بتصدير الثورة ثم دخلت حرباً مع العراق، وتعاونت الكويت مع العراق، وعندما تحجمت إيران، توجه العراق إلى طلب التعويض من الكويت.

وواجه العراق اختناقاً داخلياً وخارجياً، فاختزل الأزمة في العدوان على الكويت، كنظرة من زاوية استراتيجية عسكرية وليست اقتصادية...، وزير النفط العراقي السابق (عصام الحلبي) أبلغني في عمّان، بأنه عندما أعلن العراق أن الكويت تسرق نفطاً عراقياً، لم يكن يعلم بذلك، وطلب منه الإعلان عن ذلك.

بعد التحرير، تم ترسيم الحدود الكويتية ـ العراقية لأول مرة في إطار القانون الدولي، مما يمثل بُعداً إيجابياً للكويت، ولكن ذلك أثار

إشكالات معينة في الوضع العراقي، وسيظل إشكال المنفذ البحري قائماً، مما قد يؤدي إلى تحول الاختناق السلبي إلى أمر إيجابي، مما يقتضي بحثه والتعامل معه. . . ، فإن حرب تحرير الكويت حددت وضعاً جديداً للكويت، ولكن ظل العراق خارج التوازن، بالنسبة للوضع الأسري الاجتماعي النفسي الشعبي، مما يقتضي التفكير في حلول. . . ، فالكسب الاستراتيجي قد يعني خسارة من زاوية معينة، والعكس صحيح.

إذا حدث انقلاب ضد السلطة الحالية في العراق، فلن يكون مضمون الانعكاسات، والبعض يرى بأن اختفاء صدام قد يؤدي إلى فوضى، وإثارة مشاكل تدخل إيران وتركيا، وتقسيم العراق. . . ، مما يقتضي بحث بعض مخارج، وإعادة تأهيل. . . ، ولكن من الصعب عودة العراق كما كان من قبل وإسقاط ما حدث. . . ، فيمكن فتح طاقات صغيرة محدودة.

السياسة الآن، تتطلب ضرورة التركيز على تماسك دول الخليج، وإعادة إحياء تحالف الدول التي ساعدت الكويت، والاهتمام بتركيا لدورها في شمال العراق. . . ، تفاهم عربي وسياسة عربية تمنع أي اختراقات كبيرة للعراق، وإلا تفشل السياسات التي اتبعت، وحتى لا تؤدي إلى عكس المرجو.

ضرب أمريكا لجنوب العراق أضعف موقفها. . . ، والعراق تعامل مع إسرائيل أثناء حرب إيران. . . ، فيمكن سياسة عراقية تشارك فيها فرنسا وروسيا مثلاً. . . ، وهناك أسئلة:

ـ العلاقات مع الغرب تقوم على أساس المصالح في المنطقة، ولكن على المدى الأبعد، يجب إدخال الدولتين إيران والعراق في ترتيبات معقولة للمنطقة، ففي ضوء ميزان القوى، قد يحدث تغير.

ـ الوضع داخل العراق لا يحتمل تطبيعاً مع العالم. . . ، ويجب من خلال مفاوضة ومناقشات من لجان لتجاوز بعض المشاكل. . . ، ولكن

متى يمكن تحقيق ذلك؟ يحتاج وقتاً . . . ، وطبيعة الاختناقات تبقى العلاقة حساسة وليست عادية، وعلينا التفكير في كيفية التعامل مع هذا الوضع المعقَّد.

الرئيس: استمعتم إلى تحليل وتقييم ذاتي للعلاقة مع العراق، وكيفية تأهيله.

(28): شكراً للباحث . . . ، أريد التوقف عند بعض الأخطاء التاريخية الماضوية، فلا توجد مصادر للدراسة التي رجع إليها الباحث.

- بداية الاتفاق البريطاني العثماني سنة 1913، لم يكن خاصاً بالحدود العراقية ـ الكويتية، وإنما هي لمشكلة حدود الدولة العثمانية مع بعض الدول، وإشكالات التهريب، كما أنه قبيل الحرب العالمية الأولى، وفي سنة 1913 كانت اتفاقية بين الكويت وبريطانيا، كان سببها النفط، تبعاً لبروتوكول سنة 1899، بأنه لا يجوز للكويت توقيع اتفاقية عن النفط دون مشاركة بريطانيا . . . ، أما تبعية الكويت لولاية البصرة، فإن المقصود، كمنطقة تتبع الدولة العثمانية والتي تتبعها مناطق أخرى مثل الأحساء وغيرها.

- هاجس العراق، كما يقول، إيجاد منفذ على الخليج، وأرى أن ذلك ليس رئيسياً، فالعراق عنده ميناء أم قصر كمنفذ على الخليج، وكانت له موانئه من البصرة إلى أم قصر، وأن اعتداءه على الصامتة وتحركاته، تكشف عن أن القضية لها جانب اقتصادي.

- القول إن موت الملك غازي بسبب الكويت، ليس صحيحاً . . . ، فهناك كم من الأمور حدثت في العراق، منها تسلم غازي الملك، ثم مقتله في حادث سيارة غامض ما زالت التكهنات عنه عديدة، وليس هناك ما يؤيد أن ذلك بسبب الكويت.

- ورد في الصفحة (21) من الورقة، أنه «بعد يوم واحد من استقلال الكويت في يونيو سنة 1961، طالب عبدالكريم قاسم بالكويت واعتبرها جزءاً من العراق» وفي الواقع إن ذلك كان بعد أسبوع من استقلال الكويت.

ـ ما قيل عن أن اتفاقية الجزائر بين العراق وإيران، زاد ضغط العراق على الكويت لتعويض ما خسره في اتفاقه مع إيران . . . ، لا أعتقد أن ذلك صحيح، وإنما الوضع تحرك أثناء الحرب الإيرانية.

(3): أشكر الباحث على ورقته التي تضمنت كما من المعلومات، وإن كان فيها بعض تداخل.

ـ هل الإشارة إلى أن مقتل الملك غازي كان بسبب الكويت، هل هو استنتاج؟

ـ ذكرت عن مسألة ضم الكويت . . . ، أن السنّة يريدون زيادة العمق، مما يعني أن ذلك سبب للضم وليس لعدم وجود منفذ كاف على مياه الخليج.

ـ أتساءل . . . ، وصفك للمجتمع العراقي بأنه زادت فيه الصراعات . . . ، ومع ذلك يظل يمثل خطراً على المنطقة . . . ، فكيف؟

ـ أرضية التعامل . . . ، الحلول التي طرحت، لا تفسر ما هي الأرضية التي يقوم عليها هذا التصور . . . ، وكيف تجمعهم على الطاولة؟

ـ لم تأت الورقة بالبُعد الآخر . . . ، الدول الأخرى المهمة بالمنطقة وهي إسرائيلَ وأمريكا.

(1): الحريق مشتعل فعلاً . . . يفرضه تواجد هذه الخبرات الأكاديمية . . . ، أين الطريق؟ . . . نتكلم عن توازنات، ولم نطرح أين نذهب مع العراق . . الذي يعاني من تمزق، ومحاصرة دولية، ويشكل قلقاً لدول المنطقة . . . ، فنحن أمام مشكلة حقيقية . . . ، ففرصة لسماع عن المستقبل . . . ، في حالة سقوط النظام . . . ، فما بعد صدام، . . . ، ما هو الوضع ومتطلبات التعامل؟

موضوع المواني والمياه، معناه محاولة تبرير موقف العراق، فالعراق له (120) كم2 على الخليج، ولم يحاول توسعة موانئة . . . ، فليست المشكلة موانئ، فالنظام العراقي له حرب مع الأكراد لسنوات دون مبرر

موانئ أو غيره . . . ، إسرائيل تقول إنها لا تنسحب من جنوب لبنان إلا بعد ضمان حماية لشعبها ، ولا تنسحب من الجولان إلا بعد ضمان أمنها . . . ، فيحسن الابتعاد عن التاريخ بعض الشيء ، والتوجه إلى المستقبل .

الرئيس : حقاً مطلوب المعالجة والتعامل مع ما هو قادم ، ولكن ذلك يستدعي فهم التاريخ .

(29) : أشكر الباحث على جهده في إعداد الورقة ، ولكن الهدف النهائي غير واضح . . . ، ما هو المطلوب؟ وكأنه يطلب أن نتعامل مع النظام العراقي القائم على علاته ، وأنه لن يتغير . . . ، وأيضاً يطالب المعارضة العراقية بأن تخاطب الجيش والحزب ، وعلى رأسهما فرد متسلط .

أنا شخصياً ، في سنة 1982 ، عند قيام مجلس التعاون ، كان رأيي أن استبعاد العراق واليمن من المجلس فيه خطورة ، ونشر ذلك في الصحف ، وأن مغبة ذلك سيئ . . . ، فاستبعاد اليمن كدولة فقيرة يخلق إشكالات ، والعراق دولة قوية واستبعادها يؤدي إلى مشاكل . . . ، فهل لو اشتركت اليمن والعراق حينذاك . . . ، كانت الصورة تختلف؟

الاعتقاد بأن كل السياسيين العراقيين لديهم قناعة بمطلب تبعية الكويت للعراق ، غير صحيح . . . ، فمثال . . . ، عندما حاول الملك غازي غزو الكويت ، عاد نوري السعيد وأوقف ذلك ، كما أن فاضل الجمالي كان رأيه عدم اتخاذ أي عمل عسكري ضد الكويت ، على خلاف ما كان يراه عبدالكريم قاسم . . . ، وكما أشار الباحث في صفحة (29) أن رئيس العراق أحمد حسن البكر كان ضد غزو الكويت . . . ، فقضية هاجس تكريس توجه العراق ضد الكويت غير صحيح .

(18) : البعث في سوريا غير البعث في العراق . . . ، ففي العراق التهم جاهزة وارتباط بالبعثية ، ويتوجهون لإثارة مشاكل للالتفاف حول القيادة .

ـ فهمت من الورقة ، أنه قدر الكويت أن تحل إشكالية العراق . . . ، فلو توجد ديمقراطية في العراق ، لكان يمكن استعمال وتعويض بمنافذ

أخرى من خلال سوريا والأردن والكويت.

ـ من قراءتي للبحث. . . ، كأن هناك قوى يهمها تصفية الحسابات. . . ، فأليس في عودة الملكية للعراق تصفية للحسابات؟ . . . كما حدث في لبنان، فقد تقود حرب أهلية إلى نظام ديمقراطي أو نظام عسكري للاستغلال. . . ، فيهمنا أن نرى العراق الديمقراطي، وتوفير الظروف لذلك. . . ، ولم تتضمن الورقة بيان تلك الظروف. . . هل هو العنف أم غيره؟ . . . ، المنطقة سترهن لمزيد من التحالف، والمزيد من الاستنزاف لثروات المنطقة.

(13): أشكر الباحث على ما تضمنته الورقة من معلومات، وكنت أتمنى التركيز أكثر على حل الأزمة، إذ توقفت عند الوضع الراهن دون حلول، فما هو ثمن الإبقاء على الوضع الراهن؟

ـ سياسة كسب عداء الشعب العراقي، تناولته الورقة باختصار، فما هي الآثار لهذه السياسة؟ . . . ، وربطت العلاقتين مع الدولتين إيران والعراق، فهل الإبقاء على سياسة الانفتاح مع إيران، ستخلق لنا إشكالية تفرض علينا ذات التعامل مع العراق؟

ـ المطالبة بإعادة تشكيل التحالف العسكري مع دول التحالف الكبرى، له تكلفة اقتصادية كبيرة على دول المنطقة، فيجب أخذ ذلك في الاعتبار.

(9): سؤال. . . ، ما هي آثار العلاقة العراقية ـ السورية، ومردودها وانعكاساتها على دول الخليج؟

(6): أطرح بعض نقاط:

ـ أهمية الحوار مع المثقفين العراقيين داخل وخارج العراق.

ـ بعث النيات الطيبة لعراق ما بعد صدام.

ـ بحث الأسباب التي سببت حرب العراق. . . ، وأؤيد أن إشكالية الحدود انتهت في سنة 1990 عند غزو الكويت، وبدأنا مرحلة جديدة.

ـ العمل على إنهاء حكم صدام، لأن استمراره فيه المزيد من البؤس للشعب العراقي، مما يعقد مشكلة التعامل مع العراق.

الرئيس: حقاً اجتماعنا يركز على المستقبل.

(18): بعض ملاحظات شكلية على الورقة:

ـ لم تتضمن الورقة بيان المراجع لاستكمال الدراسة.

ـ ورد في صفحة 27 أن رئيس الوزراء (ناجي العلي) وصحته (ناجي طالب).

ـ بعض تصحيحات لغوية ومطبعية.

وبعض ملاحظات موضوعية:

ـ وفاة الملك غازي بسبب الكويت فيه مبالغة.

ـ الحدود بين الكويت والعراق تحددت الآن بمعرفة الأمم المتحدة، وهناك التزام بها.

ـ النظام الحالي في العراق، وكأنه المثالي والحتمي ومصير العراقيين والدول المجاورة...، قرار الغزو لم يعرفه سوى عدد قليل من المسؤولين العراقيين...، فيجب أن يركز النظام على التعدد والديمقراطية ومصلحة الشعب.

ـ توجد مبالغة لما حدث في سبتمبر سنة 1996 في أربيل...، فالصراعات بين المعارضة الكردية أثارت استياء دولياً، مما أعطى صدام المبادرة.

ـ مبادرة خليجية للتفاهم مع النظام العراقي، أمر غير وارد، والتعاون يكون مع المعارضة.

(5): العراق يعتقد بأنه لم ينهزم في الكويت، وإنما قوى أجنبية أخرجته، وما زال يرى أن الكويت تتبعه، ويحاول تربية الشعب على التقشف، ويجب مطالبة العراق بالديمقراطية، ولكن من يطالبه؟... هل دول الخليج مع

أوضاعها؟ أم أمريكا؟

(4): بعض ملاحظات سريعة:

- أشفق على الباحث، إن موضوع العراق ما زال حياً، مما يؤثر على الحيادية لدى البعض.

- نقطة للمستقبل وربط ما طرح في الصباح بما يدور الآن...، فلم يتناول الأثر الاقتصادي للحرب على العراق...، خروجها كما بدأت وتحطم اقتصادها...، بطالة عالية، وانحلال القيم الاجتماعية، وصدور قرار بجواز القتل للانحراف...، فيقتضي دراسة الوضع الاقتصادي في العراق قبل الغزو، لتفهم أسباب الغزو.

- دراسة البُعد الشخصي، وأثر شخصية صدام في قرار الغزو، فلها دور أساسي في قرار الغزو...، ليكون بطلاً...، والغزو كان في الماضي عادياً في الجزيرة العربية...، فخلق دولة مؤسسات يمنع تكرار الغزو، والبُعد الاقتصادي له أهميته في تلافي تكرار ذلك.

(38): عن الديمقراطية في العراق، حضرت محاضرة لأحد أقطاب حرب الخليج الأمريكان، وسئل عمن يعتقد أن يخلف صدام، وما إذا كان النظام سيكون ديمقراطياً بعده، فقال مستحيل، وليس مهماً من يأتي بعده طالما سيكون في حوزتنا (In our Sac).

(10): ما ورد على لسان بعض الإخوة، عن رأي الخليجيين في الموضوع...، لقد تحدثنا عنه تاريخياً وعن أسبابه، ولكننا لم نتحدث عن ماذا بعد؟

المؤلم في الموضوع، محاولتنا تلافي بعض الأمور الحساسة، وإني أتابع كتابات (18) و(35) حول الموضوع، وقضية المعالجة فكأنما نصب الزيت على النار.

- (18) قال إن المبادرة السلمية غير واردة، فإذن ما هو البديل؟... هل تحتمل الكويت الاستمرار في الصراع، وفي معزل تفكيري خليجي؟، ففي أقطار الخليج، لا توجد موافقة على استمرار موقف الكويت إزاء

العراق، وإنه حان الوقت لبحث سبل وأسس التعامل بينهما.

ـ كما ذكر أنه لا بد من تنفيذ قرارات الأمم المتحدة...، فمنذ متى تنفذ هذه القرارات؟ لماذا نطلب تنفيذ القرارات بحذافيرها، مع عدم تطبيقها على إسرائيل؟... فهل يمكن دراستها وتجاوز بعضها للمستقبل؟

ـ والسؤال، هل قرارات الأمم المتحدة، هي من أجل الكويت فقط، أم لتستمر المشكلة مشتعلة؟

فالعملية نأخذها بسطحية، دون نظر إلى البُعد الحقيقي، فتبقى المنطقة محتاجة حماية، مع ابتزاز أمريكي مستمر من أموال الأجيال القادمة، مع سيطرة إسرائيل...، فنمشي مع اللعبة دون توقف وتدبر، فحان الوقت لإعادة النظر في موقفهم، بعيداً عن التشنج المستمر، مما ينعكس سلباً على الكويت والخليج.

الرئيس: لا شك، هناك وجهات نظر أخرى دون سجال.

(35): إني أعتز برأي الآخرين

1 ـ إني لم أتحدث في الجلسة، وأخشى أن يفهم أنها مساجلة.

2 ـ رأي **(10)** معناه أن هناك توجهاً لدى المثقفين في الخليج عن رأي الكويتيين في المشكلة.

أذكر قصة، فلاّح يملك بقرة صغيرة، وظهر مصباح علاء الدين فطلب خمس بقرات، وفلاّح آخر طلب ذبح أربع بقرات من الخمس، دون إيجابية...، فإذا لم تطبق قرارات مجلس الأمن في مكان آخر، فيجب عدم تطبيقها في الكويت.

إن الغزو العراقي له بُعدان اقتصادي ودكتاتوري...، وأذكر بحثاً عن أطروحة دكتوراه، تضمنت إن الدول الملكية في الدول العربية فيها تسامح في حقوق الإنسان أكثر من غيرها.

وإني في كتاباتي أنطلق من تعاطف مع الشعب العراقي، وكتبت وغيري

في هذا الأمر باستفاضة، والكويت تستقبل المعارضين العراقيين، وما زال بعض العراقيين يعملون في الكويت. . . ، ولكني وغيري نكتب ضد الدكتاتورية في العراق، ولذلك أرى أن الزيارات لعدي حاولت المعارضة العراقية إبراز أنها موضع عدم رضا من الكويتيين.

قناعتي:

- استمرار صدام، يستمر معه شيء من الثأر، فسيبدأ حرباً أخرى، فذهابه يحل الكثير من المشاكل.

- بقاء صدام وطغمته، سوف يستمر لفترة طويلة، أما الحديث عن الشعب العراقي، فموقفنا أثناء الحرب العراقية - الإيرانية، كتبت ضد الحرب ودفعت بعض الثمن عن ذلك.

فلا انطباع بأننا ضد الشعب العراقي، ولكن هناك قضايا مبدئية، ضد الدكتاتورية ومحاربتها حيثما كانت. . . ، في العراق. . . ، في السودان، ومهما كانت.

(23): (35) أشار إلى ما أردته فيما يتعلق بالتعامل مع الدكتاتورية، وهو يختلف عن التعامل مع الشعب العراقي. . . ، فعلى الكويت تكثيف مساعداتها للشعب العراقي عن طريق الأمم المتحدة.

(9): المثقفون في الخليج، يرون أن المعارضة في الخليج لصالح الديمقراطية، فيما عدا النظرة إلى المعارضة العراقية.

(10): سبب النفور أن المعارضة العراقية ارتبطت بقوى خارجية، فارتباطهم بأمريكا مثلاً ينفي دورهم. . . ، يلبسون لوزان ويعيشون في رفاهية، فتصرفهم غريب. . . ، فندق الدبلومات دعا الفنان العراقي كاظم الساهر لإحياء أيام العيد. . . ، فوجهت رسالة من الكويت إلى الفندق بأنه إذا غنى الساهر فيه، سيتخذ إجراء بالنسبة للفندق، فألغى الفندق الحفل. . . ، فالعملية تحتاج الانطلاق من أسلوب مختلف.

الرئيس: موضوعنا، كيفية التعامل مع المستقبل. . . ، كيفية إنهاء الحرب العربية،

فنحن أمام معضلة حقيقية، فنحن أمام عراق مفكك يشكل خطراً داهماً على المنطقة.

(20): سؤال قد يدور في خلد العديدين في الخليج، سقوط صدام يتمناه الجميع، فقد أساء إلى الشعب العراقي وإلى العراق أكثر من الإساءة إلى الكويت. . . ، والمؤشرات أن صدام باق، وأن النظام العراقي أقوى حالياً، وسقوطه شأن عراقي أساساً. . . ، والسؤال. . . هل لدى الكويت الاستعداد للتعامل مع صدام، مع استعداد الخليج للتعامل معه؟ . . . فهل حان الأمر لمسايرة الركب الخليجي أم لا؟

(16): أعتقد، يوجد تناقض في الطرح إزاء العراق. . . ، الكويت تؤيد الشعب العراقي. . . ، نطالب بإطلاق الأسرى، ونستمر في صلب صدام، ونغضب لتعامل دول الخليج معه. . . ، حقاً نساعد الشيعة في الجنوب، ولكن نضع اللاجئين العراقيين في سجن طلحة، بدلاً من تكريمهم واستقبالهم للمستقبل، فليس كل الشعب العراقي مخابرات.

الرئيس: (16) يطالب الباحث بحل للتعامل مع العراق، ويطلب من الشعب الكويتي إسقاط مشاعره التي اختلطت بالدم.

(32): أشير إلى ملاحظتين عن الورقة، ثم إلى ما دار أخيراً.

ـ أثير أن التباين السياسي والاقتصادي كان مبرراً لاستبعاد اليمن والعراق عن المجلس، وأرى عدم كفايته، فهناك تباين بين الدول الست حالياً. . . ، فالتباين قد يدخل في إطار التنوع المثري للتعاون.

ـ أيضاً الورقة تركز على موضوع العدو الخارجي بوصفه مشكلة المشاكل في المنطقة. . . ، فمجلس التعاون ومشكلته بعد (18) سنة. . . ، الأحداث الخارجية أصغر بكثير من الأحداث الداخلية. . . ، في البحرين أحداث الداخل أهم وأخطر على المنطقة من الأحداث الخارجية.

وغياب الديمقراطية، والتنمية، وحقوق الإنسان، ومشكلة الحدود قد

تؤدي إلى مشاكل كبيرة، فهي أكثر خطورة على دول الخليج، فمشكلاتنا في الداخل، فكيف يفكر المثقفون في حلول لهذه المشاكل، والإسهام في حلها . . . ، نتكلم عن الديمقراطية من بعيد . . . ، مشكلة الحدود ينظر إليها في استحياء، وقد تؤدي إلى صدامات، فصراعات الخارج دائماً مع حكومات المنطقة أكثر من شعوبها .

ـ موقف الخليجيين إزاء مشكلة الكويت مع العراق وصدام . . . ، فإن ما أثاره (10) يثير حساسية لدى الكويتيين، وأدعوهم للتقليل من هذه الحساسية .

خلال الحرب العراقية ـ الإيرانية، كان تقديس صدام من خلال وسائل الإعلام، فأتيح له ما لم يتح لغيره، والآن العكس . . . ، فلماذا قدستموه أولاً، ثم لعنتموه بعدها . . . ، فأرجو التخفيف من هذه الحساسية، لأن مشكلتنا مع العراق ستستمر .

(29) : أثار نقطة مهمة، وهي لو كان العراق واليمن عضوين في مجلس التعاون هل كان حدث ما حدث؟ . . . ، فلماذا لا نرجع إلى هذا الحل للمستقبل؟

(1) : مشكلة في النقاش التعميمي . . . ، تقديس صدام . . . معظم الحاضرين كانوا وكنا ضد من يقدسونه .

ـ هناك (10.000) عراقي لهم إقامة في الكويت .

ـ علاقة متميزة مع المعارضة العراقية، والقول إنهم يعيشون حياة مرفهة . . . والمعارضة البحرينية متهمة بالاتصال بإيران .

ـ نسبة الأسرى الكويتيين إلى عدد السكان، نسبة كبيرة .

ـ اغتصب الناس في الكويت بطريقة بشعة، (شاهدت مذبحة أيلول في الأردن، وحرب في لبنان ولم تكن فيها هذه البشاعة . . .) وإنهم بشر يعانون، وتنعكس كتاباتهم من معاناتهم . . . ، هناك وجهة نظر للبعض في الداخل .

ـ هناك مناورات حربية في قطر مع الأمريكان، وهو ما يجري في كل منطقة.

ـ ما زلنا نعاني في الداخل من الأزمة البشعة...، فالمطلب ليس بهذه البساطة...، فلا نناقش كطرف كويتي وغير كويتي.

الرئيس: لا يساء فهم الإخوان في الخليج، فإثراء البحث في طرح آراء ووجهات النظر المتباينة...، فنحن أمام قضية استراتيجية تهدد المنطقة برمتها، ولا شك، تتباين كيفية المعالجة...، أطلب من الباحث الرد.

الباحث: إعادة التأهيل...، بدأت صعوبة ذلك في ظل النظام الراهن...، فهناك إشكالية في التطبيق، ولكن دواعي الضرورة، وفي إطار الشرعية الدولية، تتطلب التخاطب معه من خلال الهيئات الدولية.

حتمية التغيير في العراق...، ولكن متى يتم ذلك؟ وإلى أن يتم، ما التصرف؟...، إنها حالة مزمنة كالمشكلة الجزائرية.

فالأمر الراهن أصبح الحالة التي من خلالها يكون العمل على التخفيف من المشاكل، العراق ذاته لا يتغير إلا بصعوبة، وشخصية صدام معقَّدة، وهناك من يقول إن صدام حالة كانت مطلوبة لدى العراقيين، فهناك جذور موضوعية ساعدت على صموده واستمراره...، فقد لا تأتي الديمقراطية في العراق في المدى المنظور، فالتغيير في العراق، لن تعمل القوى الدولية على تغييره، من المعارضة العراقية من يميزوا أنفسهم عن بقية المعارضة (الخوئي)، هل مطلوب منها برنامج طويل الأمد...، خطاب يوجه إلى الجيش...، نعم... فهناك قضايا عديدة للتعامل مع المعارضة في العراق.

لو رجعنا إلى علاقة بعض الدول والعراق...، فالعلاقة السورية مع العراق في حدود، سوريا بدأت في الانفتاح على الخارج، وتوازن في علاقتها بالعراق في حدود ولسقف معين، تلافياً لخسارة قوى خارجية.

ليس من مهمة الكويت إسقاط النظام العراقي، فالأساس التزامه بتنفيذ

القرارات الدولية . . . ، موضوع النفط مقابل الغذاء استمر لوقت طويل ، كمعادلة في إطار تفكير صدام . . . ، فيه عقلية ثأرية . . . ، لا حل سوى التطوير والبناء على الأمر الراهن .

القول بعدم أهمية المنفذ البحري جغرافياً . . . ، لكنه مهم في العقلية العراقية ، وقد يستمر ذلك في عقلية الخلف بأسلوب آخر .

الرئيس: في نهاية الجلسة ، لا يسعني إلا أن أشكركم جميعاً . . . ، ومع دقة البحث ، هناك بعض أمور تحتاج إيضاحاً وتصحيحاً ، وشكراً للجميع .

وانتهت الجلسة في الساعة السادسة وخمسة وأربعين دقيقة مساء ، ، ،

الجلسة الرابعة

الخميس 1997/2/20 7.00 ـ 9.15 مساء

موضوع النقاش: **العلاقة بين دول مجلس التعاون واليمن وتأثيرها على التنمية.**

رئيس الجلسة: الدكتورة موضي عبدالعزيز الحمود

معد ومقدم الورقة: الدكتور عبدالخالق عبدالله

المنسق العام: أذكركم باجتماع الغد للمناقشة العامة، كمجموعة في منتدى التنمية تهدف إلى حوار القضايا التي تهم المنطقة، فاستمرار الإشكالات بين دول المنطقة تحد من التنمية. . . ، فالمطلوب هو كيف نتعامل مع هذه الإشكالات، لتحقيق الأمن والاستقرار في المنطقة، بما في ذلك إيران والعراق واليمن. . . ، هدفنا كملتقى، التأثير على أي توجه مستقبلي لحل هذه الإشكالات. . . ، فنأمل أن يكون لديكم الخلفية السياسية والاقتصادية والاجتماعية، للاستفادة منها في المناقشة العامة بموضوعية، وكيف نتعامل مع الإشكالات لتحقيق الأمن والاستقرار في المنطقة، وشكراً.

الرئيس: استكمالاً للنقاش في جلسات الصباح، ورغبة في التعرف على الحقائق التاريخية للعلاقات الخليجية، وبين دول الخليج على اختلافها، وذلك بهدف رسم منطلقات مستقبلية لهذه العلاقات، وبصورة تخدم التوجهات التنموية لدول الخليج ولشعوبها مجتمعة.

لقد تم الكلام عن الشمال والشرق، وبقي الجنوب، فكلنا يتطلع للحديث عن العلاقات مع اليمن الذي يشكل الجذور.

وسيتفضل الباحث الدكتور عبدالخالق عبدالله بتناول أفق العلاقات مع دولة تشكل عمقاً لدولنا واتصالنا بجذورنا، وإخوان لنا تعايشوا معنا حتى على المستوى الفردي.

الدكتور عبدالخالق سيعرض لنا نموذجاً من التنافر، بدأ في مرحلة،

وأسلوب التلاحم مستقبلاً.

الباحث: الورقة تتحدث عن اليمن وعلاقته بدول مجلس التعاون. . . ، وتتضمن ملاحظات منهجية:

- معلوماتنا عن دول الجوار، بشكل عام، تعتبر انتقائية، ليست عميقة وتعاني من التشويش، وبالرغم من قربها الجغرافي، فإن معظم المعلومات تأتينا من مصادر ثانوية وأجنبية، وليست من المصادر الأولية، ما يقتضي، لا سيما على الأكاديميين، استكمال هذه البيانات، تلافياً لأن تسير الأوهام العلاقات.
- موضوع علاقة دول المجلس بدول الجوار، لم يتم تناوله خليجياً بما فيه الكفاية، فلم يلقَ الاهتمام البحثي الكافي من الأكاديميين، فالكتابات الخليجية عنها نادرة أو منعدمة، خاصة عن اليمن.

وفي بحثي، حاولت الرجوع إلى أبحاث عنها فلم أجد، مع كثرة الكتابات اليمنية عن السعودية، فأحياناً نفاجأ بسياسات ونوايا هذه الدول، مثل اكتشاف وقوف اليمن في صف العراق أثناء غزوه الكويت. . . ، فللتجاوز، يعاني اليمن من نظرة استخفافية، تقابلها نظرة رومانسية، مما يقتضي نظرة شاملة. . . ، الورقة، محاولة تفهم اليمن كدولة من دول الجوار، وما يجري فيها وخصوصياتها، واستعراض العلاقات الخليجية اليمنية، والتساؤلات التي تطرحها:

1 ـ كيف تدار العلاقة مع اليمن. . . كيف كانت، وحالياً وفي المستقبل؟

2 ـ ما هي عوامل التجاذب والتقارب، وعوامل التنافر والتباعد في علاقاتنا مع اليمن؟

3 ـ كيف نتعامل مع يمن جديد له توجه ديمقراطي، مع ما له من خصوصية تاريخية؟

4 ـ نتعامل مع يمن ضعيف يعاني تفككاً داخلياً.

المنطق النظري لهذه الورقة، أنها تنطلق من موقف نظري، فالعلاقات بين الدول تدور بين تعاون وتوتر، فهي طبيعة العلاقات بين كل الدول،

وبالذات بالنسبة للدول المتقاربة جغرافياً، فبقدر ما تولد تجاذباً، فهناك أيضاً مجال للتصارع والحروب . . . ، فتاريخياً، أغلب الحروب تقع بين الدول المتجاورة، كما أن تجارب التقارب الاقتصادي هي التي تمت بين الدول المتجاورة . . . ، فهم أصدقاء تقليديون، وأعداء تقليديون.

والمعروف أيضاً، في السياق النظري، أن الدول المتجاورة هي الأكثر تأثيراً وتأثراً في بعضها البعض، فتحتكم إلى أحكام الجوار، وما لها من مترتبات الصراع والتقارب . . . ، واليمن، ضمن هذا الإطار النظري، تقارب وتوتر.

ـ الورقة فيها فرضيات:

1 ـ إن علاقاتنا مع اليمن تدور في الإطار النظري من التقارب والصراع . . . ، فدول الجوار هي أكثر الدول التي تسعى للسيطرة . . . ، وفي الوقت نفسه هي الأقرب على الصعيد الحضاري والاجتماعي، والعلاقات التاريخية، فالمحصلة النهائية أن دول الجوار (إيران ـ العراق ـ اليمن) تشكل إمكانات وأبعاداً، ويمكن توظيف هذه الأمور من أجل التكامل اقتصادياً وتجارياً.

2 ـ الفرضية الثانية للورقة، أن اليمن بكل وضوح، أكثر دول الجوار قرباً لنا على الصعيد النفسي والتاريخي والثقافي، من إيران والعراق، فتتأصل فيها هويتها وعروبتها، فالعروبة متجذرة في اليمن أكثر من أي دولة من دول الجوار الأخرى . . . ، وتختلف عن دول الجوار في أنها الأقل تهديداً من الدول الأخرى سياسياً وأمنياً وأيديولوجياً، إضافة إلى أن اليمن تمتاز بتواضع قدراتها الحقيقية، تعاني من الفقر والضعف والتفكك وعدم الاستقرار، بما سمح لبعض الدول بما فيها بعض دول المجلس، لأن تتدخل في سياساتها وقراراتها.

ورغم كل هذه الخصوصية، ورغم وضوح الروابط الاجتماعية والتاريخية، فإن ارتباطها بمجلس التعاون غير وارد في المرحلة الحالية، فرغم التقارب، إلا أن العلاقة فيها عدم الثقة، لا سيما بعد موقفها من

العدوان العراقي على الكويت، وموقف بعض دول المجلس بالنسبة للحرب الداخلية اليمنية.

وأعتقد أن العلاقة لن تعود إلى مرحلة ما قبل سنة 1990 وخصوصياتها، مما يقتضي تفكيراً في علاقات أخرى في المرحلة القادمة.

وما يأتي بعد ذلك عبارة عن تفاصيل لهذه الفرضيات. وأشير إلى بعض النقاط الرئيسية:

1 ـ تبدأ الورة بنبذة عن اليمن والتعرف عليها كدولة من دول الجوار، فأكثر ما يميزها هو الفقر وضعف إمكاناتها وقدراتها، وعدم استقرار داخلي. دولة فقيرة من حيث الدخل القومي والبنية التحتية، وحسب المؤشرات الاقتصادية الدولية، تعتبر من دول حزام البؤس في ضوء المعطيات.

2 ـ اليمن ضعيف، القدرات المؤسسية ضعيفة، القرار ضعيف، ولا تتمتع بأهمية استراتيجية سوى باب المندب الذي قلت أهميته أخيراً.

3 ـ تعاني من عدم استقرار، مرت بخمس حروب متتالية ازدادت عنفاً ودماراً، والتاريخ المعاصر عبارة عن حروب متواصلة، ويبدو أن العنف يميز الأسلوب اليمني في حل مشاكلها، ويكشف التاريخ عن ذلك، فمرت بعدة حروب متتالية.

4 ـ أسباب هذه الحروب داخلية، وتناقضات حية في المجتمع اليمن، أبرزها التناقضات القبلية والمذهبية والإقليمية، والآن الحزبية السياسية.

5 ـ مقولة في اليمن، إن «اليمن هو القبائل، والقبائل هي اليمن»، وهي تحمل الكثير من الصحة، فالقبيلة هي المؤسسة الأكثر تأثيراً في الحياة اليمنية، من قوانين ومؤسسات الدولة، فهي متجذرة لدى الإنسان في الحياة اليمنية، وستستمر رغم محاولات التطوير.

فهناك عدة تجمعات قبلية كبرى هي حاشد وبكيل ومذحج، وتعتبر قبيلة

مذحج الأكبر وتنتشر في أنحاء اليمن وخاصة في المناطق الوسطى، ثم قبيلة بكيل وتنتشر في أنحاء اليمن وخاصة في المناطق الجنوبية، أما قبيلة حاشد فتعتبر أصغرها عدداً، ولكنها الأكثر تماسكاً ونفوذاً في مؤسسات الدولة، وتأثيراً اقتصادياً . . . ، فيقال إنه ليس هناك إلا حاشد التي تسيطر على الموارد الاقتصادية، مع هيمنتها على المسؤولين، ولكن هذه الهيمنة لحاشد، تثير القبائل الأخرى، لا سيما بكيل التي تطالب باستعادة دورها السياسي المفقود.

وجميع القبائل لديها استعداد لخوض المعارك . . . ، فالقضية القبلية هناك أصبحت متشابكة مع انتشار السلاح في اليمن.

وهذه التناقضات ليست هي الوحيدة، فالحياة السياسية أخيراً، بدأت تعايش تناقضات حزبية، التي بدأت تحل محل الولاءات القبلية، وبدأت البرامج الحزبية تحل محل المطالب القبلية.

فالدلائل الآن تشير إلى أن الأحزاب الثلاثة الكبرى بدأت لها السيطرة . . . حزب المؤتمر، وحزب الإصلاح، والحزب الاشتراكي، وبدأت تؤكد نفوذها وتحالفاتها فيما بينها، إلا أن الصراعات الحزبية استبدلت بالصراعات القبلية، كما حدث في الصراع بين حزبي المؤتمر والاشتراكي، والأن صراع بين حزبي المؤتمر والإصلاح . . . ، فهل ستشهد حرباً أخرى، أم أن الحرب السابقة هي الأخيرة؟

والتناقضات الأخرى كثيرة . . . ، من مذهبية وإقليمية، فالجنوب لم يستسلم نهائياً للأوضاع.

6 ـ فيما يتعلق بالعلاقات بين اليمن ودول مجلس التعاون، فإن مجلس التعاون اتبع أسلوبين، انعكسا على المعطيات في التعامل:

أ ـ النهج الأول مع اليمن كان تعاونياً إيجابياً.

ب ـ الثاني سلبي هيمني تدخلي في التعاون مع اليمن.

فالسعودية لديها خوف، وقالها الملك عبدالعزيز من قبل، إن أي شر

يلحق بالسعودية يكون من اليمن، فحاولت السعودية بكل جهد إعادة الملكية، وإفشال الوحدة، ومهاجمة التوجه الاشتراكي، وتدخلاً يتجاوز الدولة، والوصول إلى المؤسسات وجهة القرار.

والنهج التعاوني . . . ، الكويت سابقاً، وقطر والإمارات حالياً، في ضوء عدم وجود تناقضات أساسية، فسعت إلى مساعدة اليمن في حل مشكلاته المزمنة، وسعت لضم اليمن لمجلس التعاون، وفي ظل هذه الأجواء، ما زالت العلاقات الحالية تعاني من بعض التوتر، خاصة علاقات الكويت باليمن في ضوء ظروف مساندته للغزو العراقي على عكس السابق، وسبق أن طلب رسمياً دخول مجلس التعاون، وجاء بإلحاح قطري، وتفهم من عمان، وبإيعاز من بعض الدول الأجنبية، وقد رفض ذلك، ولا يوجد تغيير رسمي في الموقف.

المرحلة القادمة تتطلب بناء علاقات رشيدة عقلانية وواقعية مع اليمن، ولذلك متطلبات من الطرفين:

1 ـ على دول مجلس التعاون تجاوز النظرة الاستخفافية إلى اليمن.

2 ـ الكف عن التدخل في شؤون اليمن الداخلية (السعودية).

3 ـ عدم استخدام الورقة اليمنية في بعض الصراعات بين دول المجلس (قطر).

4 ـ تجاوز أسلوب المعونات، وبعضها كان مشروطاً، فيقتضي وضع برنامج مارشال خليجي لمعاونة اليمن على مدى عدة سنوات . . . عشر مثلاً.

5 ـ مطلوب من اليمن تفهم مسؤوليته الإقليمية . . . ، فالرئاسات هناك، لا تتفهم بعض المخاوف لدى بعض دول المجلس . . . (عبدالله صالح لديه نزعة أسوة بصدام)، وتجاوز عقدة السعودية لدى اليمنيين، فإن اليمن يضع كل المشاكل على عاتق السعودية.

فالعلاقات الطبيعية تعتمد على تطور واستقرار اليمن، فمن دون

استقراره وتلاحمه، لن تشعر المنطقة بالاستقرار، والاستفادة من الطاقات اليمنية، وتوظيف الاستثمارات في اليمن. وشكراً.

الرئيس: أشكر الباحث على عرضه الشيِّق. . . ، والتركيز على العلاقات المستقبلية بين اليمن ودول مجلس التعاون.

(13): أشكر الباحث على ورقته. . . ، ما يخيف، أن الأوراق تعكس أن العلاقات سيئة مع إيران، وشمالاً أكثر، وكذلك سيئة في الجنوب، إلى السودان. . . ، فهل هي مشكلة النفط وحنق الناس علينا؟ هل السياسة غير سليمة؟ . . . هل العيب في تلك الدول؟ . . . ، حتى حلولنا بدأت تهتز وغير واضحة، ولا استراتيجية واضحة. . . ، نحن في منطقة غير راضية عنك، لماذا؟ مشكلة مع مختلف الدول المحيطة، فلماذا؟ تتطلب دراسة.

الرئيس: إنها مشكلة المنطقة ككل. . . سوريا ـ لبنان ـ مصر ـ السودان.

(16): من أيام القومية العربية، اليمنيون حوَّلوا إلى اشتراكيين، وبعد الوحدة إلى ديمقراطيين. . . ، فلماذا التغير السريع خلال فترة محدودة (30) سنة؟ . . تناقض فكري. . . ، لماذا الحدية الديمقراطية في اليمن؟ وهل ستترسخ أم تنقلب إلى القبلية. . . ، هل إذا طلبت أمريكا تحسين العلاقات مع اليمن، هل تستجيب أم لا؟ . . . العالم كله يتغير، فلماذا ينكر ذلك على اليمن؟

(23): أشكر الباحث على الدراسة، وأشاركه الرأي في سوء العلاقات بين اليمن ودول المجلس لا سيما السعودية، والانطباع من الورقة بأن السعودية هي السبب، ولكن منذ الملكية في اليمن، كان توجه الخلاف من جانبهم، واستمر ذلك في النظام الجديد، حتى كان في مناهجهم الدراسية، ومحاولة موازنة الصراع بين القبائل. . . ، فهو تفاعل بين سياستين داخلياً، واليمن مشتركة في المشاكل، فأرجو أن يتعدل هذا الوضع، فلا ينسب إلى السعودية وحدها.

(31): أشكر الباحث والباحثين الآخرين، كما أشكر المنسِّق العام على التطوير

الواضح.

تحدثنا عن دول مجلس التعاون ودول الجوار، وكأن دول المجلس هي العقلانية ولديها الأسلوب السليم، وننسب للأخرى غير ذلك...، والواقع أن دول الخليج هي الأكثر انحرافاً عن الهدف، ونموذج اليمن يسمح بالتعامل معها، إلا أن المواقف تتأثر إما بعوامل تاريخية أو خارجية...، فالدراسة قد تعين فيما هو مطلوب.

كانت علاقة الإمارات باليمن موضوعية داعمة، ومع حرب الجنوب في اليمن تغير موقف الإمارات إزاء تمويل بعض المشروعات...، فقد يكون هناك مؤثر أدى إلى ذلك... (بلليترو الأمريكي أقام في الإمارات لبعض الوقت أثناء حرب الجنوب...)... ما دورنا في إفساد هذه العلاقات؟

(26): هناك كلمة أولى حول المنتدى بصفة عامة وأوراقه، فيلاحظ أن الأوراق المقدمة كلها تنتهي إلى ذات النهاية بالنسبة إلى إيران والعراق واليمن، وكأنها تكرس الوضع القائم، مع أن الأصل أن يفكر المنتدى فيما لا يفكر فيه الآخرون، ويقول ما لا يقولونه، غير الفكر التقليدي المستمر.

الأوراق فيها جهد وبيانات، ولكن خلاصة هذه الأبحاث، تقدم بانوراما دون البحث في المستقبل وما يكون عليه، فإذا استمر على هذا النحو يفقد أهدافه.

الورقة تتحدث عن اليمن بوصفه أقل تهديداً عن غيره، ومع ذلك لم يدخل مجلس التعاون قبل الحرب العراقية أو بعدها...، فإذا قلنا إن دول مجلس التعاون مجموعة خليجية، العراق يكون معنا، وإذا قلنا جزيرية، يكون اليمن معنا، ويبدو أننا نقول مجموعة الأغنياء.

الباحث يقول إن اليمن ليس له أهمية استراتيجية، ولكنه في الواقع له أهمية، فهناك باب المندب بالبحر الأحمر، ومحاولة إسرائيل في دفع إثيوبيا لاحتلال جزيرة حنيش...، ويقول اليمن باستحالات ثلاثة:

1) لا عودة للإمامة، 2) لا عودة للتشطير، 3) لا إعادة لحنيش.

النظرة المطلوبة هي عدم الاستهانة باليمن...، حقاً إن إمكاناته محدودة، ويتقلب سريعاً، والقبلية تعمل داخله، ولكنه يعتبر من الدول الواعدة، لها مستقبل نفطي، وموقع استراتيجي مهم، ومن باب أولى، عدم النظر إليها بالنظرة الاستخفافية القديمة، ولا أعلم أساس الانتهاء إلى حتمية عدم ضمها للمجلس...، فدول المجلس تشكو القلة السكانية، فهناك فراغ سكاني، والعكس في اليمن، وهي الأكثر ضماناً، فلماذا لا نعيد محاولة التفاهم معها وضمها؟ نحتاج إلى إعادة النظر...، ومطلوب تقديم أفكار ساخنة.

الرئيس: الأوراق الأربع، الأولى فرشة تاريخية، ثم واقع وتصور، والنقاش هو الذي يعمق ويطرح الآراء الجديدة، فلا نحمل الباحثين تقديم إضافي...، فالمطلوب منا الاستكمال وطرح الآراء.

(9): أعتقد أن الورقة كشفت عن قارة مجهولة، ولكنها أثارت الخوف أكثر من الاطمئنان، فمحاولة البحث عن دور في مجلس التعاون وهي تعاني من مشاكل اجتماعية وتيارات، قد يزيد وضع اليمن بؤساً...، مقولة إنه لو كان العراق ضمن المجلس لما حدث العدوان، قد يكون ذلك غير صحيح، ومسألة اليمن معقدة لسبب آخر، لأن دول مجلس التعاون تعاني حالياً من مشكلة البطالة...، الكويت، هناك آلاف سيدخلون سوق العمل دون إعداد.

فيجب أن يكون الطرح موضوعياً، فقد يؤدي إلى ولاء شكلي ويزداد المجلس ضعفاً على ضعف.

سؤال إلى الباحث...، مدى انعكاس القبلية والمذهبية توزيعها على الأحزاب... الشافعية... الزيدية...؟

(11): أحسست أن دول الجوار مملوءة بالحب والمنافسة والبغض...، وطلب تخلي السعودية عن عقدة اليمن، وسبق مطالبة لبنان بالتخلي عن عقدة سوريا، ونطالب خروج السعودية من اليمن...، فالعصر الذي

نعيش فيه هو عصر التحالفات، والمفروض تجاوز العقد، وبحث كيفية إمكانية ضم الدولة الصغرى إلى الأخت الكبرى.

طرحت دول الجوار، وإشكالية دول الخليج معها. . . ، نطرح أن إيران والعراق واليمن تعاني من مشاكل البطالة وعدم الكفاية. . . ، والهجرة تتجه إلى الدول الغنية، وهو ما تشكو منه دول الخليج، فهي تشترك مع الدول المتقدمة في القدرة المالية، إلا أنه تنقصها التكنولوجيا المتقدمة، وليست لها قدرة استيعاب مواطني دول الجوار. . . ، وهناك فقر في المؤسسات، وفي القوانين والتشريعات، وفي كيفية حل المشكلات، والوعي بالقضايا والمفاهيم. . . ، فنسمع عن نظريات السلام ونلجأ إلى الخارج للعرض.

(1): ملاحظة. . . ، الانضمام إلى مجلس التعاون، أتعاطف مع اليمن بالذات، فهناك قوانين تحكم مجلس التعاون. . . ، هل يكون لليمنيين الحق في العمل في السعودية؟. . . ، السوق الأوروبية المشتركة، الكل يعرف كم دفع إلى إسبانيا للتطوير. . . ، ألمانيا تعاني حالياً من عدم اندماج ألمانيا الشرقية مع الغربية بسبب الفقر. . . ، المشروع الجدي هو اقتراح مشروع مارشال لليمن كحل عملي.

(5): مجلس التعاون هو مجلس عائلات، ولهم حرية الإدخال. . . ، اليمن عرب ولكن عرب محتاجون. . . ، الصديق الفقير ثقل على الغني. . . ، ماذا تشغلهم؟ في الأمن، سيكرههم الشعب في الخليج، مما يفرق بدلاً من التوحيد، فيؤخذ ذلك في الاعتبار.

الخلافات في الخليج. . . قطر / البحرين. . . ، هل الخلاف هو عائلي أم شخصي؟ هل يمكن لمجلس التعاون وضع حل وفرضه على الطرفين بدلاً من الصرف على التسليح من الطرفين؟. . . فلا تحل مشاكلنا حلاً عملياً، فكيف تطلبون إدخال آخرين؟

(28): أولوياتنا. . . ، كنا نتكلم كمثقفين في المنطقة. . . ، ومطالبة بدخول اليمن في الوقت الذي فيه المجلس غير متماسك. . . ، نطالب بدخول

العراق، وهناك حديث عن دول الضد.

يقال إن مجلس التعاون ساهم في عزلة اليمن، ولكن الوضع الداخلي في اليمن هو السبب.

ما قيل عن أن دخول اليمن في المجلس، يؤدي إلى دخول ملايين من العمالة، فأعتقد أنهم أصلح من الكوريين أو الفلبينيين.

(35): الأوراق التي قدمت لها أهميتها ومفيدة ومثيرة للفكر التحليلي. . . ، في إطار النقاش، بعض التعليقات أثارت لديّ بعض القلق. . . ، للخلط بين النظرة العالمة ببعض المعلومات بنظرات أخرى. . . كنت في اجتماع في إحدى الدول العربية، سألت أحد الحاضرين العرب، ماذا تم في موضوع حنيش؟ قال إنا منتظرون التدخل الفرنسي. . . فقلت أين الحل العربي؟

فرق بين التفكير العقلاني وغيره. . . ، الأمريكان موجودون في سيناء وفي غيرها. . . ، ولولا التدخل الأجنبي لاستمرت المنطقة تحت السيطرة العثمانية وآثارها التاريخية.

ربما فكرنا وكأننا تبنينا وجهات النظر الأخرى، من أن الأجانب هم الذين يقررون في المنطقة، وهي مقولة غير صحيحة. . . ، وهناك قرارات نابعة من الداخل وليس من الخارج.

(5): قال إن مجلس التعاون مجلس عائلات، فأقول إن مجلس التعاون ليس للأغنياء. . . ، فالعراق غني، ولكن الوضع في دول المجلس يختلف عنه في الدول الأخرى. . . ثوريون في إيران والعراق واليمن.

القضية في اليمن عدم الاستقرار. . . (خطف أجانب نظير فدية).

المراد هو التطبيع. . . فكيف نعيد علاقات متوازنة مع اليمن، وتطبيع مع إيران، ومع العراق بعد زوال النظام الحالي. . . هل يمكن التوصل إلى نتائج؟

(38): هناك ثلاث نقاط:

1 ـ العلاقات التاريخية بين السعودية واليمن . . . ، كنت في مجلس ، رأيت وثيقة «إننا نحمد الله على الانتصار على الكفار الزيدية» . . . فالأحقاد تاريخية .

2 ـ البحرين تستعمل اليمنيين في حرس الجيش أو الشرطة ، مما يثير الحساسية لدى البحرينيين .

3 ـ العلاقة بين المجلس واليمن ، هي علاقة بين من يملكون ومن لا يملكون . . . ، والحل يكون في مشروع مارشال لمدة محددة وبعدها ينظر .

(40) : بعض نقاط وردت :

ـ السياسة السعودية غير مبررة . . . ، والبحث مفرط وغير واقعي . . . ، فماذا تقصد . . . «مع اختلاف النظامين السياسيين»؟

ـ ما هو التعريف الطبيعي الذي أدى إلى إنشاء مجلس التعاون؟ هل الغنى؟ . . . هل نظم الحكم؟

ـ الحل الأمثل ، ضمها للمجلس ، وهو غير واقعي وغير عملي .

ـ طرح مشروع مارشال ، غير عملي . . . ، هل يمكن اتفاق تعاون في إطار اقتصادي أو تجاري أو انتقال عمالة يمنية بدلاً من العمالة الآسيوية؟

ـ من منطلقات موضوعية ، نركز على بعض الجوانب . . . ، العمالة اليمنية ودراسة جلبها للمنطقة .

ـ توسيع السوق لدول مجلس التعاون .

ـ دائماً ننطلق من فرضيات ومسلمات ، قد تكون مختلفة عما يفكر فيه صاحب القرار . . . ، فأتمنى ، في مثل هذه الحوارات ، أن يكون معنا أشخاص من اليمن والعراق وإيران ، للتعرف على وجهة النظر الأخرى للجانب الآخر .

(20): أشكر لكم الملاحظات والإضافات المفيدة في استكمال الورقة.

- بُعد اليمن عن مجلس التعاون، مسؤولية مشتركة، وهناك أسباب لها تأثير في التباعد بين مجلس التعاون واليمن وغيرها من الدول العربية بسبب النفط، فعشنا تجربة حياتية خلال الـ(25) سنة الماضية، والبُعد والتباعد ليس لمجلس التعاون دخل في ذلك، ولكن المجلس باعد مع اليمن، فلا نبحث في سياسات، ولكن هناك وقائع حياتية ساهمت في هذا التباعد.

- انضمام اليمن إلى المجلس ليس سهلاً، وهناك توجه شعبي إذا أجري استفتاء شعبي، ستجد نسبة جيدة ترى الموافقة، فالرغبة لدى الشعوب وليست لدى الحكومات، فليس موقفاً شعبياً أو عاطفياً لاستبعاد اليمن، ولكن استناداً إلى ملابسات ونظم تختلف عنها في اليمن...، فهناك مسألة موضوعية، بالإضافة إلى أنه خلال فترة إنشاء المجلس، صدرت بعض القوانين والتشريعات للتقارب، مما يحتاج تأهيل اليمن سياسياً، ورفع مستواه اقتصادياً ليتم التقارب...، واليمنيون يطرحون العضوية المؤازرة أسوة بالنموذج التركي في الاتحاد الأوروبي.

- هناك أيضاً نموذج جيد في علاقة اليمن وعمان، كنموذج يحتذى، فيه عقلانية تخطت الخلافات بينهما، كنموذج يستحق النظر.

- العقدة السعودية لدى اليمنيين، مشكلات اليمن ليست معظمها من السعودية، ولكن سببها اليمن...، فالطالب الفاشل يعزو فشله إلى الأستاذ...، والسعودية، بوعي وتخطيط، مارست سياسة تدخلية في اليمن، مما يستحق التوازن في النظرة.

وأشكركم.

الرئيس: أشكر الباحث على عرضه الممتع وورقته...، وأشكر المنسِّق العام، وللجنة لاختيار الموضوع وللباحثين، وللجميع.

وانتهت الجلسة في الساعة التاسعة والربع مساء،،،

الجلسة الخامسة

الجمعة 1997/2/21 9.30 ـ 11.00 صباحاً

موضوع النقاش: **مناقشة عامة**

رئيس الجلسة: الدكتور علي خليفة الكواري

الرئيس: بسم الله الرحمن الرحيم، نبدأ الجلسة الختامية، جلسة المحصلة أو المناقشة العامة للوصول إلى محصلة الحوار الذي جرى والأوراق التي طرحت.

والهدف من لقاءات المنتدى، هو خلق حوار مشترك بيننا نحن أبناء الخليج، وتفكير بصوت مسموع، ويسعى كل منا للتعبير عن نفسه دون خوف من أن يساء فهمه . . . ، فكل منا يسمو فوق الشك، والمهم بلورة رأي، فكل منا في موقعه ومجاله، وكل يتحرك في مجاله.

بودّي، على ضوء النقاش، أن أطرح بعض تساؤلات عامة، حتى من باب تحفيز النقاش.

لا شك في أن نقاشنا سيستمر على دول الجوار الثلاث التي عينت من قبل المنتدى، وهي إيران والعراق واليمن، وقد يكون إطار دول الجوار أكبر مما حدد في السابق، فيجب عدم تجاهله.

فاستهل الموضوع بطرح بعض نقاط وتساؤلات:

- حددت الورقة أن دول الجوار هي إيران والعراق واليمن، وأرى أن من دول الجوار الأردن ومصر والصومال وأريتريا والأصل اعتبار الدول العربية من دول الجوار، بالإضافة إلى أنها تمثل بُعداً استراتيجياً، فتختلف في ذلك عن كونها مجرد دول جوار.
- ما هي العلاقة الإيجابية والسلبية، وما دور المجلس في ذلك؟ فكل جانب مسؤول.

- ما هي العوامل المؤثرة في هذه العلاقات، وتأثرها بعوامل داخلية وخارجية؟ وهل يمكن التأثير في هذه العلاقات؟ فمن الطبيعي، هناك قيود ومحددات.

- فرضية . . . ، موقف المجلس بهدف خدمة شعوبه . . . ، فهل سياسة المجلس ترتبط بمستقبل شعوبه؟ أم تتأثر بتوازنات معينة مع دول الجوار؟

- كيف يمكن مقارنة مصالح دول المجلس مع دول الجوار؟ . . . وما هي التغيرات المطلوبة؟

- كيف يمكن بناء الثقة بين دول المجلس ودول الجوار؟

- هل قيام المجلس في حد ذاته، أثار دول الجوار؟ . . . هل له انعكاسات وتوترات؟

- هل اتساع نطاق المجلس يساعد على بناء الثقة في المنطقة؟

- هل قيام كيان موحد لدول المجلس يساعد على التوازن والتخفيف من التوتر؟ أم هل تستمر العلاقات بما فيها من صراع مع دول الجوار؟

هذه نقاط أطرحها لتحفيز النقاش.

(29): أخشى أن ما أقوله، ربما ينسف كل ما طرح في الندوة وما سبقها . . . ، أعتقد أننا نعاني أساساً من قضية وهمية، هي محاولة خلق هوية جديدة مصطنعة، ولو أن ذلك لم ينجح، وهو الخروج من الهوية العربية الشاملة إلى هوية دول مجلس التعاون . . . ، ولو أن المجلس نجح في ذلك لكان بها، ولكن الواقع أن هناك خلافات، فمعناه الخروج من الإطار الواسع وهو الهوية العربية، إلى هوية محلية . . . ، فهل هو وهم ونحاول تصديقه مما يثير إخواننا العرب؟

الإمارات المتحدة، أصلاً جزء من سلطنة عمان . . . ، دول مجلس التعاون، هل هي دول ملكية وإماراتية؟ . . . الأردن نظام ملكي وكان من

الحجاز . . . ، علاقاتنا مع العراق أوثق تاريخياً أكثر من عمان . . . ، علاقات عمان أوثق مع اليمن . . . ، الصلات التي تقوم بين أقاليم ساحل البحر الأحمر . . . الحجاز أوثق مع مصر وسوريا . . . ، النفط . . . هناك دول نفطية أكثر من بعض دول المجلس . . . ليبيا دولة نفطية وكانت ملكية من قبل .

ماذا حققنا في إطار المجلس؟ . . . سيستمر يحتاج إلى التكامل مع باقي دول الوطن العربي ، لقلة سكانه . . . ، وعلى الأمد البعيد ، النفط سينفد بعد (50) سنة مثلاً ، فلماذا نخلق عداءات وحساسيات في الوطن العربي؟

المغرب أصلاً من هذه المنطقة . . . بني مناف ، وبني سليم . . . من هذه المنطقة . . . ، تاريخياً ، لو أن الملك عبدالعزيز استمر لكانت المنطقة دولة واحدة .

الخلافات قد تنشأ داخل دولة واحدة ، ولكن لا يعني ذلك خلق كيانات وحساسيات . . . ، فلا تجرفنا الأحداث في المدى القريب . . . ، التغيرات التي حدثت في المنطقة والعدوان العراقي طارئ .

عندي مشكلة في فهم أن تكون منطقة الخليج كياناً يختلف عن باقي الوطن العربي . . . ، لا يمكن الحديث وتحقيق تنمية مستمرة على المدى البعيد دون مشاركة الوطن العربي .

(21) : بعض الملاحظات دون ترتيب معيَّن :

ـ علاقات الجوار في نظري ، يجب عدم حصرها على المستوى الرسمي ، فبعض الإخوان لهم علاقات تجارية مع إيران وغيرها ، العلاقات التجارية لا تتأثر بالسياسة . . . ، فتشجيع التبادل التجاري يرطب العلاقات .

ـ يجب قبول مبدأ التعددية في العلاقات ، فالتعددية داخل الدولة لها إشكالاتها ، ولكنها أيضاً تفتح مجالات وقنوات للتعامل .

ـ يجب أن نكون في وضع عسكري قوي يسمح بالدفاع عن أنفسنا ،

فالثغرات في الجوانب الدفاعية يفتح الباب للتسلط . . . ، فالقول إن إيران لديها نزعة توسعية، لا أعتبر ذلك صحيحاً، ولكن من واقع الحياة، إن الأقوى تنسب إليه التوسعية .

ـ دول الجوار، إيران والعراق واليمن . . . ، إذا نظرنا إلى أبعد، فإنه من خلال اليمن، عناصر إيجابية لفتح التجارة وعلاقات مع آسيا . . . ، والمجتمع المفتوح، لا سيما تجارياً، يفتح مجالات لعلاقات تجارية وآفاق الاستثمار في دول الجوار . . . ، اليمن تعتبر البوتقة التي انصهرت فيها القبائل، فلا ننسى عمق أهمية اليمن في التفريخ البشري وانتشاره في الجزيرة شمالاً وغرباً وشرقاً .

ـ من ناحية تفاؤلية . . . ، الفقير اليمني لديه حافز للعطاء والجدية، ويخلق لنا فرصة لإغنائنا، فالدولة الغنية، حافز الإنتاجية لدى مواطنيها أضعف . . . الجاليات اليمنية في أمريكا وأوروبا تمثلنا في تلك الدول .

(22): أعتبر نفسي متفائلاً . . . دول الجوار تخلق مناطق عازلة أو مؤثرة . . . ، يا ليت دعوة بعض الباحثين من هذه الدول لعرض الصورة اليمنية والعراقية والإيرانية، ليكون العرض بشكل متوازن . . . ، فالحوار المستمر يعتبر وسيلة جذب ويخفف التوترات . . . ، كيفية ترغيب هذه الدول في التعاون، ليس من خلال المجلس، لأنه آحادي يجمع بين نظم معينة .

موضوع اليمن، الباحث تكلم عن خطة مارشال لليمن . . . ، فإن دول المجلس سبق أن بدأت بتقديم المساعدات المختلفة لليمن، بعضها في المجالات التعليمية والصحية والإعلامية، فلم تكن خطة تنمية وتطوير اليمن من خلال مشروع موحد . . . ، الكويت صرفت (972) مليون دولار في اليمن، بالإضافة إلى المساعدات العينية . . . ، كنت في اليمن من فترة . . . ، ويتحسرون على أيام الكويت . . . ، المشكلة في عدم مشاركة اليمن في المجلس، هي اختلاف النظام فيها .

مشكلتنا في المنطقة العربية، إما الحب أو الكره دون عقلانية، . . .

العراق كانت، في فترة، تحظى بكل التقدير والتشجيع . . . ، العراق دولة مهمة، ويتعذر على الكويت ودول المجلس تلافيها، والعداء والكره للنظام لا يعني عدم التعامل والتفاهم.

إيران مؤسسة ثورية، يتعذر الأمل في الوصول إلى نتيجة، والتفاؤل في التعامل والتواصل مع عنصر الدولة، أكثر من عنصر الثورة.

فاستمرارية التواصل مع هذه الدول مطلوب، بصرف النظر عن أنظمتها، وينبغي التعامل مع دول الجوار العقلانية.

الرئيس: الهدف هو الوصول إلى محصلة للنقاش، فالمهم الحوار حول العلاقات مع دول الجوار وانعكاساته سلباً وإيجاباً على التنمية في المنطقة.

(19): علاقة دول الجوار بالتنمية . . . ، في الكويت، التنمية معناها تخصيص مزيد من الموارد لعناصر التنمية، ولكن وجود النظام العراقي يؤثر على مثل هذه التخصيص، لأن استمراره فيه تهديد حقيقي للتنمية.

فعودة الصف لن يكون مع وجود النظام الحالي في العراق، لأنه عقلية تآمرية بحتة تعمل دائماً على شق الصف (قصة حقيقية لها إسقاطاتها . . . في حفلة خاصة في القاهرة كان أحد الحاضرين يتحدث، تبين أنه نبيل نجم سفير النظام العراقي، قال لآخر: إني مستعد لإحضار كاظم الساهر دون مقابل، وعليك تدبير الإقامة له فقط).

فالهدف تنفيع الشخص المصري، ولكن له أهداف سياسية، باختراق الساحة المصرية، ولا أستبعد استعمال هذا الأسلوب في منطقة الخليج، فيقدم الجزرة ويفتح باب استيراد السلع . . . ، إنه عرض نفطه دون مقابل . . . ، فالهرولة إلى النظام العراقي مردّها بعض المصالح المادية.

ومن جانب العراق يعتبرها وسيلة لشق الصف الخليجي على أساس مصالح للبعض.

ـ ما قيل عن أن كل دولة قوية بجانب دولة ضعيفة، دائماً تكون لها نزعة

التوسع، فإذا صح ذلك، فعلى الكويت أن تحرص على أخذ ذلك في الاعتبار.

ـ هناك محاولة للمتاجرة بمعاناة الشعب العراقي، لبناء جسور مع النظام.

الباحث: أعتقد في هذه الندوة نسعى إلى تشخيص اللحظة التاريخية في علاقاتنا مع دول الجوار، كيف تبدو وتتراءى لنا، وملخص الأوراق.

إننا في اللحظة الراهنة، على علاقات توترية عدائية في هذه المرحلة، ووصلنا إلى سنة 1997، وإننا محاطون بأعداء وليس بأصدقاء.

فهل ذلك يرجع إلى فعلنا أم فعلهم؟، هل نحن الذين أخطأنا في حقهم أم العكس؟، قد يكون جزء من ذلك يرجع إلى سياساتنا.

وكوننا محاطين بأعداء، شيء غير طيب، وهي حالة ليست دائمة، ولكنها مكلفة...، علاقات متوترة معهم، تكون على حساب الإنفاق والجهود التنموية، لأن التسليح والدفاع سيكونان على رأس الإنفاق والميزانية، على حساب التعليم والصحة.

فهي ليست حالة مجردة، ولكنها محسوسة يومياً، وأرى أنها مرحلية وليست دائمة، ولم تكن هكذا على مدى 20 سنة، فهي لحظة لن تدوم، قد تكون سنة أو عشراً مع بعض دول الجوار، ولكنها لن تستمر.

فلا نغرق في التشاؤم، ولكن نستبصر بتلك اللحظة ونستوعبها، ونبذل جهداً فكرياً في أسبابها وتداعياتها وآثارها، ولعل وعسى الجهد يصب في مجال تحسين العلاقات، وعلى مستوى الجهد الشعبي والرسمي... المزيد من بناء علاقات الثقة على مختلف المستويات، ... القطاع التجاري... الاقتصادي... الفني...

(16): لماذا لا نعرف دول الجوار، لأن مراكز الدراسات في الخليج، ليس فيها أشخاص متخصصون في دول الجوار، ولا توجد مراكز بحوث تتناول هذه الدول، في حين أن الدول الأجنبية لديها هذه المراكز، فأدعو المنتدى إلى تبني إنشاء مراكز بحوث لهذه الدول.

ـ السؤال ما العمل لإزالة أسباب التوتر التي وضحت، وآثارها على خطط التنمية؟

ـ الندوة فشلت في إبراز أسباب التوتر، فالإعلام مثلاً، أدى إلى تأجيج المشكلة، فالإعلام حكومي له انعكاسات في إثارة شعب العراق، (بصرف النظر عن النظام) وفي نظرتنا السلبية نحو اليمن. . . ، هناك انعكاسات تؤجج ذلك.

ـ يحسن الدعوة إلى التقارب من خلال المدارس والإعلام.

ـ فشلت الندوة في إبراز كيفية المعالجة، فشلنا في إبراز البُعد العربي في الخليج، فابتعدنا عن العرب، وكأننا أعلى من الآخرين. . . ، إيران تتدخل في المنطقة. . . ، حزب الله في لبنان، ثم في البحرين. . . ، وتدخل في الكويت. . . ، والدول الخليجية تندفع مع عملية السلام، في حين إيران تعارضها.

الرئيس: قولك عن فشل الندوة، يعتبر نجاحاً لها، لأنها كشفت هذه الأمور، فيحسب لها ذلك.

(25): (29) تكلم كلاماً ينسف المجلس ككل.

فإذا استمررنا في هذه النظرة، نلغي أي فكر سياسي أو اقتصادي للمنطقة.

ـ فيجب أخذ الواقع في الاعتبار. . . ، والتعامل مع الواقع والتفاعل معه، وبناء استراتيجيات في ضوئه، هو قدرنا.

أول ما يحكمنا في المجلس، التشابه الاقتصادي، وكذلك نظم الحكم، ويميزها أيضاً أنها ليس لديها نزعة عدوانية، وإنما نزعة دفاعية.

ـ أولويات العمل، الندوة كشفت لنا عن توجه عام، إن أسلوب التعامل مع دول الجوار هو الأسلوب المفضل، فدولنا تدعو إلى التفاهم وتشجيع الحوار، والطرف الآخر هو سبب العنف والإرهاب. . . ، فهو

سبب الإثارة.

ـ علينا تشجيع التيارات التي لها توجهات تعاونية وتبادلية، وتشجيع الزيارات والتبادل الثقافي والتجاري. . . ، وأؤكد أن التعامل مع النظام العراقي الحالي سيؤدي إلى مزيد من البؤس للشعب العراقي.

(18) أسئلة أو ساؤلات محددة:

1ـ هل يمكن أن تكون علاقات دول مجلس التعاون مع دول الجوار موحدة؟ . . . ، فإن العلاقات تختلف تبعاً للدولة (عمان / إيران) تختلف عن (الإمارات / إيران)، فهناك تباين في العلاقات، وهذا إيجابي لأنه يساعد في فتح قنوات اتصال، بعض دول المجلس تفتح باب علاقات مع العراق. . . ، فالمجلس إذا أمكنه المحافظة على وجوده ودعم أهدافه، فيه فائدة.

2ـ ما هي طبيعة العلاقات مع دول الجوار في ضوء الظروف الحالية؟ . . . اقتصادية يمكن أن تكون من خلال المعاونة على تحسين البنية التحتية، أو الاستثمارات، ولكن الاستثمارات كانت للقطاع العام، والآن يمكن ذلك للقطاع الخاص، ولو أن إقباله سيكون محدوداً في ضوء عدم الاستقرار السياسي والتراجع الاقتصادي مما يعرضه لمخاطر.

3ـ أتساءل، ما هو دورنا في التغيير؟ سيكون محدوداً، وقد يكون دفع العلاقات، من خلال العناصر المعارضة، ولو أن في ذلك بعض المخاطر. . . ، ولكن يجب أن نكون مهيَّئين للمتغيرات في هذه الدول، والوضع المثالي هو تحولها إلى الديمقراطية، ونحن لا نملك ذلك.

ـ تأثير وهيمنة دول أجنبية على المجلس. . . ، وهذه تخضع للظروف الداخلية في الدول، وقد يكن لأمريكا مثلاً دور بارز في المنطقة، ولكنه مهما كان سيكون محدوداً في تأثيره على تلك الدول.

الكويت يصعب عليها التعامل مع النظام العراقي الحالي، ، والأمل في تغييره، وإن ما يتم من زيارات وفتح علاقات مع بعض دول المنطقة للعراق، يعني مزيداً من البؤس للشعب العراقي.

(11): انطلق من كلمة (29)، لأننا محتاجون لرؤية صحيحة، وأفكار متطورة لتشريح الواقع، وقد تبدو هذه الأطروحات وكأننا نفتح باب الهوية الإقليمية، وكنا كعالم ثالث نعاني من هوية القومية، مع شكل الدولة القطرية.

ففكرة (Nation State) أصبحت ظاهرة، والتطور التكنولوجي يهدد الدولة المغلقة، فيجب الاستفادة من التواصل مع الغير، والتحدي في العالم يتجه إلى مفاهيم التنمية ككل، ليسير في اتجاه التنمية.

التنمية كانت تركز على الرقمية. . . ، كانت سياسية واقتصادية فقط، ولكنها أصبحت مهددة مع الأطروحات والمؤشرات الجديدة، فأصبحت تدرج فيها قضايا الديمقراطية، وقضايا المرأة والتربية. . . ، فإن طرح فكر تنموي بغير هذه الأبعاد، التي اكتشف العالم أن غيابها يجعل تجربة التنمية خاطئة، فإذا لم ندرج المرأة والطفل ضمن مفهومنا للتنمية، سيكون هناك إحباط لتنمية المجتمع. . . ، فمثلاً مشاكل في العلاقات مع دول الجوار، هل نبدأ بالبُعد الاجتماعي / الاقتصادي / السياسي، فأرى البُعد الاجتماعي يعتبر أساسياً، فالأسرة الصغيرة لا تستطيع الموافقة على زواج ابنتها إلى آخر يختلف قبلياً أو أسرياً أو من دولة أخرى.

نحتاج إلى معرفة كيف نؤسس التنمية وطرح أسئلة تؤدي إلى تحقيق هذه الأبعاد.

الرئيس: المنتدى على المستوى الفكري والأدبي، والأدبيات، كان أسبق في تعريف مفهوم التنمية الشاملة بشرياً واقتصادياً، وقد يكون هناك تباعد في المفهوم الرسمي.

(25): لمست منذ أمس، نزعة اتهام وتشكيك في الذات الخليجية، فلا شك في أن الخليج جزء من الأمة العربية، ولا إنكار على دول الخليج، أن تكون

مجلساً تنسيقياً للتنمية ومساعدة الآخرين، فالدول المحيطة كلها استفادت من نادي الأغنياء، . . . العراق، واليمن، وغيرهما من الدول العربية، فقد ساهمت المنطقة إيجابياً في التنمية في دول الجوار، فلا ننكر على شعوب هذه المنطقة توجهاً وحدوياً فيما بينها، وفتح قنوات للالتقاء والتباحث.

والتشكيك، كأننا أخطأنا في المجلس، أو جرى إنقاص لمحاولات نماذج شبيهة بين دول عربية أخرى (دول المغرب العربي).

- دول المجلس متشابكة في مصالحها، وبحكم الموقع الجغرافي، والتراث الطويل في علاقات المنطقة مع دول الجوار والصلات التاريخية مع اليمن والهند وباكستان.

- لا مشكلة في التعاون مع العراق، ولكن أي عراق؟ صدام حسين، عصابة تسيطر على العراق، وليست المشكلة مشكلة حدود، فيمكن التفاهم وحسمها، ولكن في نظرته إلى الكويت، فإنه يلغي وجود شعب الكويت وهويته.

- المشكلة مع إيران الثورة، أن لديها النزعة التصديرية للفكر الثوري، فلو أمكن التعامل معها خارج هذه الدائرة، كتعامل اقتصادي شعبي، أما التعامل العقائدي وفكر الثورة، ومرجعية واحدة للعالم الإسلامي كله فهو سبب المشكلة.

- ما يتعلق باليمن . . . ، مشكلتها أنها دولة غير مغرية لأحد في التعامل معها، فالتطور التكنولوجي يجعل المستودع البشري غير المؤهل، غير مفيد وعبئاً عليك، والمشكلة تتطلب مخرجاً.

- الملاحظة الأخيرة، هي علاقة المنطقة بدول العالم، بعد أن أصبح العالم قرية صغيرة، فأحداث سنة 1990 أدت إلى تحرك العالم لحماية مصالحه، وكشعوب صغيرة، من مصلحتها التمسك بإطار الشرعية الدولية . . . ، السند الاستراتيجي لدول المجلس، هي مصر . . . ، فلا ننسى أننا جزء من العالم ونحتمي بالشرعية الدولية، وعلاقاتنا مع دول

الجوار في ضوء احترامها للشرعية الدولية.

(38): التركيز على الوضع الداخلي، وتصورنا للمجتمع المدني بالذات، فيجب بناء جمعيات ومؤسسات مدنية، وحتى مع الديمقراطية الجزئية، الكويت ليس فيها أحزاب، فيجب أن تأخذ الدول الست ذلك في الاعتبار.

- مجلس التعاون لا يلغي هويتنا العربية الإسلامية، ودول المجلس لها طبيعة معينة متجانسة، والتجمعات الإقليمية لا تلغي الإطار العربي الإسلامي.

- موضوع الندوة عن علاقاتنا مع دول الجوار...، فهل تملك دول المجلس قرارها السياسي؟ هل تملك الشعوب ذلك؟ هل للدول الأجنبية (أمريكا) دور في ذلك؟

(5): أبحث عن هوية... هل عربي / مسلم / خليجي / بحريني؟

بحريني بالمولد، خليجي... من يشغلني عنده؟ وماذا أعمل؟...، عربي...، هل يسمح لي بالدخول إلى أي بلد عربي؟ إذا مسلم... ما نوعي، الشيعي له مسجده، والسنّي له مسجده، أذانان وصلاتان.

حزب الله تابع لإيران... حزب الأصول في الجزائر الذي يذبح النساء والأطفال، يتبع من؟... هل نحن في ضياع...؟

- مع التطور الحضاري...، قال الرسول... قال الشيخ...، هناك حضارة وحاضر ومستقبل، وحضارة متطورة وعلوم وتكنولوجيا، لماذا نتمسك بالقديم؟ والمرأة حقوقها ضائعة.

- هل معقول في تليفزيون، رجل دين يقول إنه لن يدخل الجنة سواه... كيف ذلك؟

- الاقتصاد... التعامل مع إيران / العراق / اليمن... ماذا أستفيد منها...؟ حالياً نتعامل مع الغرب يشتري منا ونبيع له.

ـ الديمقراطية . . . ، لا تقدم من دونها ، ولكن ما هي الديمقراطية التي نريدها؟ نحن حالياً متأخرون عن العالم 400 ـ 500 سنة ، نتكلم عن حقوق الإنسان وهو يُقتل ويُقطع رأسه .

ـ نريد من الحكام تغييراً للمعايشة في سلام وأمان . . . ، هل يشكلون مجالس للرأي والنصيحة . . . ، مجالس فكر ليأخذ الحاكم بآرائهم؟ . . . نحتاج حلاً .

الرئيس : إذا أخذت الأمور من زاوية هويات ، سيكون هناك تمزق ، فهناك التنوع .

(30) : لاحظت منذ الأمس أن الانفعال محصور بين الإخوة ، فطالب **(26)** بأفكار ساخنة ، بوصفها خير حافز . . . ، و**(16)** طالب بحقوق الأقليات ، ونسي تركيبتنا السكانية .

ما يطرح هو ما العمل؟ والمهم ليس الرد ، ولكن الأهم من ذلك من سيبادر بتفعيل هذا العمل؟ . . . فمن هذا المدخل أتكلم عن بعض شرائح :

1 ـ شريحة أصحاب القرار ، وإشكالية ترشيد السياسة الاقتصادية ، وإشكالية الإنفاق العسكري ، قبل التنمية الاقتصادية .

2 ـ ما دور المثقفين في هذا المجال؟ وسبق إثارته في المجتمعات؟ . . . فهل يمكن لفريق من هذا المنتدى ، أن يعقد مثل هذه الندوة في بعض دول الجوار ، وقد يكون ذلك بصفة غير رسمية ، للتحاور العقلاني مع بعض المهتمين في تلك الدول؟

3 ـ هل الديمقراطية أم معالجة الفقر أولاً؟ . . . فلا تنمية دون ديمقراطية ، ولكن الفقر أخذ ينتشر على امتداد دول الجوار ، فهناك من يملكون ومن لا يملكون .

4 ـ إشكالية الحل الإسلامي ، هل نقبله أم نرفضه؟ أم نتعايش معه؟ لقد طرحت إيران ذلك ، وطرحت السعودية ذلك ، وقد أخذت بانفتاح نظام الشورى ، وفي عمان ، تعرض مناقشات مجلس الشورى على

الرأي العام، وهي مبادرة طيبة.

5 ـ إشكالية المؤثرات الخارجية والتعامل معها، فلا ننسى هذه المؤثرات بكل قوتها، وما طرح عما إذا كان لدينا قرار مستقل؟ ففي كل العالم لا يوجد قرار مستقل كلياً؟ فهو إذن نسبي.

ـ فإشكالية الكويت سنة 1990، كتاب «القبضة الخانقة» ألّفه أحد أعضاء الموساد في الإمارات في سنة 1970، تضمن اختلاق حرب في الخليج للسيطرة على النفط، ، وهو ما تم فعلاً، وكلنا نعلم دور سيطرة إسرائيل منذ إعلانها في 1870.

ـ يحسن امتداد دول الجوار إلى تركيا والهند، وفتح الجسور. . . ، فهناك حاجة إلى مشروع حضاري آخر.

(32): لا شك أن مداخل (29) أثارت شجوننا، ونفكر، ليس فقط بعقلنا، ولكن بمصراننا الأعور.

ـ من الخطأ وضع دول الجوار كلها في سلة واحدة، فهي تختلف، وعناصر الاتفاق والاختلاف بيننا وبينهم تختلف من دولة لأخرى.

ـ ويجب تلافي النظرة الفوقية في التعامل مع تلك الدول، والمنتدى يعبِّر عن النخبة المثقفة أكثر منه عن النخبة السياسية.

أعتقد أن الإشكالية، والمشاكل الداخلية والسياسية من إفراز النخبة الحاكمة، ويحاول المنتدى التأثير في ذلك، فعلينا البعد عن النخبة الرسمية.

ـ لنأخذ اليمن مثلاً في العلاقات مع دول المنطقة. . . ، يجب تلافي النظرة الاستعلائية فهي قاصرة، . . . ماذا يميز دول المجلس، حكومات أو شعوباً عن اليمن؟ . . . ، اقتصادياً أو سياسياً. . . ، نحن وهم في هم واحد، وعوامل التقارب أكثر، فاختلاف النظم السياسية ليس مبرراً، فدول الاتحاد الأوروبي بينها اختلافات في النظم السياسية وفي اللغة، ومع ذلك توحدوا بنظمها المختلفة والمتباينة بما فيها نظم

وراثية ومنتخبة.

ـ اقتصادياً. . . . ، كل دول الخليج واليمن دول ريعية، فالأوضاع الاقتصادية متقاربة.

ـ نظام القبلية سائد، واليمن لديها ديمقراطية نسبية تعبِّر عن القبائل، وثقافياً تعتبر واحدة.

ـ أضم صوتي إلى (16) في القول بفشل نظم التربية والإعلام، فساهمت في الفرقة، وفشلت فشلاً ذريعاً في إيجاد تواصل حتى بين الدول الست لمجلس التعاون، بل صنعت سلبيات من فرقة وانقسام.

ـ حول الاستعانة بالبشر اليمنيين والأردنيين وغيرهم في دول المنطقة، عن طريق حكومات استغلتهم في أجهزة مخابراتها. . . ، من الذي يقرر دخول دول مجاورة في المجلس؟ الحكومات التي تستعين بكوادر مخابراتية.

(9): كلام (29) يستدعي نقاشاً حول الإطار النظري للفكر القومي، وإطار الحركة العربية.

أعتقد أن خطاب الفكر القومي انتهى. . . ، فعلينا توثيق العلاقات بين دولنا، وسبيل العالم في حقوق الإنسان، والتعددية، والتنمية والديمقراطية، فلا بد من انطلاقات من كياناتنا داخلياً في دول المجلس.

ـ يتردد أن بعض الكيانات الخليجية مصطنعة، ولكن هناك دول مماثلة مصطنعة، فهناك عوامل كثيرة تؤدي إلى تشكيل الدول. . . (أمريكا اشترت جزيرة من نابليون، واشترت ألاسكا من روسيا. . .).

فالمطلوب تعميق الديمقراطية وتحديث العلاقات الاجتماعية.

فالمشكلة الأساسية والمحورية هي التخلف في العالم العربي، وليس التفكك، فالصين دولة واحدة كبيرة ولكنها متخلفة، فالمشكلة الأساسية الخليجية هي تخلفها وليس تفككها.

ـ الأمة العربية والوطن العربي، علمياً أمر نظري . . . ، فما هي العوامل النظرية التي يمكن أن تجمع بين شعوب مختلفة؟

ـ الحزب الشيوعي السوري في السبعينيات، قال إن قضية فلسطين هي الأولى، ردت روسيا بأنه لو كان ذلك لما صفاها الملك حسين في عشرة أيام.

ـ الوحدة عربية أو إسلامية، تخلق إشكالات دستورية، بإعطاء قدسية لمفهوم قومي . . . ، فهل في المرحلة القادمة، يشكل المجتمع الحديث والتحرك مع التطور؟

ـ من أخطر أخطاء العرب خلال القرنين، معاداة العرب للغرب، مما انعكس سلباً على المنطقة وتنميتها، التجربة النازية والفاشية والشيوعية دليل على ذلك.

(3): أعود إلى الأرض قليلاً بعد استكشاف آفاق أوسع.

ـ لو أخذنا بعض التحليلات في أوراق أمس، أن إيران لا تتنفس ـ من جراء الحصار الأمريكي عليها ـ سوى من خلال دول الخليج، فأصبحت المحصلة، ضغوطاً لعلاقات بين إيران وكل دولة في المنطقة على حدة.

فهو ضغط غير متكافئ، وأن الغزو العراقي يمثل خطورة للكويت والسعودية وآثاره الماثلة في الذاكرة الخليجية، فالظروف المحيطة هي التي فرضت تحالفات استراتيجية مع شريك غربي هو أمريكا، وتظهر في الأفق التوسعات الإسرائيلية.

فإن السعودية وقربها من دول الشرق الأوسط، يجعلها أكثر اهتماماً وتأثراً، فالشرق أوسطية تعني أن تخصص دول الخليج جزءاً للإعمار في المناطق الجديدة (فلسطين / لبنان / الأردن).

وإيران بؤرة الإرهاب، والعراق المعتدي، معنى ذلك تأثر التنمية في دول الخليج ولا تتجاوز الحدود الدنيا لشعوبها.

ـ كيف تتم خصخصة اقتصادية، قبل خصخصة مدنية اجتماعية؟

فإذا لم تعمل دول المجلس على تطوير أوضاعها، والوصول إلى تعايش إيجابي مع إيران والعراق واليمن، في منظومة إقليمية، أسوة بما يتبع في مختلف المناطق، فهناك الذوبان في الشرق أوسطية.

ـ هل يستطيع المنتدى المشاركة، بإمكانية نقل جهده الهامشي إلى شريحة أكبر من أصحاب القرار، والقوى الفاعلة في دول الخليج عبر دعوة شخصية رسمية للاستماع، وتوسيع الدائرة؟

(26): أذكر بأمر، في هذا المنتدى، ليس معقولاً القيام بمواجهة وحل كل المشاكل، فهي محددة في إطار الأوراق الثلاث عن دول الجوار، وذلك بدلاً من السياحة الكونية لكل القضايا.

ـ الأوراق الأربع التي قدمت أعطت معلومات كافية ومفيدة وثرية، وملاحظتي أنها لم تقدم أفكاراً مغايرة، وكأنها كرست ما هو قائم. . . ، قالت إن الأوضاع الاقتصادية في إيران والعراق واليمن، متردية، مما يقتضي أن نفتح الباب معها. . . ، أن نفتح بوابات اقتصادية، لأننا جميعاً في الهم مشتركون. . . ، ولكنها لم تقدم أفكاراً عملية.

ـ حقاً النقاش فتح الباب لبعض الزوايا والمقالات ولكن لم تحظَ بالتأييد. . . ، (19) قال «الهرولة»، و(23) قال باستحالة التعامل مع النظام العراقي الحالي. . . ، العداء العراقي له مثيل في التاريخ، عداء فرنسا / ألمانيا، الصين / اليابان، عداءات تقليدية طويلة، ومع ذلك استطاعوا تجاوزها وعدم تكريسها.

ـ تلمع في ذهني فكرة أن يكون المنتدى القادم عن «دول الخليج ودول العالم العظمى» للبحث وتحليل هذه العلاقة، استكمالاً لمنظومة علاقاتنا الإقليمية ودول العالم.

(4): تحقيقاً للهدف من المنتدى في إيجاد قاعدة فهم مشترك لأعضاء المنتدى، هناك بعض نقاط تجعلنا أكثر اهتماماً بقضايا أساسية:

1 ـ على مدى التاريخ، قد لا يتكرر ظهور النفط، الذي أدى إلى إضاءة منطقة الخليج وامتدادها لخارجها.

2 ـ الخطر القائم وأسلوب التنمية في المنطقة، مما يستدعي التركيز على دول المجلس.

3 ـ مشكلة الموارد، ومشكلة البطالة المتزايدة، هي مشكلة بقاء أكثر منها مشكلة نماء، فعلينا الاهتمام بذلك.

4 ـ الخوف من تحول المنطقة العربية إلى كتل اقتصادية متلقية وتقسيمها . . . ، أوروبا تتكلم عن المغرب العربي كامتداد لهم (يعطونهم 5.6 مليارات دولار للتنمية وتلافي مشاكل سياسية اجتماعية من هجرة العمالة).

ـ منطقة إسرائيل وما حولها تخضع لنفوذ أمريكي، بالرغم من محاولة النفوذ الفرنسي المزاحمة، وينظرون إلى منطقة الخليج كرديف، واستبعدوا المنطقة الرابعة وهي القرن الأفريقي والعراق.

المفهوم الثالث من الأوراق، دفع المنطقة إلى ما حدث في المناطق الأخرى، فالحربان العالميتان كانتا نتيجة تنافس سلبي، بهدر موارد الأخرى لإضعافها، فأوروبا بتجاوز ذلك سنة 1957، وبفكر إيجابي، حاولت إنشاء السوق الأوروبية لربط مصالح تلك الدول وشعوبها، لتمنع نزعة الحكام إلى العدوان، وتترجم إلى أعمال إيجابية لتلافي الحروب.

فنحن نمر بالإرهاصات نفسها التي مرت بها أوروبا، فتجربة أوروبا كانت وراء هذه الأوراق، للبحث عن آفاق جديدة وحلول عملية.

ـ هذا النقل تم في مختلف المناطق، اليابان وغيرها، إعطاء كلينتون ملايين الدولارات للمكسيك له هدف، وذلك بالرغم من عدم موافقة الكونغرس.

نحن فشلنا في ترجمة التوجه الوحدوي، لأننا فكرنا سياسياً، دون

الفكر الاقتصادي، فيجب التركيز والتحويل على الفكر الاقتصادي لتلافي عدم الاستقرار. . . ، ماليزيا وسنغافورة، كانت بينهما فروق أدت إلى الاختلاف، ثم تقاربوا اقتصادياً فنجحوا.

هذا هو ما وراء هاجس المنتدى، ماذا يمكن عمله؟ . . . ومحاولة الوصول إلى فهم مشترك، دورنا، كلنا في مواقعنا، علينا القيام بالدور المنشود. . . ، التعليم حالياً منفصل عن الواقع، لو ترجمنا قناعاتنا للاهتمام ببحوث عن دول الجوار، لكان فيه تسهيل مهمة السياسيين في أسلوب التعامل مع دول الجوار.

ـ من الأوراق، دورنا متواضع، التنمية أمل تراكمي للاستفادة من الخبرة البشرية، وتنمية وتطوير.

(35): استطراداً لـ (4)، أعتقد أن إحدى حقائق التاريخ، أنه من الصعب أن يقبل المرء قناعات وأفكار جديدة. . . ، فتكوين قناعات جديدة أمر صعب.

ـ أثار انتباهي غرابة ما قاله (29)، أقلقني عندما تحدث عن علاقات الإمارات وعمان، أعتقد أنه سيراجع قناعاته في هذا الأمر.

ـ ما هي العلاقة بين دول الخليج ودول الجوار، وآثارها على التنمية. . . ، إنها لا شك سلبية، تصرف موارد كثيرة على الأمور الدفاعية، بعيدة عن التنمية الحقيقية، بعضها لشكوك بينية متبادلة (قطر والبحرين) والخطر الأكبر من إيران والعراق.

ـ آلية القرار في العراق حالياً واستمرار النظام العدواني ذاته، إذن يستمر عدم التعامل.

ـ الموضوع الإيراني. . . ، أرجو أن يتبينوا تصور الدولة الدينية، فكلنا دول إسلامية، ولكن الدولة الدينية تختلف إذ تخضع للفقيه.

ـ ما أشير إليه عن الحل الإسلامي، يحتاج إلى مناقشة شاملة.

ـ نزع الفتيل لا يكون من طرف واحد (It takes two to tango) . . . اليد

الواحدة لا تصفق.

ـ العلاقات الدولية، أقلقني أن القرار في هذه الدولة مسلم إلى دول خارجية، وهذا ليس صحيحاً على إطلاقه.

ـ قبل تشجيع القوى المعارضة في العراق / إيران / اليمن، يمكن تحقيق الهدف بالاعتدال.

ـ القول إن ألمانيا وفرنسا كانت بينهما حروب ثم تفاهما . . . ، لكن ألمانيا انهزمت.

ـ الحديث عن الديمقراطية، وكأنه يمكن بناؤها بين يوم وليلة . . . ، في بريطانيا بعد ألف عام من الحروب، توصلوا إلى المعايشة فيما بينهم.

ـ السوق الأوروبية المشتركة كمثال يحتذى، ولكن يؤخذ في الاعتبار الاختلاف.

طرح الحل الإسلامي، فماذا يريد أن يحل . . . يحتاج إلى دراسة.

(13): (35) تحدث عن الإقناع . . . ، الأوراق كانت بدرجة كبيرة حول النقاط التالية، لأنه ليس هناك خيار غير فتح الحوار ومد الجسور مع دول الجوار، وحقاً هناك عوامل نفسية وغيرها، ولكن إزاء الخيار الاستراتيجي، تجب المحاولة، فدول المنطقة لا تتحمل نتائج توتر العلاقات، وتشتت الجهد على حساب التنمية، والمزيد من الخسارة الاقتصادية والتخلف.

ـ حالة العراق ليست بالحالة السهلة ـ لا سيما بالنسبة للكويت ـ فيصعب التجاوز، ولكن على الأقل، يمكن البحث عن آلية التعامل مع الشعب العراقي وإزالة مشاعر الكره بين الشعبين.

ـ صعوبة بالغة في تطبيع العلاقات مع إسرائيل دون حل مشاكل الجوار.

(1): كأننا نناقش في الحلم ـ القضية الفلسطينية على مدى سنوات، انتهت إلى الاستجداء، بعد أن كان الطرح من البحر إلى البحر . . . ، هناك فروق

لظروف بشرية واقتصادية بين المجلس واليمن، فهناك مصالح تفرض وتؤدي إلى التطوير.

ـ القومي الجيد هو قطري جيد، طرحت شعارات قومية للهروب من الوطنية...، فلنعد إلى الواقعية السياسية، واقع المجلس ووجوب تقويته وتعميقه وتطويره...، إنها أزمة تخلف وليس شعارات...، أرجو عدم الخلط بين آمالنا وطموحاتنا، والواقع القائم.

الرئيس: شكراً.

المنسق العام: أشكر الجميع باسم اللجنة التنفيذية وأشكر معدي الأوراق.

وانتهت الجلسة في الساعة الحادية عشرة ظهراً،،،

منتدى التنمية

اللقاء السنوي الثامن عشر

20 ـ 21 فبراير 1997

الكويت

الموضوع :

العلاقة بين دول مجلس التعاون
ودول الجوار وتأثيرها على التنمية

أسماء المشاركين

1 ـ الدكتور أحمد الربعي

2 ـ الدكتور أحمد بشارة

3 ـ إياد مدني

4 ـ جاسم السعدون

5 ـ جاسم مراد

6 ـ الدكتور حسن الإبراهيم

7 ـ خالد بن هلال البوسعيدي

8 ـ خلفان مصبح المهيري

9 ـ خليل حيدر

10 ـ رسول الجشي

11 ـ الدكتورة ريما الصبان

12 ـ سعاد المعجل

13 ـ الدكتور سعد الزهراني

14 ـ سليمان المطوع

15 ـ سيف بن هاشل المسكري

16 ـ الدكتور شملان العيسى

17 ـ الدكتور شفيق الغبرا
18 ـ عامر التميمي
19 ـ عبدالجليل الغربللي
20 ـ الدكتور عبدالخالق عبدالله
21 ـ عبدالرحمن الساعي
22 ـ الدكتور عبدالرضا أسيري
23 ـ الدكتور عبدالعزيز الجلال
24 ـ الدكتور عبدالعزيز السلطان
25 ـ عبدالله بشارة
26 ـ الدكتور عبدالله مناع
27 ـ عبدالله يوسف الغانم
28 ـ الدكتور عبدالمالك التميمي
29 ـ عبدالمحسن تقي مظفر
30 ـ عبدالملك يوسف الحمر
31 ـ الدكتور علي خليفة الكواري
32 ـ علي عبدالله المناعي
33 ـ علي موسى الموسى
34 ـ الدكتور غانم النجار
35 ـ الدكتور محمد غانم الرميحي
36 ـ مرتضى بن أحمد سلطان
37 ـ الدكتورة موضي الحمود
38 ـ الدكتورة منيرة فخرو
39 ـ يوسف إبراهيم الغانم
40 ـ الدكتور يوسف الإبراهيم

1997 ایجوکیشنل پبلشنگ ہاؤس دہلی